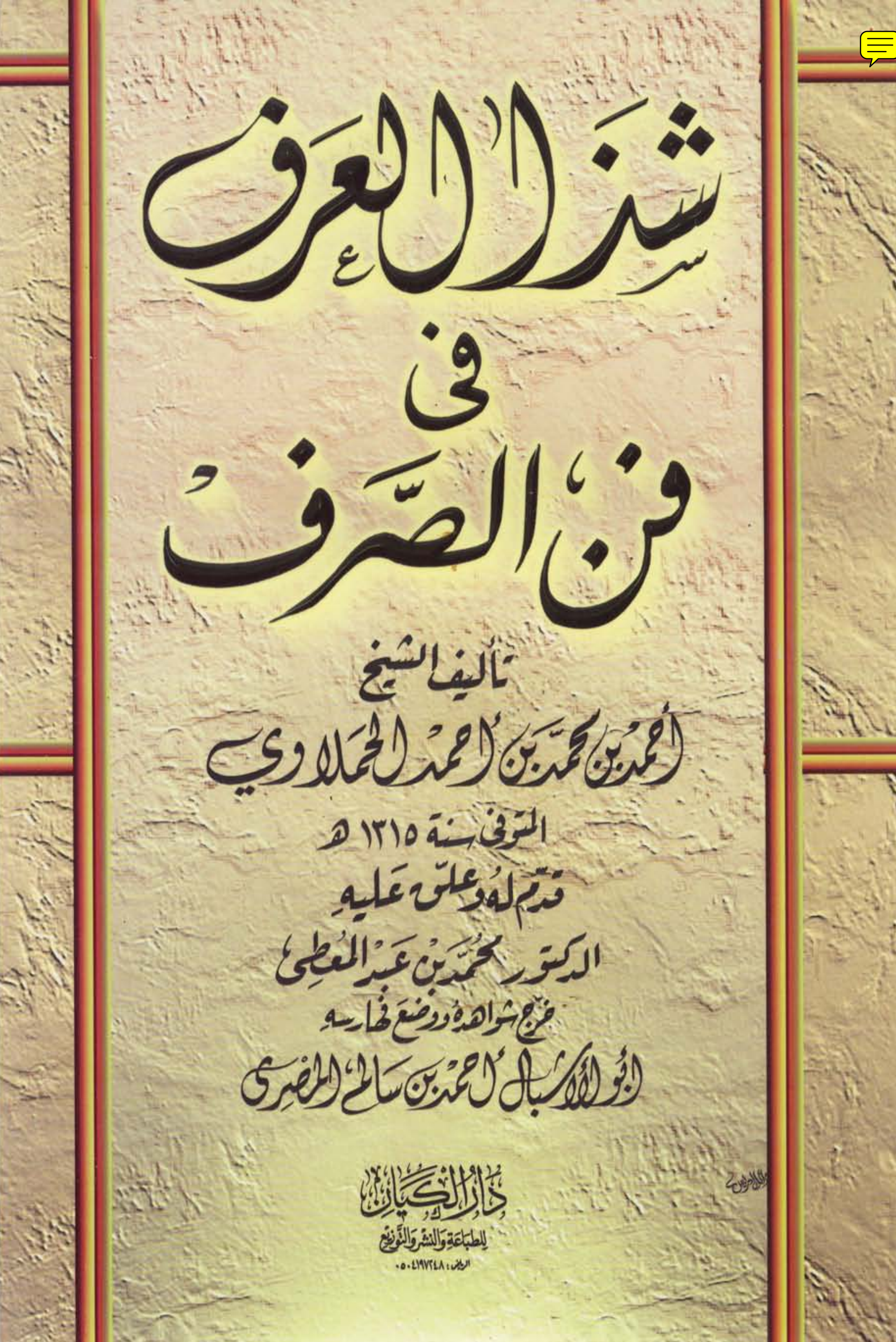

شذا العرف
في
فن الصرف
تأليف الشيخ
أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي
المتوفى سنة ١٣١٥ هـ
قدم له وعلق عليه
الدكتور محمد بن عبد المعطي
خرج شواهده ووضع فهارسه
أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري
دار الكيان
للطباعة والنشر والتوزيع

ديباجة التعليق

إن الحمد لله نحمدهُ ونستعينُه ونستغفرهُ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا مَنْ يهدهِ الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدهُ ورسولهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

أما بعد:

فإن علم الصرف كصنوه النحو من ألصق العلوم وأشدها اتصالا بعلوم الشريعة وكتاب «شذا العرف» للحملاوي من الكتب التي يتوارد عليها الطلبة درسًا وشرحًا ولقد أحببت أن أندرج في مسالك المعتنين بهذا

الكتاب فطلبت من شيخنا وأستاذنا وحبيبنا الدكتور: محمد بن عبد المعطي أن يتحف قراء هذه الطبعة بمقدمة تكون كالمدخل لهذا الكتاب خاصة ولعلم الصرف عامة فأجاب رجائي بما عهدنا منه حفظه الله من أريحية وكرم فجاءت مقدمته - حفظه الله - لهذا الكتاب نور على نور فأسأل الله عز وجل أن يهدي إليها من يشاء، ولشيخنا وأستاذنا مني موفور الشكر وجزيل الدعاء وجميل الثناء.

ولقد اقتصرت لقلة البضاعة وحداثة العهد بهذه الصناعة على تخريج الشواهد الشعرية والأمثال العربية، والأحاديث النبوية، وتركت أمر التوضيح والتعليق لمشايخ وأساتذة هذا العلم الجليل. ولقد اعتمدت في ضبط نص هذا الكتاب على طبعة قديمة بتحقيق تلميذ المصنف الأستاذ: مصطفى السقا، فأرجو أن أكون قد وفقت إلى ما قصدت.

هذا... وأسأل الله جل وعلا أن يتقبل عملي هذا وكل أعمالي إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب

أبو الأشبال

أحمد بن سالم المصري

ترجمة المؤلف[1]

هو الأستاذ اللغوي الثقة الحافظ، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، نسبة إلى «منية حمل» من قرى «بلبيس» بمديرية الشرقية. وهو عربي الأرومة، ينتمي إلى الدوحة العلوية الكريمة، كما صرح بذلك في كثير من قصائده في ديوانه.

وقد ذكر علي مبارك باشا في كتابه «الخطط التوفيقية» (ج٩ ص ٧٧) أنه ولد سنة (١٢٧٣هـ - ١٨٥٦ م) وتربى في حجر والده، وقرأ وتلقى كثيرًا من العلوم الشرعية والأدبية عن أفاضل عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقى الفنون المقروءة بها.

ونال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم سنة ١٣٠٦ = ١٨٨٨ م، فعين مدرسًا بالمدارس الابتدائية بوزارة المعارف. وبعد مدة أعلنت دار العلوم بحاجتها إلى مدرس للعلوم العربية، وعقدت لذلك امتحان مسابقة كان الشيخ من أوائل المبرزين فيه، فنقل إلى دار العلوم.

وفي سنة ١٨٩٧ ترك الأستاذ التدريس بمدارس الحكومة، مؤثرا الاشتغال بالمحاماة في المحاكم الشرعية، وفي أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة «العالمية» من الأزهر، فنال بغيته، وكان أول من جمع بين العالمية وإجازة التدريس من دار العلوم. وعلى أثر ذلك عهدت إليه الجامعة الأزهرية في تدريس التاريخ والخطابة والرياضيات لطلابها،

---

(١) قد نقلناها عن الترجمة التي صنعها الأستاذ مصطفى السقا في مقدمة طبعته وذلك مع بعض التصرف.

وفي سنة (١٩٠٢) أضيفت إليه مع ذلك نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر، وهي مدرسة حديثة، كان يعلم بها القرآن والتجويد ثم العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة، على نحو ما يجري في بعض أقسام الأزهر التي نظمت حينئذ تنظيمًا حديثًا. وكان المنتهون منها يلحقون لإتمام دراساتهم التي نظمت حينئذ تنظيمًا حديثًا. وكان المنتهون منها يلحقون لإتمام دراساتهم بمدرسة القضاء الشرعي أو دار العلوم أو الأزهر. وقد قضى المرحوم في نظارة هذه المدرسة خمسًا وعشرين سنة، انتفع به فيها طلاب كثيرون، كان يمدهم بمعارفة المتفننة الواسعة، ويتعهدهم بالتربية الإسلامية والقومية القوية، ويزودهم بنصائحه وتجاربه الكثيرة؛ إلى أن علت سنه، فآثر الراحة، وترك العمل سنة (١٩٢٨م). ثم أدركته الوفاة في (٢٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ = ٢٦ من يولية سنة ١٩٣٢م).

وأحسب أن هذا الإطار التاريخي العام لحياة أستاذنا الكبير، لا يحوي بداخله الصورة التي تمثل شخصيته العلمية والخلقية، وإن كان هو النمط الذي جرى عليه المترجمون للعلماء من أصحاب المعاجم وكتب الطبقات؛ ولذلك أعود إلى ذكرياتي الخاصة، فأستوحيها بعض ما ارتسم في نفسي من آثاره الباقية، التي لم تخلق جدتها على طول السنين، ومر الأعوام، والتي يشاركني في الإحساس بها أولئك الذين ألموا بمعرفة هذا الحبر الجليل، من تلاميذه وعار في فضله.

امتاز أستاذنا العلامة بخلال كثيرة، تعاونت كلها على التأثير الشديد فيمن أخذوا عنه العلم، وفيمن خالطوه وعاشروه، ومن الأساتذة والعلماء، فجعلت تلاميذه يعجبون به، ويحرصون على الأخذ عنه، والتعلق بأسبابه وآدابه، وجعلته بين العلماء والأدباء ورجال القضاء والمحاماة، موضع

الثقة وحسن التقدير، ومفزع الرأي والمشورة، ومحل السر والنجوى.

أوتي الشيخ بسطة في الجسم، ووجاهة ووسامة في الهيئة والوجه، مع حسن ذوق واعتناء بالزي، فكانت رؤيته تملأ العين جلالة، والنفس مهابة، ومنح قوة في الصوت واللسان، فكان حسن الإعراب والبيان، يحرص على العربية دائمًا، لا يشوب كلامه شائبة من عامية أو لكنة، أو عي أو حصر، وإنما ينساب حديثه في النفس انسياب النهر المتدفق في رزانة ووقار، وكان حسن العرض للكلام، جيد الإنشاد للشعر، لا يمل حديثه وإن طال، ولا يسأم إنشاده وإن بلغت قصائده المئين من الأبيات في بعض الأحيان. وكانت فصاحة الشيخ، ونصاعة بيانه، وجودة إلقائه، وحسن أدائه، وتمام شرحه للفكرة التي تعرض له، يجعلها نقشًا ثابتًا في نفوس سامعيه، فلا يحتاج الطالب إلى استذكار أو معاودة درس، وحسبه أن يتخيل الشيخ وهو يلقي بيانه، فتمر عليه صورة الكلام التي تجدد الموضوع، وتحييه في ذاكرته، وتغنيه عن معاودة درسه، أو معاناة حفظه. ولهذه المزية البارعة في بيان الشيخ وتجويد إلقائه، أثمر ثمرًا طيبًا في نفوس من أخذوا عنه، فحصلوا في الزمن اليسير، ما يحتاج أمثالهم في تحصيله إلى طوال السنين.

وقد كسب الشيخ معارفه العلمية في بيئتين: الأولى: الأزهر، درس فيه علوم الدين: من تفسير، وحديث، وعقائد، وفقه، على مذهب الشافعي، الذي خالط حبه قلبه، وتمكن من نفسه، ودرس العلوم اللسانية: من نحو، وصرف، وعروض، وبلاغة، ووضع... الخ، على شيوخ عصره، وأحرز من كل ذلك قسطًا موفورًا، دل عليه تمكنه منها في كتبه ودروسه، وإحرازه درجة العالمية، بعد تركه خدمة الحكومة.

والبيئة الثانية: دار العلوم، التي أنشأها علي مبارك باشا وزير المعارف المصرية، لتخريج معلمين، يحسنون تعليم اللغة العربية والدين، لتلاميذ المدارس الابتدائية و الثانوية. وكان طلابها حينئذ ينتخبون بامتحان سابق من صفوة الطلاب الأزهريين الذين أنهوا دراساتهم أو كادوا ينتهون منها، وكانوا يدرسون فيها العلوم الدينية والعربية لزيادة التمكن، إلى جانب العلوم التي لم تكن في الأزهر: من بيداجوجيا وأدب، ولغة، وكتابة، وخطابة، ورياضيات، وطبيعيات، وتاريخ، وجغرافيا وخط ورسم... الخ. وكانت عناية المدرسين بها تجمع بين المحاضرة والتطبيق العملي. وكان بين أساتذتها نخبة من علماء الأزهر، أمثال الشيخ حسن المرصفي، والشيخ حسن الطويل، والشيخ محمد عبده، والشيخ سليمان العبد، وأضرابهم من الفحول.

وكان الجمع في دار العلوم بين العلوم الإسلامية والعربية القديمة، وبين العلوم المدرسية الحديثة كما كانوا يسمونها ثم بين المنهجين النظري والتطبيقي، خليقًا أن يطبع خريجي دار العلوم وقتئذ بطابع وسط بين القديم المتمثل في الدراسات الأزهرية والحديث المتمثل فيما يدرس بالمدارس المصرية الحديثة، والجامعات الأوروبية. وقد جنت مدارس وزارة المعارف ثمرات هذه المدرسة القديمة الحديثة، التي وصلت ماضي الأمة العربية بحاضرها، فكانت من العوامل في النهضة الأدبية والعلمية التي ظهرت بواكيرها في وادي النيل، منذ بدء القرن التاسع عشر.

لذلك أقبل كثير من أذكياء الطلاب الأزهريين على دار العلوم، ينهلون من ثقافتها المختلطة. وكان المؤلف من الرعيل الأول الذي استبق إليها، فنهل وعل من معارفها وآدابها. ونال إجازة التدريس منها سنة (١٨٨٨م)، كما أشرنا إليه في صدر هذه الكلمة.

كان الشيخ رحمه الله ضليعًا في علوم العربية: نحوها، وصرفها، ولغتها، وعروضها، وبلاغتها، وأدبها، وكان يروي من ذلك كله ويحفظ الشيء الكثير مع حسن اعتناء بفهم ما يحفظ، وجودة نقد لما يروي، وبراعة استخراج للعبرة والفائدة.

وكان النحو والصرف واللغة والشعر الميدان المحبب إليه، يجول فيها فيتمتع، ويتتبع أقوال الأوائل والأواخر، فلا يكتفي ولا يشبع. ويظهر لي أنه كان معجبًا بابن هشام الأنصاري من النحاة المصريين (٧٠٨-٧٦١ هـ) وبما جمع شرحه لألفية ابن مالك الموسوم «بأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، من مادة غزيرة. فحفظ مسائله، وجعله أساس دراساته النحوية والصرفية، وتحقيقاته اللغوية، التي كان ينثرها بين يدي تلاميذه في دروسه ومحاضراته. ومنه التقط أغلى درره التي ألف منها كتابه هذا: «شذا العرف في فن الصرف»، مع ما أضاف إليها من شذرات أخرى، من مفصل الزمخشري، ومن شافية ابن الحاجب، وشرحها لرضي الدين الاستراباذي، وغيره من محققي الأعاجم المتأخرين، الذين عنوا بالدراسات الصرفية، وأشبعوها تأليفًا وتوضيحًا وتصنيفًا. وقد أسبغ الشيخ على هذه المادة التي أحسن اختيارها من كتب العلماء، كثيرًا من ذوقه وخبرته بأساليب التعليم والتصنيف، فتصرف فيها توضيحًا وتهذيبًا، وتنسيقًا وتبويبًا، حتى جاء هذا الكتاب محكم الطريقة، واضح الأسلوب، جامعًا للعناصر الضرورية التي لابد منها لدارسي اللغة وفنونها، ممثلًا ما وصلت إليه الثقافة اللغوية في مدارس البصرة والكوفة وبغداد والفسطاط والأندلس، ثم ما انتهت إليه أخيرًا على يد ابن مالك وأبي حيان وتلاميذهما من رجال المدرسة النحوية الأخيرة، التي لا تزال آثارها قوية باقية.

وإجمال القول، إن كتاب «شذا العرف» من أنفع الكتب لطلاب الدرسات الصرفية في المدارس والمعاهد وبعض الكليات. وهذه الطبعة الحادية عشرة من طبعاته، دليل على استمرار النفع به، وعلى قيمة ما أودع من مادة صحيحة مهذبة، ملائمة لعقول الطلاب.

وكان من سعادة الجد، واكتمال الحظ، أنني سمعت من أستاذنا الحملاوي جمهور مادة هذا الكتاب، وكنت أنا وزملائي إذا عرضنا ما يذاكرنا الشيخ مسائل التصريف والنحو، على شذا العرف، وعلى أوضح المسالك، لم نجد بينهما وبين عبارته فرقًا، إلا ما يكون ما بين الحسناء وخيالها في المرآة، فكنا نعجب من قوة حفظه، وامتزاج مادة الدرس بعقله ونفسه امتزاجًا قويًا.

على أن الشيخ كان ممتازًا فوق ذلك بمزية بارزة: كان تعليمه نظريًا وعمليًا معًا يشرح الموضوع بعباراته القوية، فإذا أحس أن المقام دقيق، لا تكفي فيه الإشارة ولا طويل العبارة أسرع إلى سبورة المعلم، فوضح الدقائق بخطه، ورسم المشكلات بقلمه؛ وأشبعها إيضاحًا وتفصيلاً، وفي تدرج عقلي، حتى يبين الصبح لذي عينين. وذلك مما أفاده من تدريسه للرياضيات، ومن خبرته الواسعة بأساليب التعليم، ومن طبيعة ذهنه الرياضي. ذلك كان شأنه في التصريف والإعراب واللغة وكذلك كان شأنه في التاريخ، لا يكاد يمر به علم أو بلد أو أرض، حتى يسرع إلى ضبطه أو تبين موضعه على المصورات المرسومة، أو على مصور يرسمه بيده، كما يتبع دروسه النظرية بتطبيقات عملية، يعني بتصحيحها، ويقف الطلاب على مواضع أخطائهم منها.

أما سائر معارف الشيخ من اللغة والعروض والأدب العربي: شعره

ونثره، والتاريخ والجغرافيا والرياضيات، فقد كان محيطًا بها إحاطة قلما اتفقت لرجال المدرسة القديمة التي عاصرته في الأزهر، وقد كسب الكثير منها في دار العلوم، وفي قراءته الخاصة، فقد كان رحمه الله معنيًا بتتبع ما يطبع من الكتب الحديثة التي يؤلفها رجال عصره، كحفني بك ناصف، ومحمد بك دياب، ونظرائهما من رجال المعارف، وكان ينقدها ويساجل أصحابها في بعض مآخذها، كما كان مشغوفًا بقراءة ما ينشر من الكتب القديمة، ويستفيد منها فوائد لا تلبث أن تصبح موضوع حديثه مع تلاميذه. أذكر مرة أنه علم بنشر كتاب «الهمع» للسيوطي لأول مرة سنة (١٣٢٧= ١٩٠٩م) فبعث في شراء نسخة منه، ثم جاء في ثاني يوم يقول لطلابه: «قرأت في كتاب «الهمع» للسيوطي أن من اللغات في لفظة «اللائي» من الأسماء الموصولة: «اللا» بالقصر، التي شاعت بين العامة، فينطقها بعضهم باللام المشددة مفتوحة، وبعضهم بكسرها، وقلب الألف ياء «اللي»، وكنا نظنها عامية، فإذا هي من صميم اللغة في بعض أحوالها.

هكذا كان الشيخ مولعًا بالجديد، وهكذا شديد الحرص على إفادة تلاميذه كل نفيس من قديم أو حديث.

وكان أستاذنا الشيخ الحملاوي شاعرًا مكثرًا من الشعر، يقوله في المناسبات العامة والخاصة، ويقوله فيما يعرض لحياته الخاصة من شؤون، وما يتطلع إليه من آمال وما يضطرم في نفسه من آلام. وأشعاره تنبئ عن صفاء روحه وقوة نفسه، واستمساكه بآداب الدين وفضائله.

وليس من هذا مقام التفصيل في دراسة شعره وشاعريته، وبيان مزاياه وخصائصه، وإنما موضعه صدر ديوانه. وقد أعده أستاذ فاضل من علماء الجامعة الأزهرية لنشره، ولعله يصدر قريبًا، فيتمكن الدارسون من تتبعه،

وتفصيل القول فيه.

❋ ❋ ❋

أما تلاميذ الشيخ الذين أخذوا عنه في دار العلوم فكثيرون، من أشهرهم الأساتذة:

الشيخ عبد العزيز شاويش بك، ومحمد عاطف بركات باشا، والشيوخ ومحمد الخضري بك، ومهدي زيكو، وأحمد الإسكندري، وحسن منصور، ومحمد مهدي خليل.

وممن تلقوا العلم عليه في مدرسة المرحوم عثمان ماهر باشا الأساتذة:

حسن مأمون رئيس المحكمة الشرعية العليا، وعبد الله عفيفي، وأمين الخولي، وأحمد زكي صفوت، وحسن محمد زهران «المحامي»، وطه أبو بكر، ومهدي علام، ومصطفى السقا.

وصفوة القول أن أستاذنا العلامة الشيخ أحمد الحملاوي، هو أحد أركان النهضة اللغوية في العصر الحديث، بما ألف من كتب، وبما تخرج على يديه من رجال القضاء الشرعي والمحاماة وأساتذة اللغة العربية، وكلهم ممن شغلوا مكانًا فسيحًا في حياة مصر العلمية والأدبية، في معاهدها الكبرى، وجامعاتها القديمة والحديثة.

❋ ❋ ❋

وللشيخ مؤلفات:

١- شذا العرف، في فن الصرف. «طبع أول مرة سنة ١٣١٢ هـ =

١٨٩٤ م) وهذه الطبعة الثانية عشرة في سنة ١٩٥٧.

٢- زهر الربيع، في المعاني والبيان والبديع (طبع أول مرة سنة ١٣٢٧ = ١٩٠٩م) بالمطبعة الأميرية.

٣- مورد الصفا، في سيرة المصطفى (طبع أول مرة سنة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.

٤- قواعد التأييد، في عقائد التوحيد (رسالة صغيرة طبعت بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة (١٣٧٢=١٩٥٣ م).

٥- ديوان شعره. تم طبعه الجزء الأول منه في أول يونيه سنة ١٩٥٧ م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.

❀❀❀

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة
أستاذنا وشيخنا الدكتور محمد بن عبد المعطي حفظه الله

الحمد لله الذي صرف قلوب العلماء إلى خشيته، وصرفهم عن ذل معصيته، ونحا بهم إلى ما فيه سعادتهم ورُقِيهم، وجعلهم معطوفين عليه وعلى ملائكته عليهم السلام في الإقرار بوحدانيتهِ، إذ قال وقوله الحق: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[(١)].

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وأكرم داعٍ، وأعظم هادٍ، سيدنا محمد المبعوث بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ۝٤٦﴾[(٢)]، وعلى آله وصحبه الكرام البررة الأخيار أولي النُهى والاعتبار، والتأمل والاستبصار رهبان الليل وفُرسان النهار، فرضي الله عنهم وعنا أجمعين.

وبعدُ: فإنَّ الصرف علم نفيس القدر جليل الشأن لا يقل أهمية عن النحو إن لم يكن أعظم قدرًا منه في نظري، فإن النحو يهتم بآخر الكلمة، والصرف يهتم ببنيتها، والنحو تُعرف به أحوال الكلمة المتنقلة في حين أن الصرف لمعرفة أنْفُس الكلمات الثابتة[(٣)].

---

(١) من الآية (١٨ آل عمران) عليهم السلام.

(٢) الآية (٤٦ من سورة الأحزاب).

(٣) انظر «المنصف» لابن جني مطبعة البابي الحلبي بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

❊ وهو عِلمٌ يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم احتياج، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدخيلة عليه، ومَن فاتَهُ هذا العِلم فاته المعظم كما ذكر السيوطي[١].

❊ وبه أيضًا تتحدد معانٍ مختلفة لا تتحدد تلك المعاني إلَّا بمعرفة مصادرها المتعددة، ولا تُعرف تلك المصادر إلَّا بمعرفة عِلم التصريف، ففي المصباح المنير مادة «و ج د»: وجدتُهُ أَجِدُهُ وِجدانًا بالكسر وَوُجُودًا، وفي لغة لبني عامر: يَجُدُهُ بالضم... وَوَجَدْتُ الضالة أجدُها وِجْدانًا أيضًا وَوَجَدْتُ في المال وُجْدًا[٢] بالضم والكسر لغة، وجِدَةً أيضًا... وَوَجَدْتُ عليه مَوْجِدَةً غَضِبْتُ وَوَجِدْتُ به في الحزنِ وَجْدًا بالفتح، والوجود خلاف العدم...

❊ من هنا نرى أنَّ لـ«وَجَدَ» مصادر متعددة حسب المعنى مما يدل على ثراء هذه اللغة الشريفة التي استأهلت أن يُنزلُ اللهُ بها القرآن.

❊ وعن طريق عِلم التصريف يوصَلُ إلى معرفة القياس الذي يؤخذ جزء كبير من اللغة منه، وذلك كقولهم: إنَّ المضارع من فَعُلَ بضم العين لا يجيء إلَّا على يَفْعُل، وكقولهم: كل اسم في أولِهِ ميم زائدة مما يُعمل به آلة فهو مكسور الأول كمِطْرَقة ومِرْوحة إلَّا ما استثنى من ذلك[٣].

= تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (١/ ٣).

(١) انظر: «المزهر» للسيوطي ط دار إحياء الكتب العربية تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين (١/ ٣٣٠).

(٢) قال تعالى في الآية السادسة من سورة «الطلاق»: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾.

(٣) انظر: «الممتنع في التصريف» لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قباوه حلب، ١٩٧٠م (ص٢٧)، و«المنصف شرح تصريف المازني» لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله =

﴿٭﴾وعن طريقه أيضًا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق، فها هم أولاءِ جماعة من المتكلمين امتنعوا عن وصف الله تعالى بِحنَّان؛ لأنه من الحنين، والحَنْة من صفات البشر الخاصة بهم تعالى الله عن ذلك عِلوًّا كبيرًا[1]–، كما امتنعوا عن وصفِه بسخي؛ لأن أصله من الأرض السخاوية وهي الرِخوة، بل وصفوه بجوَّاد؛ لأنه أوسع في معنى العطاء، وأَدْخَلُ في صفة العلاء، وامتنعوا أيضًا عن وصفه سبحانه وتعالى بالداري؛ وإن كان من الدراية بمعنى العِلم؛ لأنَّ أصله الدَّرية وهي: شيء يصنعه الصائد لضربٍ من الحيلة والخديعة، فكأنما يقدمه الذي يريد أن يتوصل إلى علم شيء من الأدلة بمنزلة الدرية التي يتوصل بها إلى خَتْل الصيد وجذعه، ومَنْ لا بَصَرَ له بالاشتقاق يجوز استعمال هذه الصفات في حق الله تعالى[2].

= أمين ط (سنة ١٩٥٤م ١٣٧٣هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي (ج١ ص٢).

(١) لم يمنع آخرون إطلاق هذا الاسم الكريم على الله عز وجل، ففي «اللسان» مادة «حنن» (ج٢ ص١٠٢٩) ط دار المعارف: «الحنَّان من أسماء الله عز وجل، قال ابن الأعرابي: الحنَّان بتشديد النون بمعنى الرحيم، قال ابن الأثير: الحنَّان: الرحيم بعبادِهِ فَعَّالٌ من الرحمة للمبالغة، الأزهري: هو بتشديد النون صحيح، قال: وكان بعض مشايخنا أنكر التشديد فيه؛ لأنه ذهب به إلى الحنين فاستوحش أن يكون الحنين من صفات الله تعالى. وإنما معنى الحنَّان: الرحيم مِن الحنان وهو الرحمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ من الآية (١٣) من سورة مريم عليها السلام. أي: رحمة من لدنا. قال أبو إسحاق: الحنَّان في صفة الله تعالى هو بالتشديد: ذو الرحمة والتعطف.

من هنا نرى أنه لا بأس مِن اتصاف الباري سبحانه وتعالى بهذا الوصف.

(٢) انظر «الممتع» لابن عصفور (١/ ٢٨- ٢٩ ط٤) (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

هذا والباحث يرى أنه لا مانع من إطلاق هذا الوصف على الله تعالى؛ لأن له سبحانه وتعالى أسماء كثيرة لا يحصرها عدٌّ، ويدل على ذلك قوله ﷺ: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمتَهُ أحدًا من خلقك أو استأثرت به في عِلم =

❊ وبعِلم التصريف كأخيه النحو أيضًا يُعْصَمُ اللسان من اللحن، وهو مُقَدم أيضًا على النحو؛ إذ الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ ذلك لأنَّ التصريف هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلَّا أنه أي التصريف أُخِر للطفِهِ ودقتِهِ، فجُعل ما قُدِّمَ عليه من ذِكر العوامل؛ توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلَّا وقد تدرب وارتاض للقياس.

❊ والذي يدل على غموضه ودقته كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجِلة العلماء، فقد حُكي عن أبي عبيد أنه قال في مندوحة من قولك: «ما لي عنه مندوحة» أي: متسع إنها مشتقة من انداح، وذلك فاسد؛ لأنَّ انداح انفعل ونونه زائدة، ومندوحة مفعولة فنونه أصلية، وعلى رأي أبي عبيد يكون الوزن: مُنْفُعْلَة، ولا وجود لهذا الوزن في العربية.

❊ ومن ذلك أيضًا ما يُحكى عن أبي العباس ثعلب أنه جعل «أُسْكُفَّة الباب» من «استكفَّ» أي اجتمع، وذلك فاسد؛ لأنَّ استكفَّ استفعل وسينه زائدة، وأُسكُفَّة أُفْعُلَّة وسينه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه أُسفُعْلَة وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم، وكذلك أيضًا حُكي عنه أنه قال في تَنُّور إنَّ وزنه تَفْعُول من النار وذلك باطل؛ إذ لو كان كذلك لكان تَنْوُورًا، والصواب أنه فَعُّول من تركيب تاء ونون وراء نحو تنر وإنْ لم

= الغيب عندك...».

الحديث إلى جانب أني قرأتُ تَجويز أحد علماء العربية ذلك، ففي «اللسان» **(دري) (ج٢ ص١٣٧٠)**: الجوهري: دريته ودريتُ به دَرْيًا ودَرْيةً ودِرْيَة ودراية: أي عَلِمْتُ به، وأنشد من الرجز:

لَا هُمَّ لا أدري وأنت الدَّارِي   كُلُّ امرِئ منك عَلَى مقدارِ

يُنطق به[(١)].

❁ ونظير ما حكاه ابن عصفور من زلات بعض الأئمة ما روى من أنَّ بعض العلماء قال في قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[(٢)] إن يتسنه مِن أَسِنَ الماءُ يأسَنُ إذا تغير، والصواب أنه من السنة أي: لم يتغير بمرور السنين، والهاء إمَّا أصلية، أو هاء سكت، واللام على كونها هاء السكت إما هاء أو واو - كما في حاشية يس على التصريح فإذا كانت الهاء هي اللام كانت علامة جزمِهِ السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وإن كانت للسكت كانت علامة الجزم حذف حرف العلة، ويُوصلُ الفعل بها، إجراءً للوصل مجرى الوقف كما في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾[(٣)] ولو كان من أَسِنَ كما زعم لقال لم يتأسن.

❁ وبعلم التصريف يُتعرف على وضع بعض الأحاديث، فقد نُسِبَ إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تسيدوني في الصلاة» ومعلوم أن رسول الله أفصح من نطق بالضاد، ولا يمكن أنْ يلحن في كلامِهِ، لو كان الحديث صحيحًا لقال: «لا تسودوني في الصلاة»؛ لكون العين واوية: ساد يسود كما قال ذو الأصبع العدواني: وأطع قومك يسودوك. أي: يجعلوك سيدًا.

❁ وعلى الجملة فدراية هذا الفن لا يستغنى عنها متكلم بالعربية، ولا كاتب فلا غِنَى لِعالم، ولا لأديب عن دراسته وتفهم قضاياه حتى يستقيم لهما اللسان العربي، وتتهيأ لهما أداة البيان سليمة من الخطأ بريئة من

---

(١) انظر: «الممتع» لابن عصفور (١/٢٩- ٣٠).

(٢) من الآية (٢٥٩ من سورة البقرة).

(٣) الآيتان (٢٨، ٢٩ من سورة الحاقة).

اللحن، وتتحقق لديهما القدرة على صياغة مفردات اللغة.

وكيف يستطيع من ليس له حظ ولا مشاركة في هذا الفن وقد دعته ضرورة التعبير أن يأتي باسم الفاعل من ضارَّ(١).

أو باسم المفعول من خاف(٢).

أو بالمضارع من وَعَد(٣).

---

(١) اسم الفاعل من ضارَّ على زنة فَاعَلَ مُضار، وكذا اسم المفعول إلَّا أنه يُفرق بينهما بأن أصل اسم الفاعل مضارِر بكسر الراء الأولى، واسم المفعول مضارَر بفتحها ويفرق بينهما بالسياق نقول: الظالم مُضارٌّ غيره، والمظلوم مُضارٌّ، ويحتمل الاثنين قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ﴾ من الآية (١٢ من سورة النساء) أي: غير مُضارٍ أحدًا، أو مضارٍ من أحدٍ، ألَا ما أعظمَ التعبير القرآني.
ومثل ذلك يقال في اسمي الفاعل والمفعول من مثل حادَّ وشاقَّ من كُلِّ مضاعَفٍ على هذه الزنة، أما ضَارَ بالتخفيف فمن باب باع، واسم الفاعل ضائر، والأصل ضاير، وقعت الياء عين اسم فاعل أُعلت في فعله فقلبت همزة.

(٢) اسم الفاعل من خاف مخوف، والأصل مَخْوُوف على مفعول نقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان فحذفت إحداهما لذلك لكن هل هي الأولى أو الثانية بكُلٍ قيل، والوزن مختلف على الاحتمالين، فمن آثر حذف الأولى فالوزنُ فَعُولٌ وإلَّا فهو مَفُعْلٌ، ومن أراد الزيادة فعليه بمراجعة اسم المفعول من الثلاثي الأجوف كمقول ومصون من قال وصان في كتب الصرف.

(٣) مضارع وَعَدَ يَعِدُ، والأصلُ يَوْعِد كيضرب حذفت الواو التي هي فاء الفعل؛ لوقوعها بين عدوتيها الياء المفتوحة وكسرة العين، وحُمِلَ على ذلك أحرف المضارعة الأُخرى يعد وتعد وأعد ثم حُمِل عليه الأمر عِد، والمصدر عِدة، وهكذا يقال في كل مثال واوي الفاء ثلاثي من باب ضرب قال تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾ الآيتان (٣، ٤ من سورة الإخلاص).
وقال الشاعر مِن الوافر:

أو بالأمر من رأى[(١)].

أو باسم الزمان والمكان من وقف[(٢)].

أو تثنية مصطفى[(٣)].

أو جمع صحراء[(٤)].

= لدوا للموت وابنوا للخراب   فكلكم يصير إلى يباب

(١) الأمر من رأى: رَه على وزن فَه، والأصلُ ارْأَىْ كاقرأ نقلت حركة الهمزة التي هي عين الفعل إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم حذفت تخفيفًا؛ حملًا على حذفها من المضارع؛ لأنَّ الأمر قطعة منه، ثم قلبت الياء في المضارع الذي هو الأصل ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف في الأمر للبناء على حذف حرف العِلة، وكانت همزة الوصل قد حذفت لتحرك ما بعدها فصار الفعل: «ره» بحذف عينه ولامه، فأرادوا الوقف عليه فأتوا بهاء السكت، ولا يُجاء بها وصلًا نقول: رَ زيدًا.

(٢) اسم الزمان والمكان من وقف موقف، وكذا المصدر الميمي إلّا أنه يفرق بينهن بالسياق نقول: وقفت موقفًا عظيمًا، فهذا مصدر ميمي، وموقف السيارة أمام البيت، فهذا اسم مكان، وموقفنا بين يدي الله القيامةُ، فهذا اسم زمان، ومثل ذلك يقال في كل مثال ثلاثي واوي الفاء حذفت فاؤه في المضارع.

(٣) تثنية مصطفى علمًا المصطفيان بأل؛ لفوات التعريف بالتثنية، فيعوض عنه بها، وتثنيته غير علم: مصطفيات، وأصل ذلك: مصفطوات؛ لأنه مِن الصفوة وقعت الواو خامسة وقبلها فتحة فقلبت ياءً حملًا لاسم المفعول على اسم الفاعل في مطلق القلب فصارت مصطفيات، ولم تُعَلَّ الياء بقلبها ألفًا حتى لا يلتقى ساكنان فنضطر إلى حذف إحداهما فيكون اللبس فآثروا الإبقاء على الياء، وهكذا يُقال في المثنى مِن الاسم المقصور من غير الثلاثي.

(٤) جمع صحراء صحراوات بقلب همزة الممدود واوًا عند الجمعة بالألف والتاء المزيدتين؛ لكونها زائدةً للتأنيث، ومثل ذلك يُقال في المثنى: صحراوانِ رفعًا وصحراوين نصبًا وجرًّا، ومثل ذلك أيضًا يُقال في النسب إليها: صحراوي، وهكذا يصنع مع كل ممدود همزته زائدة للتأنيث.

أو النسب إلى فرنسا[١].

كيف يستطيع أن يأتي بذلك دون أن يِكْبُوَ، لسانه وينحرف عن جادة الصواب وكيف يستطيع عالِم أو أديب أن يفهم قول رسول الله ﷺ: «الولد مجبنة مبخلة محزنة».

أو قول عنترة [من الكامل]:

نُبِّئْتُ عمرًا غيرَ شاكرِ نعمتي والكفرُ مَخْبثةٌ لنفس المنعم

إذا لم يدرِ أنَّ مَفْعَلة صيغة تدل على سبب الفعل المشتق منه، والحامل عليه، والداعي إليه، فالولد سبب الجبن، والبخل، والحزن يدعو أباه إليهن ولحمله عليهن، وكفر النعمة سبب لتغير نفس المُنعم.

وكيف يستطيع عَالِم أو أديب أن يفهم قول عمر بن معديكرب لمجاشع ابن مسعود السُّلَمي وقد سأله فأعطاه «لله دركُمْ يا بني سُليم!! سألناكم فما أَبْخَلنَّاكُم، وقاتلناكم فما أَجْبَنَّاكم، وها جبناكم فما ألحناكم» أي فما وجدناكم بخلاء ولا جبناكم ولا مُفحمين.

كيف يستطيع أن يفهم ذلك إذا لم يعلم أن أفعل من معانيها وجود مفعولها على صفة تقول: أحمدتك أي: وحدتك محمودًا.

وجملة القول: هذا عِلمٌ له خطره وشأنه، ولا يُجحَدُ قدره وفضله[٢].

---

(١) النسب إلى فرنسا: فرنسي بحذف ألف المقصور الزائدة عن الثلاثة ليتم كسر ما قبلها مناسبة لياء النسب، ومثل ذلك يُقال في النسب إلى كل اسم مقصور زادت ألفه عن الأربعة. وينبغي ألَّا تُكسر فاء فرنسي كما يتردد على الألسنة بل تبقى مفتوحة كما كانت في المنسوب إليه؛ لأنه لا يُلجأ إلى التغيير في باب النسب إلَّا في أضيق الحدود.

(٢) انظر «التبيان في تصريف الأسماء» أ. د/ أحمد حسن كحيل ط٦ (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) =

❊ هذا، وعلم الصرف عِلمٌ عويص يحتاج إلى تنقيب وتفتيش وغوص في استخراج لآلئِهِ واستكناه درره، فكم زلت فيه الأفهام، وعَيِيَت عن تحقيقه الأقلام، فمن مُنكر وزنًا وبالتنقيب نجده، ومِن قائل بندرة ما جاء على وزنٍ ثم يستبين عكس ذلك، ومِن مُختلِفٍ في اشتقاق لفظٍ فيترتب عليه اختلاف في الوزن إلى غير ذلك من الأحكام التي تُعْيي متتبعها مما يجعلنا نُعيد النظر في كثير من الأحكام التي كادت تستقر في الأذهان من مِثل قولهم:

١- أنَّ فِعُلا بكسر الفاء وضم العين، وفُعِلا بضم الفاء وكسر العين بناءان مهملان، وبالبحث الجاد نجد أنهما موجودان لكن على قِلةٍ، فعلى الوزن الأول جاءت كلمتان قرآنيتان لمعتل وصحيح، فأما الأولى فالربو في قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[١]، فقد قُرئت بكسر الراء وضم الباء[٢]، وأما الثانية فالحُبك في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾[٣]، فقد قرئت بكسر الحاء وضم الباء[٤]، وقد أشبعت الكلام على

= (ص١١- ١٢).

(١) من الآية (٢٧٥ من سورة البقرة).

(٢) قرأ بكسر الراء وضم الباء وبعدها واو فألف رسمًا: أبو السمال العدوي، وكذا قرأ ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [٢٧٦ البقرة]، ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [٢٧٨ البقرة]، وأول من ذكر هذه النسبة إلى أبي السمال حسبما أعلم ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٤٢- ١٤٣)، وانظر: كلامنا عن هذا الوزن وعن القراءتين القرآنتين «الربا»، و«الحُبك» في إطروحتنا لنيل رسالة الدكتوراه «دراسة وتحقيق النصف الأول من المناهل الصافية شرح الشافية للعلامة الظفري» إعداد الباحث/ محمد أحمد على عبد العاطي (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) من (ص٣٩٦ إلى ص٤١٦).

(٣) الآية السابقة من سورة الذاريات.

(٤) قرأها بذلك أبو مالِكٍ الغِفاري كما في «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات» لابن جني =

هذين الاسمين القرآنين في أطروحتي لنيل العالمية الدكتوراه، وأثبتُ أنهما لفظتان معجزتان لا نظير لهما في الكلام العربي، فلا داعي لإنكار هذا الوزن، وعلى الوزن الثاني أعني فُعِلا بضم فكسر جاءت ثلاثة أسماء هن: الدُئل والرُئم والوُعيل الأولى لقبيلة، والثانية للاست، والثالثة لغة في الوَعْل[1].

٢- إنَّ فَعِّيلا بفتح الفاء وتشديد العين ليس موجودًا، وبالتنقيب نجد قراءة قرآنية هي دَرِّئ بفتح الدال في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[2]، ففي كلمة «دري» قراءات متعددة بالهمز وبدونه، ففي «الإتحاف»[3]: «واختلف في دري فنافع وابن كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب وخلف عن نفسه بضم الدال وتشديد الراء من غير قدٍ ولا همز نسبة إلى الدر لصفائها ووافقهم الحسن وابن محيص، وقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال والراء وياء بعدها همزة ممدودة صفة كوكب على المبالغة، وهو بناء كثير من الأسماء نحو سكين، وفي الأوصاف نحو سكير وافقهما اليزيدي، وقرأ أبو بكر وحمزة بضم الدال ثم ياء ساكنة ثم همزة ممدودة من الدرء بمعنى الدفع أي يدفع بعضها بعضًا، أو يدفع ضوؤها خفاءها،

= تحقيق على النجدي ناصف ود/ عبد الفتاح شلبي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) (٢/٢٨٦)، والحسن البصري كما في «شذرات الذهب» لابن العماد نشر مكتبة القدس (١/٣٦) وأبو السَّمال كما في «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري ط محمد على صبيح وأولاده (ص٢٩٣).

(١) ينظر الحديث عن فُعِل وما جاء عليه من الأسماء الثلاثة في أطروحتنا لنيل رسالة الدكتوراه من (ص٣٨٩ إلى ص٣٩٦) ومن (٤١٦ حتى ص٤٦٥).

(٢) من الآية (٣٥ من سورة النور).

(٣) «اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي مطبعة الشهيد الحسيني (ص٣٢٤).

ووزنه فُعِيل وافقهما المطوعي والشنبوذي إلَّا أنه فتح الدال».

❁ إذن فالدَرِّئ بالفتح مع تشديد الراء قراءة الشنبوذي، وهذه هي التي تعنينا هنا، وقد وضحَّ ابن جني ذلك في «المحتسب» قائلًا: «ومن ذلك قراءة قتادة والضحاك: «كوكبٌ دَرَيٌّ» مخففة، وقرأ دَّرِّئ مفتوحة الدال مشددة الراء مهموزة: سعيد بن المسيب، ونصر بن علي، وأبو رجاء، وأبان بن عثمان، وقتادة، وعمرو بن فائد، قال أبو الفتح: الغريب مِن هذا دَرِّئ بفتح الدال وتشديد الراء والهمز؛ وذلك لأن فَعِّيلًا بالفتح وتشديد العين عزيز إنما حُكي منه: السكينة بفتح السين وتشديد الكاف حكاها أبو زيد...»[(١)].

❁ وبَعْدُ، فلا يجوز إسقاط هذا الوزن وادعاءُ أنه مفقود من كلامهم، وعليه فلا غضاضة في أن يُقال بِطيخ وبَطيخ بكسر الفاء وفتحها.

٣- إن مَفْعُلًا بضم العين ليس موجودًا كما ذكر سيبويه[(٢)]، وبالاستقراء والبحث الجاد نجد خمسة أسماءٍ على هذا الوزن هُنَّ: مَألُك ومَعْون ومَكْرُم، ومَهْلُك، ومَيْسُر، وقد قُرأ به في قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسُرَةٍ﴾[(٣)].

---

(١) «المحتسب» لابن جني (٢/ ١١٠)، وانظر أيضًا «روح المعاني» في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي البغدادي ط دار الفكر بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) (ج١٨ ص١٦٧).

(٢) قال سيبويه رحمه الله: «وأما ما كان يفعُل منه مضمومًا فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحًا، ولم ينبوه على مثال يفعُل؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعُل، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفَّهما...» «الكتاب» (٤/ ٩٠) ط الهيئة المصرية العامة للكتاب (سنة ١٩٧٩م).

(٣) من الآية (٢٨٠ من سورة البقرة)، وقد قرأ بهذه القراءة مجاهد وعطاء بن رباح كما ذكر =

٤- إن فِعِلًا بكسر الفاء والعين لم يرد عليه إلَّا إبل كما ذكر سيبويه[١]، وبالبحث الجاد وجدت أربعة وثلاثين اسمًا جاءت على هذا الوزن منها اسمان جاءا في قراءتين قرآنيتين:

أولها: ﴿جِبِلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾[٢] على قراءة الأعمش[٣].

وثانيهما: الحِبِك في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ۝٧﴾[٤] على قراءة الحسن وأبي مالك الغفاري كما ذكر أبو حيان[٥]، ورويت أيضًا عن أبي عمرو[٦]، إلى جانب الإبل المعتمدة عند الجميع قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾[٧]، ومَنْ أراد المزيد فليرجع إن شاء إلى

= النحاس في «إعراب القرآن»(١/ ٣٤٢، ٣٤٣)، والقرطبي في «تفسيره»(٢/ ١١٨٢)، وأبو حيان في «البحر المحيط»(٢/ ٣٤٠)، وابن جماعة في «حاشيته» على الجاربردي (ص٦٧)، ولنا كلام طيب بفضل الله تعالى على قراءات هذه الآية وبخاصة قراءة (مَيْسُرِهِ) بضم السين بالإضافة إلى ضمير الغائب مع مناقشة الآراء حول القراءة والوزن فانظر ذلك في أطروحتنا السابق الإشارة إليها (ج٢ ص٧٥٥: ٧٥٩).

(١) قال سيبويه في «الكتاب»(٢/ ١٧٩) ط بولاق: «وقد جاء مِنَ الأسماء اسمٌ واحد على فِعِل لم نجد مثله وهو إبل» وقال في(٢/ ٣١٥) ط بولاق: «ويكون فِعِلًا في الاسم نحو إبل وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره».

(٢) من الآية (٦٢ من سورة يس).

(٣) انظر «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي ط٢ (ص١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م) ط دار الفكر للطباعة والنشر ط٧ (ص٣٤٤).

(٤) من الآية (٧ من سورة الذاريات).

(٥) انظر «البحر المحيط»(٨/ ١٣٤).

(٦) «إتحاف فضلاء البشر» (ص٣٩٩).

(٧) الآية (١٧ من سورة الغاشية).

رسالتنا للدكتوراه[١].

٥- إنَّ فَعْلالًا بفتح الفاء وسكون العين لم يجئ عليه إلَّا صَعفوق لخول باليمامة مع التنقيب وجدتُ أنَّ هذا الحصر فيه نظر، ويكفينا للتدليل على ذلك أنَّ في صندوق بالصاد والزاي والسين الضم والفتح كما في «القاموس»[٢]، كما أن في العصفور: الضم والفتح، وقد نظم بعضهم ما جاء على هذا الوزن قائلًا [مِن الهَزج]:

وتُهلوك وفُعلول بضمٍّ نحو عُصفُور
وصَعْفُوق وبَعْصُوص بفتح غير مكسور
وبَرْشُوم وغَرْنُوق بفتح غير مشهور
كذا الخرَّنوب والزرنو ق واضمم ما كأُسطور[٣]

إلى غير ذلك مِنَ الأحكام التي رددها اللاحق تبعًا للسابق دون أن يكلف نفسه مراجعة تلك، وقد حفلت رسالتنا للدكتوراة بفضل الله بتتبع كثر من ذلك مما كلفنا جهدًا مضنيًّا ووقتًا كثيرًا غاليًا، ولكن الظفر بالمطلوب يهون كل صعب.

❊ وبعدُ، أفلا يكون هذا العلم عويصًا كما ذكرت من قَبلُ وأنه ما زال بكرًا بخلاف أخيه النحو الذي نضج حتى احترق كما قيل.

❊ وبعد أن بينا أهمية علم التصريف يَعّنُ لنا أن نتحدث عن نشأة هذا العلم الشريف فنقول وبالله التوفيق:

---

(١) انظر رسالتنا للدكتوراه (ص٤٧٥ : ٤٨٥).

(٢) «القاموس» (٣/ ٢٦٢).

(٣) انظر «المزهر» للسيوطي (ج٢ ص١١٥)

أ- نشأة علم التصريف:

علم التصريف أحد علوم الأدب الاثنى عشر التي يحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظًا أو كتابة، وكان علماء النحو قديمًا هم علماء اللغة والأدب؛ لأنَّ التمايز بين هذه العلوم لم يتم إلا بعد حين، وقد نشأ علما النحو الصرف معًا بعدما أحس العرب بحاجتهم إليهما، وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن الذي انتشر بدخول شعوب غير عربية في الإسلام، ولفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة(١).

وقد استدل العلماء على نشأة النحو والصرف معًا بما يأتي:

١- تسرب اللحن إليهما معًا لا إلى النحو وحده مما دعا إلى وضعهما، ودونك بعض أمثلة من اللحن في التصريف الذي هو أساس دراستنا.

٢- ما ذكره أبو الطيب اللغوي نقلًا عن الخليل من قوله: «لم يزل أبو الأسود ضنينًا بما أخذه عن علي كرم الله وجهه حتى قال له زياد: قد فسدت ألسنة الناس، وذلك أنهما سمعا رجلًا يقول: سقطت عصاتي، فدافعه أبو الأسود(٢) ووجه اللحن في هذا المثال أنه أنث العصا بالتاء مع أنها غير محتاجة إليها إذا العصا مؤنث مجازي بدون علامة في لغة العرب

---

(١) انظر: أبنية الفعل في «شافية ابن الحاجب» د/ عصام نور الدين ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط١ (سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) (ص٩٢).

(٢) انظر «مراتب النحويين» لأبي الطيب اللغوي تحقيق أ/ محمد أبي الفضل إبراهيم دار نهضة مصر (ص٢٦).

قال تعالى على لسان الكليم عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾[1]، فقد أتى بالضمير مؤنثًا سابقًا ولاحقًا لها، وليس وجه اللحن اجتماع علامتي تأنيث -كما ذكر د/ محمد إبراهيم عبد الله في تحقيق «المناهج الكافية» (ص٢١) من الدراسة-؛ لأنه لا توجد إلَّا علامة تأنيث واحدة هي التاء، وأما التاء في قوله سقطت فهي للدلالة على تأنيث العصا، وليست علامة تأنيث مستقلة بدليل قولنا مثلًا استنارت مكة بميلاد رسول الله ﷺ، وكذا أخمدت نار كسرى.

٣- ما روي من أن أبا عمرو بن العلاء سمع رجلًا ينشد المرقش الأصغر من الطويل:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ الناسُ أَمْرَهُ ... وَمَنْ يَغْوَ لا يَعْدَمْ عَلَى الغَيِّ لائمًا

فقال: أقومك أم أتركك تتسكع في طمتك[2]؟

فقال: بل قومني.

فقال: فقل: يَغْوِ بكسر الواو ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[3].

---

(١) الآية (١٨ من سورة طه).

(٢) الطُمة بالضم: الضلال والحَيرة والعَذر، وانظر: «الصرف القياسي» أ.د/ غريب نافع ط دار الطباعة المحمدية بالأزهر (ص١٣)، وفي «القاموس» (١٤٦/٤): الطُمة بالضم العَذِرة والقطعة من اليبيس...».

(٣) الآية (١٢١ من سورة طه)، وانظر: «الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة» أ.د/ غريب عبد المجيد نافع ط١ (سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) دار الطباعة المحمدية بالقاهرة (ج١ ص١٢، ١٣).

ووجه اللحن في هذا البيت أنه قال: يَغْوَ بفتح الواو فكأنه من باب تعب مع أنه من باب ضرب كما في «المصباح المنير»[١]، ومن ثَمَّ استدل مُعَومُهُ بالآية، والفعل ليس حلقى العين ولا اللام حتى يكون من باب فتح وغوى التي من باب ضرب معناها انهمك في الجهل وهو خلاف الرُشد، وأما غَوِيَ الفصيل من باب تعب فمعناه: فسد جوفه من شرب اللبن.

وهذه القصة مع وجازتها تدلنا على شيئين:

الأول: استهجان اللحن من العرب.

الثاني: رغبة المنصوح في التقويم بخلاف ما في عصرنا الحالي الذي فسدت فيه الألسنة ومع ذلك إذا قومتَ أحدًا إلَّا من رحم الله أخذته العزة بالإثم.

قال أبو النجم [من الرجز]:

الحمدُ لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ

بفك اللام، والقياس أن يقول: الأجلِّ بالإدغام[٢]، ويسمى ذلك كله مخالفة القياس أو مخالفة ما ثبت عن الواضع، وهو مُخِلٌ بفصاحة الكلمة.

ما نجده من اختلاط مسائل النحو والصرف معًا في كتاب سيبويه؛ إذ تحدث عن قواعد الإعراب والبناء، وعلى أحرف الزيادة ومواضعها في

---

(١) انظر: «المصباح المنير» (ص٤٥٧).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني مطبعة محمد علي صبيح (سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).

الأسماء والأفعال في مواضع متعددة منه، وأيضًا تكلم عن الأفعال وتصريفها والإدغام والاشتقاق الذي يسميه النحويون: التصريف، وقد سمى سيبويه كل ذلك «النحو» تغليبًا[(١)].

هذا، وإن كان العِلمان قد ولدِا معًا إلَّا أن عناية البصريين بالنحو كانت أكثر منها بالتصريف واهتمام الكوفيين بالتصريف كان أكثر من اهتمامهم بالنحو الذي أخذوه عن البصريين.

* * *

(١) انظر «المناهج الكافية» (ص٢٢)، «والخصائص» لابن جني تحقيق محمد على النجار ط دار الكتب (سنة ١٣٧٦هـ) (ج١ ص٤٣).

ب: واضعه:

بعد أن ألممنا بطَرَفٍ من نشأة علمي النحو والصرف يَعِنُّ لنا أن نتحدث عن واضع علم الصرف فنقول وبالله التوفيق:

حرى خلافٌ كبير بين المؤرخين حول واضع علم الصرف، وإليك ما ذُكِرَ في ذلك:

١- ذكرت بعض الروايات أن أول من تكلم في الصرف هو نصر بن عاصم (ت٨٩هـ) أو عبد الرحمن بن هرمز (ت١١٧هـ) أو أبو إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، أو يحيى بن يعمر (ت١٢٩هـ) وهذه الرواية لم يعرها المؤرخون اهتمامًا[١].

٢- ذهب الشيخ خالد والسيوطي والصبان والشيخ أحمد الحملاوي إلى أنَّ وضاعه معاذ بن مسلم الهراء المتوفى (١٨٧هـ).

قال السيوطي: «وكان له رأي لأبي جعفر الرؤاسي عَمٌّ يقال له معاذ بن مسلم الهراء، وهو نحوي مشهور وهو أول من وضع التصريف»[٢].

والذي دعا السيوطي ومن تبعه إلى ذلك ما اشتهر به معاذ من صياغة الأبنية، ومسائل التمارين الاختراعية التي لم تسمع عن العرب.

---

(١) انظر: «أبنية الفعل» (ص٩٥)، و«أعيان الشيعة» لمحسن الأمين ق٢ ط٤ (سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م) بيروت وطبعة «الإنصاف» (١/ ١٥٠).

(٢) «المزهر» للسيوطي (٢/ ٤٠٠).

٣- ذهب أ.د/ عبد العزيز فاخر إلى أنَّ واضع عِلم الصرف هو واضع علم النحو وأنكر أن يكون معاذ هو واضع علم الصرف لما يأتي:

أ- أنَّ كتب التراجم التي أُلفت قبل السيوطي لم تشر إلى أن معاذًا هو واضع علم الصرف.

ب- أنَّ العلماء قديمًا وحديثًا من كوفيين وبصريين وغيرهم لم ينقلوا إلينا قاعدة صرفية يُظَنُّ أنَّ معاذًا وضعها مع أنه من متقدمي الكوفيين.

جـ- أنَّ معاذًا قد اشتُهر بصوغ الأبنية الافتراضية للتمرين، وأُولِع بذلك حتى برِمَ منه الكتاب والشعراء[1]، كما ضعف تلك النسبة إلى معاذ أيضًا د/ عصام نور الدين[2] في «أبنية الفعل» إذ قال: أما ما قيل إنَّ أول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء. . . فإن هذه الرواية لم تفهم من المحدثين جيدًا، وعلى كل حال فهذه الرواية لا تستحق التعليق؛ لعدم المهجية العلمية في أخذهم إياها، ولأنها محاولة غير مستندة إلى ما يدعمها.

هذا، ومعلوم أن واضع علم النحو هو الإمام علي كرم الله وجهه، فيكون على رأي أ. د/ عبد العزيز فاخر هو واضع عِلم الصرف أيضًا، وفي ذلك يقول د/ محمد سالم محيسن: «وقيل أن أو من وضع علم التصريف الإمام علي بن أبي طالب (ت٤٠هـ) رضي الله عنه»[3]، فقيل إنَّ الإمام

---

(١) ينظر في ذلك «أبو عثمان المازني المجدد ومؤلفاته وأثره» رسالة دكتوراه إعداد د/ عبد العزيز محمد فاخر برقم ٧٨١ بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف.

(٢) انظر «أبنية الفعل»(ص٩٤، ٩٥).

(٣) انظر «تصريف الأفعال والأسماء» د/ محمد سالم محيسن ط دار الكتاب العربي ط٦(سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م) (ص١٤، ١٥).

عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو أول من فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيئاتها عند بعض المتكلمين، فوضع في البناء بابًا أو بابين هما أساس علم الصرف[(١)].

وقد جزم د/ عصام نور الدين بهذا الرأي إذ قال[(٢)]: «فَعليٌّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذًا أول من تكلم في النحو والصرف، ووضع التصميم الأول الذي سار عليه النُحاة مِن بعده، وقد دلل على ذلك بأدلة منها:

١- أنَّ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أفصح العرب بعد رسول الله ﷺ لكثرة ملازمته رسول الله ﷺ، ولذكاءه وصِغر سنه وانطباعه على الإسلام كما كان أكثرهم وعيًا بالقرآن الكريم وأحكامه.

٢- أن اشتغال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنحو لم يكن غريبًا على البيئة الدينية التي كان يعيش فيها؛ لأنَّ النحو يخدم النص القرآني، والحديث النبوي الذين منهما تنبثق أمور الدين والدنيا.

٣- كثرة المؤرخين الذي قالوا إن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو من وضع النحو، وأنه قال لأبي الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: انحُ هذا النحو[(٣)].

٤- أنَّ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإن لم يؤلف كتابًا كاملًا في النحو فإنه اكتفى بوضع المنهج العام للدرس النحوي، وترك مهمة التأليف لأبي الأسود وغيره مثل صنيع المهندس المخترع الذي يرسم مخططات الأبنية أو الأدوات، ويترك

---

(١) انظر: «في التصريف العربي» د/ فتحي الدجني ط الكويت (ص٢١).

(٢) انظر: «أبنية الفعل» (ص٩١).

(٣) انظر «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني مطبعة دار السعادة ط١ (سنة ١٣٠٨هـ) (ج٢ ص٢٤٢). وانظر أيضًا: «أعيان الشيعة» ق٢ (ج١ ص١٤٦).

مهمة التنفيذ للمهندسين العاديين والعمال الفنيين.

٥- أنه من العجيب أن يقبل بعض من يؤلف في النحو رواية اختراع أبي الأسود الشكل الذي عُرِف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصف والجر والتنوين، ويرفض رواية تلقي أبي الأسود الإيحاءات الأولى لعمله من علي رضي الله عنه، مع أنَّ الرجلين متزامنان، ومع أن علم علي رضي الله عنه وثقافته لا وجه لمقارنتها بعِلم أبي الأسود وثقافته، ثم أليس وضع أبي الأسود نقطِهِ للدلالة على ما ذُكر عملًا منطقيًّا فلسفيًّا حصريًّا، فلم استساغوا ذلك ولم يستسيغوا وضع الإمام علي رضي الله عنه النحو والصرف[(١)]؟

ولا شك أن هذه الأدلة كفيلة بأن تقنع الباحث وكل منصف بريادة الإمام علي وأبي الأسود رضي الله عنهما هذا المضمار، وأما ما اشتهر من أنَّ معاذًا هو واضع علم الصرف ففيه نظر؛ لأنه ليس كل مشهور بصحيح، ومعاذ عند المحققين هو أول من حاول فصل عِلم الصرف عن علم الإعراب اللذين كانا ضمن عِلم النحو، ومن ثم قال أستاذنا الدكتور غريب نافع: «وأول من أفرد مسائل الصرف بالبحث والتأليف معاذ بن مسلم الهراء (ت١٨٧هـ) فهو الذي بدأ التكلم فيه مستقلًا عن فروع العربية وأكثرَ من مسائل التمرين التي كان المتقدمون يسمونها التصريف، وقد ترسم العلماء خطاه واتبعوا منهجه واقتدَوا به»[(٢)].

وذهب أ. د/ عبد العزيز فاخر تبعًا للسيوطي وحاجي خليفة إلى أن أول

---

(١) انظر تفصيل أدلته في «أبنية الفعل» (ص٩٢: ٩٤).

(٢) انظر: «الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة» أ. د/ غريب عبد المجيد نافع ط١ (سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) دار الطباعة المحمدية بالقاهرة (ج١ ص٢٣)، وانظر أيضًا: «أبنية الفعل» (ص٩٥).

من أفرد التصريف بالتصنيف وفصله عن النحو هو أبو عثمان المازني المتوفى (سنة ٢٤٩هـ) في كتابه «التصريف» الذي شرحه ابن جني في شرح سماه

«المنصف»[١] لكن يضعف هذا الرأي أن هناك من سبق المازني في ذلك كالأحمر أبي الحسن علي بن الحسن المعروف بالأحمر (ت١٩٤هـ) الذي صنف كتاب «التصريف» والفراء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) الذي صنف «التصريف» وقد ذكره أبو علي الفارسي[٢].

❀ ❀ ❀

(١) انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة منشورات مكتبة المتنبي بغداد (ج١ ص٤٠٥).

(٢) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي ط بولاق (سنة ١٢٩٩هـ) (ج٢ ص٢٥٩).

جـ-أهم ما أُلف في التصريف:

بعد أنْ أبنَّا واضع هذا العلم ورجحنا أن يكون هو الإمام عليًّا كرم الله وجهه مفكِرًا ومُنظِرًا، وأبا الأسود منفذًا، وأوضحنا أن أول من أفرد التصريف عن النحو بالتأليف هو معاذ بن مسلم الهراء يَعنُّ لنا أن نتحدث عن أهم المصنفات الصرفية وهي فيما أرى نوعان:

أ- ما وصلتنا أسماؤها فقط:

١- كتاب «التصريف» لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت١٢٠هـ).

٢- كتاب «التصريف» للمكيتمي (ت١٢٥هـ).

٣- كتاب «التصريف» لمحنف (ت١٢٥هـ).

٤- كتاب «التصريف» لعلي بن المبارك الأحمر الكوفي (ت١٩٤هـ)[١].

ب- ما وصلنا بالفعل من مؤلفات:

وهذا بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما امتزج بالنحو في مؤلف واحد وأهمها:

[«الكتاب» لسيبويه، كتاب «ليس في كلام العرب» لابن خالويه النحوي اللغوي (ت٣٧٠هـ)، كتاب «الجمل» للحسن بن أحمد بن عبد الغفار

---

(١) انظر: «من تاريخ النحو» لسعيد الأفغاني بيروت دار الفكر (ص٤٢).

الإمام أبي على الفارسي (ت٣٧٧هـ)، «المفصل» لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)].

٢- ما أُفرد بالتصريف بعامة وأشهرها:

[كتاب «التصريف» لأبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) وقد شرحه العلامة ابن جني في كتاب أسماه «المصنف»، و«التصريف الملوكي» لابن جني (ت٣٩٢هـ)، وكتاب «المفتاح في الصرف» للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، «ونزهة الطرف عِلم الصرف» لأحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)].

٣- ما اختفى بباب بعينه ويمثلها:

[كتاب «المذكر والمؤنث» للفراء (ت٢٠٧هـ)، و«الممدود والمقصور» لأبي الطيب الوشاء (ت٣٢٥هـ)، والمذكر والمؤنث لسعيد بن إبراهيم التُستري الكاتب (ت٣٦٠هـ)، وكتاب «الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات» لأبي بكر الأشبيلي الزبيدي (ت٣٧٩هـ)].

ثم تأتي شافية ابن الحاجب متوجة ما سبقها من أعمال صرفية ومضيفة إليها وتلت الشافية كتب كثيرة تأثرت بها أهمها:

[«التصريف العزي» للشيخ عز الدين الخزرجي الزنجاني (ت٦٥٥هـ)، و«الممتع في التصريف» لأبي الحسن الأشبيلي (٦٦٩هـ)، و«تصريف ابن مالك، و«أساس التصريف» للإمام أبي الذبيح إسماعيل بن محمد الخضري اليمني (ت٦٧٦هـ)، و«تصريف السيد الشريف الجرجاني» (ت٨٣٦هـ)].

ثم توالت بعد ذلك الأبحاث والمؤلفات الصرفية إلى يومنا هذا، ما زال الصرف رغم هذا بكرًا يحتاج إلى المزيد من الدرس المبني على الاستنباط من الكتاب والسنة وأدب العرب شعرًا ونثرًا.

وبعد هذا التطواف الموجز حول مسيرة عِلم التصريف يَعِنُّ لنا أن نتحدث عن تعريف هذا العلم ونبادر إلى بيان معناه اللغوي ثم نردفه بالتعريف الاصطلاحي.

***

تعريف الصرف لغة:

إذا تتبعنا معنى أحرف الكلمة الصاد والراء والفاء وجدنا أن الصاد تدل على المعالجة الشديدة، والراء تبين عن الملكة، وتدل على شيوع الوصف، والفاء تنم عن لازم المعنى أي تدل على المعنى الكنائي.

وإذا عدنا إلى فهم المعنى الإجمالي لمعنى الكلمة وجدنا أن الفعل صرف يفيد مطلق التغيير من حالٍ إلى حال؛ لأنَّ المعالجة الشديدة الكامنة في معنى الصاد لا تتم إلَّا بالتغيير والتحويل مضافة إلى الملكة وشيوع الوصف الكامنة في الراء مخصصة هذا التغيير وذاك التحويل بدخول الفاء الذي يدل على لازم المعنى[(١)].

هذا، وقد وردت مادة صرف مجردة ومزيدة فِعلًا واسمًا في القرآن الكريم ثلاثًا وثلاثين مرة[(٢)] تفيد كلها معنى التغيير والتحويل كقوله تعالى: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾[(٣)].

﴿وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾[(٤)].

﴿رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ﴾[(٥)].

---

(١) انظر: «تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي» لأسعد علي بيروت دار النعمان ط١ (سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٨٦م) (ص٦٣) وما بعدها، و«أبنية الفعل» (ص٨٢).

(٢) انظر: «معجم ألفاظ القرآن الكريم» - ط١- مجمع اللغة الغربية (ج١ ص٦٨٢، ٦٨٣).

(٣) الآية (٣٤ من سورة يوسف عليه السلام).

(٤) الآية (٤٣ من سورة النور).

(٥) الآية (٦٥ من سورة الفرقان).

﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾[١].

﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾[٢].

***

تعريف الصرف اصطلاحًا:

هذا والصرف والتصريف في الأصل مصدران لصرف وصَرَّف يدور معناهما حول التحويل والتغيير والتقليب، يقال: صرفته عن وجهه صرفًا إذا رددته وحولته، وصَرَّفته في الأمر تصريفًا إذا قلبته، ومن هذا تصريف الرياح أي: تحويلها من جهة إلى جهة، فتارة تهب شمالًا، وتارة جنوبًا، وتارة صبًّا أي من المشرق وتارة دبورًا أي من المغرب -، وصروف الدهر تقلباته، وتصريف السحاب تحويلها من جهة إلى أخرى، وتصريف الآيات: تبيينها في أساليب مختلفة وصور متعددة[٣].

ويجدر بنا أن نلحظ أنَّ تصريفًا أبلغ في الدلالة على التغيير من صَرْف؛ لأنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا.

الصرف والتصريف في اصطلاح المتقدمين:

كان المتقدمون يرون أنَّ التصريف قسم من النحو، وأن مدلول النحو

---

(١) الآية (١٩ من سورة الفرقان).

(٢) الآية (١٦٤ من سورة البقرة)، والآية (٥ من سورة الجاثية)

(٣) «التبيان في تصريف الأسماء» (ص٥)

عام يشمل جميع القواعد والمسائل التي تتعلق بآخر الكلم العربية وغير الآخر، ولهذا عرفوا النحو بما يشمل التصريف فقالوا: علم يبحث عن أحوال الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا، وكان الصرف أو التصريف يطلق على مبحث خاص من مباحث النحو يقال له الاشتقاق، أو اختراع الصيغ القياسية، أو مسائل التمرين، وعرَّفوه فقالوا: التصريف هو أن تأخذ من كلمة لفظًا لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته، ثم تعمل في هذا اللفظ ما يقتضيه قياس كلامهم مِن إعلال وإبدال وإدغام وغير ذلك كأن تبني من خرج على مثال دحرج، ومن وأى بمعنى وعد على مثال كوكب[1].

هذا هو معنى التصريف عند المتقدمين من النُحاة، ولعل السر في هذه التسمية كثرة ما يعتري هذه الصيغ المخترعة من التغيير والتحويل.

❊ ❊ ❊

---

(١) إذا بنيت من خرج على مثال دحرج قلت خرجَجَ بتكرير اللام للإلحاق، وإذا بنيت من وأى على مثال كوكب قلت ووأيٌ، فتُعَلُّ الياء بقلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الألف والتنوين فتحذف الألف، ويجوز بعد هذا أن تخفف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها فتصير واوي كفتى، ثم تقلب الواو الأولى همزة فتصير أوى، فيكون قد تم في هذه الكلمة أنواع الإعلال الثلاثة أعني الإعلال بالقلب وجوبًا في اللام بقلبها ألفًا، وجوازًا في الفاء بقلبها همزة ثم الإعلال الحذف وجوبًا، والإعلال بالنقل، ثم حذف الهمزة جوازًا.

الصرف والتصريف عند المتأخرين:

فإذا انتقلنا إلى معنى الصرف والتصريف عند المتأخرين وجدناهم جعلوا الصرف قسيم النحو لا قِسمًا منه فضيقوا دائرة النحو وقصروه على المباحث التي تتعلق بأواخر الكلم من حيث الإعرابُ والبناء، وأطلقوا الصرف على ما سوى ذلك من القواعد التي تتعلق بالبنية وأحوالها معرفين إيَّاه بأنه: علم يبحث عن أبنية الكلم العربية وأحوال هذه الأبنية من صحة وإعلال، وأصالة زيادة، وحذف وإمالة، وإدغام، وعمَّا يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء[١].

ماسبق هو تعريف الصرف بالمعنى العلمي سواء عند المتقدمين أم المتأخرين، أما تعريفه بالمعنى العملي فقد يطلق ويرادُ به المعنى المصدري، وهو تغيير الكلمة عن أصل وضِعها إمَّا لغرضٍ معنوي، وإمَّا لغرضٍ لفظي، فالأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتدلَّ على ضروب من المعاني كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك من المشتقات، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب، والثاني التغيير لقصد التخفيف أو الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين، وذلك التغيير يكون بالزيادة والحذف والإعلال والإدغام والإبدال وتخفيف الهمزة[٢].

---

(١) ينظر: توضيح هذا التعريف وإخراج المحترازات في «التبيان في تصريف الأسماء» (ص٧، ٨).

(٢) انظر المرجع السابق (ص٩)، و«تصريف الأفعال والأسماء» (ص١٥، ١٦).

موضوع علم الصرف:

أما موضوع هذا العلم الشريف فهو الكلمات العربية مِن حيث الهيئة والكيفية التي تكون عليها لتدل على معانيها المقصودة، ومن حيث التغييرات التي تعتريها لأغراض لفظية.

والمراد من الكلمات العربية الأفعال المتصرفة، والأسماء المعربة، فلا يدخل التصريف الحروف؛ لأنها مجهولة الأصل.

ولهذا كانت ألفاتها كيا وإلى وحتى أصلية غير زائدة ولا منقلبة، وكذا لا يدخل الأفعال الجامدة كعسى وليس وهب بمعنى افترض، وتعلم بمعنى اعلم، ولا الأسماء المبنية كالضمائر وككم ومَن وأولاء وحيث وغير ذلك إلَّا ناردًا أو شذوذًا؛ لأنها أشبهت الحرف، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة تغيرها، وظهور الاشتقاق فيها[١]، وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد[٢].

ولا يدخل التصريف أيضًا الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كإسماعيل وإبراهيم عليهما السلام ونحوهما، فلا يقال مثلًا إنَّ إسماعيل من سَمِعَ ولا إبراهيم من بَرَه، ولا نوح عليه السلام من النوح وهكذا؛ لأنها نُقلت من لُغة قوم ليس حكمها هذا اللغة[٣].

---

(١) انظر «التبيان» (ص٩، ١٠).

(٢) «المنصف» لابن جني (١/ ١٣).

(٣) انظر: «الممتع» لابن عصفور (١/ ٢٣)، و«أبنية الفعل» (ص٨٩).

ومن هنا يُعلم أنَّ اللغة العربية لغة اشتقاقية تصوغ للمعاني المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة.

❊❊❊

مصادر هذا العلم:

استنبط علماء اللغة الأوائل قواعد علم التصريف من ثلاثة مصادر رئيسة هن:

١- القرآن الكريم ويدخل فيه القراءات والروايات المتواترة وغير المتواترة.

٢- السنة النبوية المطهرة.

٣- كلام العرب الخُلَّص المعتد بكلامهم بما في ذلك شعرهم ورجزهم ونثرهم، وينبغي أن يُقدم النص القرآني والحديث النبوي على كلام العرب عند التعارض.

وهناك من جَانَبَهم التوفيق فقدموا كلام العرب على الكتاب والسنة النبوية الشريفة ثم ذهبوا يطعنون في صحة القراءة أو الرواية ليثبتوا وجهة نظرهم، أسألُ الله أن يحفظنا من أي زيغ إنه سميع مجيب.

فأرجو أن تكون هذه المقدمة لكتابنا الأثير «شذا العَرْف» وافية بالمطلوب موصلة إلى المقصود مرضيًا عنها من الواحد المعبود، وأعتذر إن كنت قد أطلت في البيان فذلِك لحبي الشديد هذا العِلم العظيم أسأل

الله أن ينفع به قارئه وكاتبه والمستمع إليه وناشره، وأن يكون ذلك في سجل أعمالنا جميعًا.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفقير إلى ربه الغني به

د/ محمد بن أحمد بن علي بن عبد العاطي

الشهير بمحمد عبد المعطي

الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

طنطا في يوم الاثنين ٢٢ من شهر ذي القعدة ١٤٢٥هـ

الموافق الثالث من يناير ٢٠٠٥م

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أ.د محمد بن أحمد بن علي بن عبد العلي

الشيخ محمد عبد العلي

الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

[illegible] ٢٢ من شهر ذي القعدة ١٤٣٩ هـ

[illegible]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

اللهمَّ إنا نحمَدك يا مصرِّف القلوب على مَزِيد نعمك، ومترادِف جودك وكرمك غمرْتَنا بإحسانك، الذي مَصدره مجرَّد فضلك، وشمِلتنا بمُضَاعَف نعمك وطَوْلك؛ فسبحانَك تعالتْ صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزَّهت أفعالك عن النقص والإعلال؛ لا رادّ لماضي أمرك، ولا وُصول لقدْرك حق قدرك، ونستمطرك غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيّك إنسانِ عينِ الوجود، المشتقّ من ساطع نوره كلُّ موجود (محمد) المصطفى من خير العَالمين نسبًا، وأرفعهم قدْرًا، وأشرفهم حسبًا، الذي صغَّر بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزّق بسالم حَزْمه شَمْلَ الضلالة، وعلى آله مَظَاهِرِ الحِكَم، وصحبه مَصادِرِ الهمم، الذين مَهّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسّداد سبيلَ الهُدَى ومعالمَ الرَّشاد.

وبعدُ، فما انتظم عِقد علم إلَّا والصَّرف واسطته، ولا ارتفع مَناره، إلّا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سَعة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية، وكان ممن تطلَّع لرشف أفاويقه، وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسة (دار العلوم) فإنهم أحد قوا بي من كل جانب، وكان المِطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وَسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألَّا أضنَّ به على أهله، فسرَّحت نواظر

البحث في فِجاجِ الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفتِ الأثرَ، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلت أميِّز الصحيح من العليل. وأُودع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتابًا تروق معانيه، وتطيب مَجانيه، عباراته شافية، وشواهده كافية، فأنعم نظرك فيه، وقيل: ﴿ذَالِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ﴾، وإن رأيت هفوة فقل طغى القلم، فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم: [البسيط]

فإنْ رَأَوا هَفْوَةً طَارُوا بِهَا فرَحًا ... منِّي وما عَلِمُوا من صالح دَفَنُوا[1]

وقد سمّيته: شذًا العرف، في فنّ الصرف

والله أسأل أن يُلبسه ثوبَ القَبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسؤول.

وقد جعلته مرتّبًا على مقدمة وثلاثة أبواب. فالمقدمة فيما لابد منه فيه.

والباب الأول: في الفعل.

والثاني: في الاسم.

والثالث: في أحكام تعمّهما.

❊ ❊ ❊

---

(١) البيت لقعنب بن أم صاحب، وهو في «سمط اللآلئ» (ص٣٦٢)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص١٤٥٠)، و«المحتسب» (٢٠٦/١) و«لسان العرب» «شور»، و«هيع»، و«أذن»، و«مغني اللبيب» رقم (٩٣٢)، و«شرح الأشموني» (٢٥٧/٣)، و«شرح شواهد المغني» (٩٦٥/٢) ولفظه هناك:

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحًا ....

مقدمة

الصَّرفُ، ويُقال له التصريف، وهو لغة: التغيير، ومنه تصديق الرياح، أي: تغييرها. واصطلاحًا بالمعنى العَمَليّ: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة لا تحصل إلّا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العِلْميّ: علم بأصول يُعرف بها أحوالُ أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء.

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصحَّة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرّفة؛ وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصُوريّ لا حقيقيّ.

وواضعه: مُعاذ بن مُسْلِم الهَرَّاء، بتشديد الراء، وقيل سيدنا عليّ كرَّم الله وجهه. ومسائله: قضاياه التي تُذكَر فيه صريحًا أو ضمنًا، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرَّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وثمرته: صَوْن اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكفائيّ.

والأبنية جمع بناء، وهي هيئة الكلمة الملحوظة، من حركة وسكون، وعدد حروف، وترتيب. والكلمة: لفظ مفرد، وضعه الواضع ليدلَّ على معنى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له.

* * *

تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما وُضِع ليدلَّ على معنى مستقلّ بالفهم ليس الزمن جزءًا منه، مثل: رجل وكتاب.

والفعل: ما وُضِع ليدل على معنى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه، مثل: كَتَب ويقرأ وأحفظْ.

والحرف: ما وضع ليدلّ على معنى غيرِ مستقلّ بالفهم مثل: هَلْ وفي ولم، ولا دَخْلَ له هنا كما مرّ.

ويختصّ الاسم بقَبول حرف الجرّ، وأل، وبلحوق التنوين له، وبالإضافة، وبالإسناد إليه، وبالنداء، نحو: [البسيط]:

الحمدُ للهِ مُنشي الخَلْق مِنْ عَدَمِ[١]

ونحو: ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ * قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٥، ١٠٥].

ويختص الفعل بقبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم؛ وبلحوق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الاعلى: ١٤].

﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾﴾ [الأعلى: ٦].

---

(١) ورد في بعض نسخ بردة البوصيري في بدايتها، وتمامه:

.... ثم الصلاة على المختار في القِدَم

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥].

﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝٢٨﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨].

ويخص الحرف بعدم قَبول شيء من خصائص الاسم والفعل.

* * *

الميزان الصرفي

١- لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثُلاثيًّا، اعتبر علماء الصرف أنّ أصول الكلمات ثلاثةُ أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قمر مثلًا: فَعَلْ، بالتحريك، وفي حِمْل: فِعْل، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرُمَ: فَعُلَ، بفتح الفاء وضمّ العين، وهَلُمَّ جرًّا ويُسَمُّون الحرف الأوَّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

٢- فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف: فإن كانت زيادتُها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لامًا أو لامين على أحرف (ف ع ل) فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلًا فَعْلَلَ، وفي وزن جَحَمْرِش [١] فَعَلَّلِل. وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كرَّرتَ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قدَّم مَثلًا، بتشديد العين: فَعَّلَ، وفي وزن جَلْبَبَ: فَعْلَلَ؛ ويقال له مُضعَّف العين أو اللام. وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف (سألتمونيها)، التي هي حروف الزيادة، قابلتَ الأصول بالأصول، وعَبّرْتَ عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم مثلًا فاعِل، وفي وزن تقدّم: تَفَعَّلَ، وفي وزن: استخرج: استفْعَل، وفي وزن مجتهد: مُفْتعِل وهكذا... وفيما إذا كان الزائد مبدلًا من تاء الافتعال، يُنْطَقُ بها نظرًا إلى الأصل، فيقال مثلًا في وزن اضطراب: افتعل لا افطعل، وقد أجازه الرضيّ.

٣- وإن حصل حذف في الموزون حُذف ما يقابله في الميزان، فتقول

---

(١) الجحمرش: المرأة الثقيلة السمجة، أو: العجوز الكبيرة.

في وزن قل مثلًا: فل وفي وزن قاضٍ: فاعٍ، وفي وزن عِدَة: عِلَة.

٤- وإن حصل قلبٌ في الموزون، حصل أيضًا في الميزان فيقال مثلًا في وزن جاه: عَفَل، بتقديم العين على الفاء.

ويعرف القلب بأمور خمسة:

الأول: الاشتقاق، كناءَ بالمدّ، فإن المصدر وهو النَّأي، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال ناء على وزن فَلَعَ، وكما في جاه، فإنّ ورُود وَجْه ووُجْهة، دليل على أن جَاه مقلوب وَجْه، فيقال: جاه على وزن عَفَل. وكما في قِسِيّ، فإن ورود وهو قَوْس، دليل على أنَّه مقلوب قُوُوْس، فَقُدِّمت اللام في موضع العين، فصار قُسُووٌ على وزن فُلُوع، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طَرَفا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وَسَبْق إحداهما بالسكون، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء، والقافُ لعُسْر الانتقال من ضمّ إلى كسر... وكما في حادِي أيضًا فإن ورود وَحْدَة دليلٌ على أنه مقلوب (واحد) فوزن (حادي): عالف.

الثاني: التصحيح مع وجود مُوجب الإعلال، كما في أَيِسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجِب، وهو تحرّك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يئِسَ، فيقال: أَيِسَ على وزن عَفِلَ. ويُعْرَفُ القلبُ هنا أيضًا بأصله، وهو اليَأس.

الثالث: نُدْرَة الاستعمال، كآرام جمع رِئم، وهو الظَّبي، فإنّ نُدْرَته وكثرة أرآم، دليل على أنه مقلوب آرام، ووزن آرام: أفعال: فقدِّمت العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وسُهِّلَتْ، فصارت آرام، فوزنه: أعْفال. وكذا آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفرده، وهو

الرأي. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رئم ورأي.

الرابع: أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف. وذلك في كلّ اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أُعِلَّ الفعل بقلب عينه ألفًا، أعِلَّ اسم الفاعل منه بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء جائي بهمزتين، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول؛ جائيٌ بوزن فالع، ثم يعلّ إعلال قاض فيقال جاءٍ بوزن فال.

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع (أفعال) من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾، فنقول: أصل أشياء شَيْآء، على وزن فعْلاءَ، قُدِّمَتِ الهمزة التي هي اللام، في مواضع الفاء، فصار أشياء على وزن لَفعَاءَ، فمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فَعْلاء، ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف، لذلك، وهو المختار.

* * *

الباب الأول
في الفعل وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأوَّل للفعل

ينقسم الفعل إلى ماض، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما دلَّ عَلَى حدوث شيءٍ قبل زمن التكلّم، نحو: قام، وقعد، وأكل وشرب. وعلامته أن يقبل تاء الفاعل، نحو: قرأت. وتاء التأنيث الساكنة، نحو: قَرَأَتْ هِنْد.

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو: يقرأ ويكتب فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعْيّنه للحال: لام الابتداء، و«أن» و«لا» و«ما» النافيتان نحو: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾. ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾. ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًاۖ﴾.

ويعيّنه للاستقبال السينُ، وسَوْف، وَلَنْ، وَأَنْ، وَإِنْ، نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾. ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾. ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۖ﴾. ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْۖ﴾.

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾. ولابدّ أن يكون مبدوءًا بحرف من حروف (أنيت) وتسمى أحرف المضارعة.

فالهمزة: للمتكلم وحدَه، نحو: أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظِّم نفسه، نحو: نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ، والنسوة يقرأن. والتاء: للمخاطب مطلقًا، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو: أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرآن، وأنتم تقرأون، وأنتِ يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرآن.

والأمر: ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو: اجتهدْ. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة، مع دلالته على الطلب.

وأمّا ما يدلّ على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسمُ فعل، وهو على ثلاثة أقسام: اسم فعل ماض، نحو: هيْهاتَ وَشَتَّانَ، بمعنى بَعُدَ وافترق.

واسم فعل مضارع كَوَيْ وَأُفّ بمعنى أتعجب وأتضجر. واسم فعلِ أمر، كصَهْ بمعنى اسكتْ، وآمينَ بمعنى استجبْ، وهو أكثرها وجودًا.

❊ ❊ ❊

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتلّ.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلّة، وهي: الألف، والواو، والياء، نحو: كَتَبَ وجَلَس. ثم إنَّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمّى لينًا، كَثَوْب وَسيْف، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدًّا، كقال يقُول قِيلًا؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرفَ علة، ومدٍّ، ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائمًا، بخلاف أختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف عِلة، نحو: وجد، وقال، وسعى.

ولكلّ من الصحيح والمعتل أقسام:

* * *

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعَّف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتّضعيف، كضرب ونصر وقعد، وجلس، فإذَنْ يكون كل سالم صحيحًا، ولا عَكْس.

والمضعَّف: ويقال له الأصم لشدته، ينقسم إلى قسمين: مضعّف الثلاثيّ ومزيده ومضعّف الرباعيّ. فمضعف الثلاثيّ ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: فرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محلّ نظر الصرفيّ. ومضعّف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزلزلَ، وعسْعَسَ، وقَلْقلَ.

والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو: أخذ، وسأل، وقرأ.

❊ ❊ ❊

أقسام المعتل

ينقسم المعتل إلى: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو: وَعَدَ وَيَسَرَ و، وسمِّي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلّت عينه، نحو: قال وباع. وسمي بذلك لخلوّ جوفه، أي وسطه، من الحرف الصحيح. ويسمى أيضًا ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلت وبِعت؛ في قال وباع.

والناقص: ما اعتلّت لامه، نحو: غزا ورمى. وسمِّيَ بذلك لنقصانه و بحذف آخره في بعض التصاريف، كغَزَتْ وَرَمَت. ويسمى أيضًا ذا الأربعة، لأنه عند إسناده يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ.

واللفيف قسمان: أ- مَفْروق، وهو: ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو: وَفى ووَقي، وسُمِّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقًا بين حرفي العلة.

ب- ومَقْرون، وهو ما اعتلّت عينه ولامه، نحو: طَوَى وَرَوَى. وَسُمِّي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضًا في الاسم، نحو: شمسْ، ووجه، ويُمْن، وقَوْل، وسيف، ودلو، وظَبْي، وَوَحي، وجَوّ، وَحَيّ، وأمْر، وبئر و ونبأ، وجِدّ، وبلبل.

التقسيم الثالث للفعل

بحسب التجرُّد والزيادة، وتقسيم كلّ:

ينقسم الفعل إلى مجرَّد ومزيد، فالمجرّد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة. والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثُلاثيّ ورباعيّ. والمزيد قسمان: مزيد الثلاثيّ، ومزيد الرباعيّ. أما الثلاثيّ المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائمًا مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، نحو: نصَرَ وضَرَبَ وفَتَحَ ونحو: كَرُمَ، ونحو: فَرِح وحَسِب. وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة:

❀ ❀ ❀

الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُل

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كنَصَرَ ينْصُر، وقَعَدَ يَقْعُدْ، وأَخَذَ يَأْخُذُ، وبَرَأَ يَبْرُؤ، وقال يقُول، وغَزَا يَغْزُو، ومَرَّ يَمُرُّ.

* * *

الباب الثاني: فَعَل يفْعِل

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضَرَبَ يضْرِب، وَجَلَسَ يَجلِسُ، وَوَعَدَ يعِد، وباع يبيع و ورمَى يرمِي، ووَقى يقِي، وَطَوَى يطْوِي، وفرَّ يفِرُّ، وأتى يأتي، وجاء يجيء، وأبَر النخل يأبرُه، وهَنَأ يهْنِئ، وَأوَى يَأوي، ووَأى يئي بمعنى وعد.

* * *

الباب الثالث: فعَل يفْعَل

بالفتح فيهما، كفتَح يفتَح، وذهب يذهَب، وسَعَى يسعَى، وَوَضع يضَع، ويَفَع ييْفَعُ، وَوَهل يوْهَل، وأَلَهَ يأله، وسَأل يَسْأل، وقرَأَ يَقْرَأُ و

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حلقيّ العين أو اللام. وليس كل ما كان حلقيًا كان مفتوحًا فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء، والعين، والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلْقِيّ فشاذّ، كأبَى يأبَى، وهَلَك يَهْلك، في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات، كرَكَنَ يرْكَن وقَلَى يقْلى: غير فصيح. وبَقَى يبْقَى: لغة طيئ، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفًا، وهذا قياس عندهم.



الباب الرابع: فَعِل يَفْعَل

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كفرِح يفرَح، وعلِم يعلَم، وَوَجلَ يوجَل، ويَبَس ييبَس، وخاف يَخاف، وهابَ يَهاب، وَغيِد يغْيَد، وعَوِر يعْوَر، ورَضِيَ يرَضَى، وَقَوَى يَقْوَى، وَوَجَي يوْجى، وعَضَّ يعضّ، وأمِن يأمَن، وسَئِمَ يَسْأم، وصدِئ يَصْدأ.

ويأتي من هذا الباب الأفعالُ الدَّالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخُلُوّ، والألوان والعيوب، والخِلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغَزَل: كفَرِح وطرِب، وبَطِر وأَشِر، وَغَضِب وَحزِن، وَكشبع وَوَريَ وَسَكر، وَكعطِش وظَمِئ وَصدِيَ وَهَيِم، وكحَمِر وسَوِد، وكَعوِر وعَمِش وجَهِر وكغَيِد وَهيِف ولمِيَ.

❊ ❊ ❊

الباب الخامس: فعُل يفعُل

بِضَمِّ العين فيهما، كَشَرُفَ يَشْرُف، وحَسُنَ يْحسُن، ووَسُم يوسُم، ويَمُن يمُن وأسل يأسل، ولؤم يلؤم، وجرُؤ يجْرُؤ، وسَرُوَ يَسْرُو.

ولم يرد من هذا الباب يأئيَّ العين إلا لفظة هَيُؤ: صار ذا هيئة. ولا يائيَّ اللام وهو متصرف إلّا نَهُوَ، من النُهية بمعنى العقل، ولا مُضاعَفا إلّا قليلًا، كشَرُرت مثلث الراء، ولَبُبْت، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخِلْقية، وهي التي لها مُكْث.

ولك أن تحول كل فعل ثلاثيّ إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما استعمِلَت أفعال هذا الباب للتعجب، فتنسلخ عن الحدَث.

❊ ❊ ❊

الباب السادس: فَعِل يفْعِل

بالكسر فيهما، كحسب يحسب، ونعم ينعم. وهو قليل في الصحيح، كثير في المعل، كما سيأتي:

***

تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون معتدية ولازمة، إلّا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما رَحُبَتك الدارُ فعلى التوسع، والأصل رَحُبَتْ بك الدارُ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.

الثاني: أن فعل المفتوح العين، وإن كان أوَّله همزة أو واوًا فالغالب أنه من باب ضرب، كأسَر، يأسِر، وأتَى، يأتي ووعد يعِد، ووزَن يزِن، ومن غير الغالب: أخَذ وأكَل ووَهل. وإن كان مُضاعفًا فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدّيًا كمَدّه يَمُدُّه، وصدّه يصُدُّه. ومن باب ضرب، إن كان لازمًا، كخَفَّ يَخِفُّ، وشذَّ يشذُّ، بالذال المعجمة.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

١- أنّ المضاعَف يجئ من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو: سرَّه يَسُرُّه، وفَرَّ يَفِرُّ، وعضَّهُ يعَضُّه.

٢- ومهموز الفاء يجئ من خمسة أبواب: من باب نصر وضرب وفتَح، وفرِح، وشَرُف، نحو: أخذ يأخُذ، وأسَر يأسِر، وأهَب يأهَبُ، وأمِنَ يأمَن، وأَسُل يأسُل.

٣- ومهموز العين يجئ من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشرُف، نحو: وأي يَئي، وسأل يسأل، وسئم يسأم، ولَؤُم يَلْؤُم.

٤- ومهموز اللام يجئ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب،

وفتح، وفرح، وشُرف، نحو: بَرَأ يبرؤ، وهنأ يهنئ، وقَرَأَ يقرَأ، وصدئ يَصْدأ وجرؤ يجرؤ. والمثال يجئ من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وشَرُف، وحسِب؛ نحو: وعَد يعِد، ووَهِل يَوْهَل، وَوَجِلَ يَوْجَل، وَوَسُم يوسُم، وَوَرِث يرث، وقد ورد من باب نصر واحدة في لغة عامرية، وهي: وجَدَ يَجُد، قال: جرير: [الكامل]:

لو شئتِ قد نَقَع الفؤادُ بشربة   تَدَعُ الحَوَالِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا[1]

بضم الجيم وكسرها. يقول لمحبوبته: لو شئت قد رَوِي الفؤادُ بشربة من ريقك، تترك الصَّوادِيَ، أي العِطاش، لا يجدن حرارة العطش

٥- والأجوف يجئ من ثلاثة أبواب: من باب نَصَر، وضرب، وفرح، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وغَيد يَغْيَد، وعَورِ يعوَرُ، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واويًا، وفي الثاني يائيًا، وفي الثالث مطلقًا، وجاء طال يطول فقط من باب شرُف.

٦- والناقص يجئ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعى، ورضيَ، وسرُوَ. ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

٧- واللفيف المفروق يجئ من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحساب. نحو: وَفَى يفِي، ووجِيَ يَوْجَى، ووليَ يَلِي.

---

(١) البيت لجرير في «لسان العرب» «وجد»، و«مغني اللبيب» رقم (٤٤٠)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٥٣-٥٦)، و«الدرر اللوامع» (٥/ ١٠٣). وقد نسبه في «شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ٣٢) للبيد بن ربيعة، وخطأه عبد القادر البغدادي، والبيت في بعض المصادر.
.... تــدعُ .... الـصَّــوادي

٨- واللفيف المقرون يجيء من بابَيْ ضرب، وفرح. نحو: روَى يَرْوِي، وقوِيَ يَقْوَى، ولم يرد يائيّ العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح، هما عَيِيَ، وَحَيِيَ.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع فهو من باب نصر، كقال يقول، ماعدا طال يطول، فإنه من باب شرُف. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كباع يبيع، وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وغَيِد يغْيَد، وعوِر يعوَر.

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نَصَر، كدعا يدعو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كَرَمى يَرْمي. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسَعَى يَسْعى. وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شرُف كسرُوَ يسرُو. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسِب، كولِيَ يَلِي. وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع فهو من باب فَرِح، كَرضِيَ يَرْضَى.

الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثَة عشر فعلًا، وهي: وثَقَ به، ووَجد عليه، أيْ: حزِن، وَوَرِثَ المال، ووَرع عن الشُّبهات، ووَرِكَ، أي اضطجع، ووَرَم الجُرح ووَرِي المخّ، أي: اكتنز، ووَعِقَ عليه، أي: عَجِل، ووَفِقَ أمرَه، أي: صادفه موافقًا، ووَقه له، أي سمع، ووَكِم، أي: اغتمَّ، ووليَ الأمرَ، ووَمِقَ، أي: أحبّ.

ووردَ أحد عشر فعلًا، تُكْسَر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح

في المضارع وهي بئِس، بالباء الموحّدة، وحَسب، وَوَبِق، أي: هلك، وَوَحِمَتِ الحُبْلَى، ووَحِرَ صدرُه، وَوَغِر، أي: اغتاظ فيهما، وولِغ الكلب، ووَلِه، ووَهِلَ، اضطرب فيهما، وييِسَ منه، وييسَ الغصن.

السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعي، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط. ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معًا، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعي صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعًا لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُنِي من الأفعال مطلقًا للدلالة على الغَلَبَةِ في المفاخرة فقياس مضارعه ضم عينه، كسابقني زيد فسبقته، فأنا أسبُقُه، ما لم يكن واويّ الفاء، أو يائيّ العين أو اللام، فقياس مضارعه كَسْرُ عينه، كواثَبْتُهُ فَوَثَبْتُه، فأنا أثِبه وبايعته فبِعته، فأنا أبيعه، وراميته فرمَيْته، فأنا أرمِيه.

***

أوزان الرباعيّ المجرَّد وملحقاته

للرباعيّ المجرّد وزن واحد، وهو فَعْلَلَ، كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وَدَرْبَخَ يدربخ. ومنه أفعال نَحَتَتْها العرب من مُرَكَّبات، فتحفَظ ولا يقاس عليها، كبسمَلَ: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله، وطَلْبَق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمْعَزَ إذا قال: أدام الله عزّك، وجَعْفَل إذا قال: جعلني الله فداءك.

وملحقاته سبعة:

الأول: فَعْلَلَ، كجلبَبَه، أي: ألبسه الجلباب.

الثاني: فوعل، كجوربه، أي: ألبسه الجَوْرب.

الثالث: فعْوَل كَرَهْوك في مِشيته، أي: أسرع.

الرابع: فَيْعَل كَبَيْطَر، أي: أصلح الدواب.

الخامس: فعْيَلَ، كشَرْيَفَ الزرع. قطع شِرْيافه.

السادس: فعلى، كَسَلْقَى: إذا استلقى على ظهره.

السابع: فعنَلَ كقلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخر أكثر منه، فيتصرف تصرفه.

***

أوزان الثلاثي المزيد فيه

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة، بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة، لِثقل الفعل، وخِفة الاسم، كما سيأتي.

فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان.

الأول: أَفْعَلَ، كأكرم، وأولَى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن وأقرّ.

الثاني: فاعَلَ، كقاتل، وآخذ، ووالي.

الثالث: فعَّل بالتضعيف، كفرَّح، وزكَّى، وَوَلَّى، وبَرَّأ.

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعَلَ، كانكسر، وانشقّ، وانقاد، وانمحى.

الثاني: افتعل، كاجتمع، واشتقّ، واختار، وادَّعَى، واتصل، واتقى، واصطبر، واضطرب.

الثالث: افْعَلّ كاحمرَّ، واصفرَّ، واعورَّ. وهذا الْوزن يكون غالبًا في الألوان والعيوب؛ وندر في غيرهما، نحو: ارْفَضّ عَرَقًا، واخضلَّ الروضُ ومنه ارْعَوَى.

الرابع: تفعَّلَ، كتعلَّم، وتزكّى، ومنه اذّكر واطَّهَّر.

الخامس: تفَاعَل كتباعَدَ وتَشاوَرَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثّاقل وادّارك.

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعلَ، كاستخرج، واستقام.

الثاني: افْعَوعلَ، كاغدودَنَ الشعر، إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشبه.

الثالث: افْعَال كاحمارّ واشهابّ: قَويَتْ حمرته وشُهْبته.

الرابع: افْعَوَّلَ كاجلوَّذ: إذا أسرع، واعلَوَّطَ، أي: تعلق بعنق البعير فركبه.

❀❀❀

أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته

ينقسم الرباعيّ المزيد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد، ووزن واحد، وهو تَفَعلَلَ كتدحرج. والذي زيد فيه حرفان وزنان.

الأول: افعنلَلَ، كاحرنجم.

والثاني: افعلَلَّ، كاقشعرّ، واطمأنَّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تفعلَلَ، كتَجَلْبَبَ.

الثاني: تَفَعْوَلَ، كَترهْوكَ.

الثالث: تَفَيْعَل، كَتَشَيطَنَ.

الرابع: تَفَوْعَل، كَتَجَوْرَبَ.

الخامس: تَمَفْعَلَ، كَتَمَسْكَنَ.

السادس: تَفَعْلَى، كَتَسَلْقَى.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعنلَلَ، كاقعنسَسَ.

والثاني: افعنلَى، كاسلقنى.

والفرق بين وزْنَيْ احرنجم واقعنسسَ، أن اقعنسَس إحدى لاميه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجَم، فإنهما فيه أصليتان.

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثُلاثي ورباعيّ، وخماسي، وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكنات سبعة وثلاثون بابًا.

الثاني: لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مزيد، ولا في كل مزيد أن يستعمل له مجرَّد، ولا فيما استُعْمِل فيه بعضُ المزِيدات، أن يستعمل فيه البعضُ الآخر، بل المَدار في كل ذلك على السَّماع، ويُسْتَثنى من ذلك الثلاثيّ اللازم، فتطّرد زيادة الهمزة في أوّله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج

❊ ❊ ❊

فصل في معاني صيغ الزوائد

١- أفعل.

تأتي لعدَّة معان:

الأول: التَّعدية، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولًا، كأقمت زيدًا وأقعدته، وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقرأ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقامًا مَقْعَدًا مقرأ، فإذا كان الفعل لازمًا صار بها متعديًا لواحد، وإذا كان متعديًا لواحد صار بها متعديًا لاثنين، وإذا كان متعديًا لاثنين صار بها متعديًا لثلاثة. ولم يُوجد في اللغة ما هو متعدّ لاثنين، وصار بالهمزة متعديًا لثلاثة، إلا رَأَي وعَلِم، كرأى وعلم زيد بكرًا قائمًا، تقول: أَرَيْتُ أو أعلمتُ زيدًا بكرًا قائمًا.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ، كألبنَ الرجل وأتمرَ وأفلسَ: صار ذا لبَن وتْمر وفُلُوس.

الثالث: الدخول في شيء مكانًا كان أو زمانًا، كأشأم وأعرَق وأصبَح وأمسى، أي: دخل الشأم، والعراق، والصباح، والمساء.

الرابع: السَّلْب والإزالة، كأقذيتُ عين فلان، وأعجمت الكتاب أي: أزلتُ القَذَى عن عينه، وأزلتُ عجْمَةَ الكتاب بنقطه.

الخامس: : مصادفة الشيء على صفة، كأحمدت زيدًا: وأكرمته، وأبخلته، أي: صادفته محمودًا، أو كريمًا، أو بخيلًا.

السادس: الاستحقاق، كأحصَدَ الزرع، وأزْوَجَتْ هند، أي: استحق

الحَصاد، وهند الزَّواج.

السابع: التعريض، كأرهنت المتاع وأَبَعْتُه، أي: عرّضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، كأعظمته، أي: استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعًا لفعّل بالتشديد، نحو: فطَّرته فأفطر وبشَّرْته فأبشر.

العاشر: التمكين، كأحفرته النهرَ، أي: مكنته من حَفْره.

وربّما جاء المهموز كأصله، كسَرَى وأسرى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده، كأفلح: أي فاز. وندر مجئ الفعل متعديًا بلا همزة، ولازمًا بها، كنَسَلْتُ ريش الطائر، وأنسلَ الريشُ، وعرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيءُ: ظهر، وكَبَبْتُ زيدًا على وجه، وأكبَّ زيد على وجهه، وقَشَعَتِ الريحُ السّحاب، وأقشعَ السحابُ، قال الشاعر: [الطويل]

كما أبْرَقَتْ قوْمًا عِطاشًا غَمامةٌ فلما رأوْها أقْشَعَتْ وتجلتِ(١)

٢- فَاعَلَ.

يكثر استعماله في معنيين:

أحدهما: التشارُك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلًا،

(١) هذا البيت ينسب لكثير عزة في أبيات اخر، وربما ضمنوها تائيته المشهورة والصواب أنها ليست منها وانظر «ديوان كثير» بتحقيق إحسان عباس، و«أمالي أبي علي القالي» (٢/١٠٧-١٠٩)، و«سمط اللآلئ» (٢/٧٣٥)، و«منتهى الطلب» رقم (١٩٩)، و«أسرار البلاغة» (ص١١٠) و«الإيضاح» للخطيب القزويني (٤/ ٦٥)، و«زهر الآداب» للحصري (١/٢٤٦، ٣٥٤، ٤٥٣).

فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ فيُنْسَب للبادئ نسبة الفاعلية وللمقابل نسبة المفعولية: فإذا كان أصل الفعل لازمًا صار بهذه الصيغة متعديًا، نحو: ماشيته، والأصل: مَشَيْت ومشى. وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويَدُلُّ على غَلَبة أحدهما، بصيغة فَعَل من باب نَصَر ما لم يكن واويّ الفاء، أو يائي العين أو اللام، فإنه يُدَلّ على الغلَبة من باب ضَرَب كما تقدم، ومتى كان «فَعَلَ» للدلالة على الغلبة كان متعديًا، وإن كان أصله لازمًا، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أيّ باب كان.

وثانيهما: المُوالاة، فيكون بمعنى أفعل المتعدّي، كواليت الصوم وتابعته، بمعنى أوليتُ، وأتبعتُ بعضَه بعضًا.

وربما كان بمعنى فَعَّلَ المضعف للتكثير، كضاعفت الشيء وضعفّته، وبمعنى فَعَلَ، كدافع ودَفَع، وسافر وسفَر، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، كيُخادعون الله، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

٣- فَعَّلَ.

يكثر استعمالها في ثمانية معان، تشارك أفعل في اثنين منها، وهما التعدية، كقوَّمت زيدًا وقعَّدته، والإزالة كجَرَّبتُ البعيرَ وقشَّرْتُ الفاكهة، أي: أزلت جَرَبه، وأزلت قشره.

وتنفرد بستة:

أولها: التكثير في الفعل، كَجَوَّل، وطَوَّف: أكثر الجولان، والطَّوَفان، أو في المفعول، كغلَّقَتِ الأبواب، أو في الفاعل كموّتَتِ الإبلُ وبرَّكَتْ.

وثانيهما: صيرورة شيء شبه شيء، كقوّس زيد وحجَّر الطين، أي: صار شبه القوس في الانحناء، والحجَر في الجمود.

وثالثهما: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كفسَّقْت زيدًا أو كفَّرته: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

ورابعهما: التوجُّه إلى الشيء، كشرَّقْتُ، أو غرَّبت: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كهلَّل وسبَّح ولَبّى، وَأَمَّن: إذا قال: لا إله إلا الله، سبحان الله، ولَبَّيك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، كشفَّعت زيدًا: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تفعل، كولّي وتَولَّى وفكَّر وتفكَّر. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كعيَّره إذا عابه، وعجّزت المرأة: بلغت السن العالية.

٤- انْفَعَلَ.

يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلّا لازمًا، ولا يكون إلا في الأفعال العِلاجية. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيرًا، كقطَعته فانقطع، وكسرته فانكسر؛ ولمطاوعة غيره قليلًا، كأطلقته فانطلق، وعدلته بالتضعيف فانعدل، ولكونه مختصًا بالعلاجات، لا يقال: علَّمته فانعلم، ولا فهّمته فانفهم، والمطاوعة هي قبول تأثير الغير.

٥- افْتَعَلَ.

اشتهر في ستة معان:

أحدها: الاتخاذ، كاختتم زيد، واختدم: اتخذ له خاتما، وخادما؛

وثانيهما: الاجتهاد والطلب، كاكتسب، واكتتب، أي: اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

وثالثهما: التشارك، كاختصم زيد وعمر: اختلفا.

ورابعها: الإظهار، كاعتذر واعتظم، أي: أظهر العُذر، والعَظَمة.

وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كاقتدر وارتدّ، أي: بالغ في القدرة والردَّة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثيّ كثيرًا، كَعدلته فاعتدل، وجَمَعته فاجتمع.

وربما أتى مطاوعًا للمضعّف ومهموز الثلاثي، كقرَّبته فاقترب، وأنصفته فانتصف وقد يجئ بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتملَ الثوب.

٦- افْعَلَّ.

يأتي غالبا لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازمًا، كاحمر وابيضَّ واعورّ واعمشّ: قويت حمرته وبياضُه وعَوَرُه وعَمَشُه.

٧- تَفَعَّل.

تأتي لخمسة معان:

أولها: مطاوعة فعَّل مضعف العين، كنبَّهته فتنّبه، وكسَّرْته فتَكَسّر.

وثانيهما: الاتخاذ، كتوسّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثهما: التكلّف، كتصبّر، وتحلّم: تكلَّف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنُّب كتحرج وتهجَّد: تجنب الحَرَج والهُجود، أي النوم.

وخامسها: التدريج، كتجرّعت الماء، وتحفَّظت العلم؛ أي: شربت الماء جرْعة بعد أخرى، وحفظْت العلم مَسألة بعد أخرى؛ وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده، كتكَلَّمَ وتَصدَّى.

٩- تَفَاعَلَ.

اشتهرت في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلًا في اللفظ، مفعولًا في المعنى، بخلاف فاعَلَ المتقدم، ولذلك إذا كان فاعَلَ المتقدم متعديًا لاثنين، صار بهذه الصيغة متعديًا لواحد، كجاذب زيد عمرًا ثوبًا، وتجاذب زيد وعمرو ثوبًا. وإذا كان متعديًا لواحد صار بها لازمًا، كخاصم زيد عمرًا، وتخاصم زيد وعمرو.

ثانيهما: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كتَنَاوم وتغافَل وتعامى، أي: أظهر النوم والغفلة والعمَى، وهي مُنْتَفية عنه، قال الشاعر: [الكامل]

لـيسَ الـغَبِيُّ بسيِّدٍ في قومِهِ   لكنّ سيِّد قَوْمِهِ المتغابي[1]

---

(١) البيت لأبي تمام، وهو في «ديوانه» (١/ ٨٧)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/ ٢٢٥) و«زهر الآداب» (١/ ٧٧).

وقال الحريري: [الطويل]:

ولما تعامَى الدهرُ وهو أبو الوَرَى   عن الرُّشْدِ في أنحائه ومقاصِده
تعَامَيْتُ حَتَّى قِيل إني أخو عَمًي   ولا غرْوَ أن يَحْذُو الفتَى حَذْوَ وَالِدِهْ[1]

وثالثهما: حصول الشيء تدريجًا، كتزايد النيلُ، وتواردت الإبل أي: حصلت الزيادة بالتدريج شيئًا فشيئًا.

ورابعها: مطاوعة فاعل، كباعدته فتباعد.

٩- اسْتَفْعَلَ.

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقةً، كاستغفرت الله، أي: طلبت مغفرته، أو مجازًا كاستخرجت الذهب من المعدن، سُمِّيت الممارسة في إخراجه، والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

وثانيهما: الصَّيْرورة حقيقة، كاستحجر الطين، واستحصن المُهْرُ، أي: صار حَجَرًا وحِصانًا، أو مجازًا كما في المثَل:

«إنّ البُغاثَ بِأَرْضِنا يَسْتَنْسر»[2].

---

(١) البيت للحريري وهو في «مقامته السابعة البرقعيدية» (١/ ٢٩٥- شرح المقامات للشريشي).

(٢) المثل في «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٢٣١)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٧)، و«لسان العرب» «بغث».
ويضرب، للذليل يصير عزيزًا أو يدعي العزة، وللضعيف يصير قويًا أو يدعي القوة.

أي: يصير كالنِّسر في القوة. والبُغَاث: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إنّ الضعيف بأرضنا يصير قويًا، لاستعانته بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسنت كذا واستصوبته، أي: اعتقدت حسنه وصوابه.

ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

وخامسها: القوة، كاستُهْتِرَ واستكبر، أي: قوي هِتْرُه وكبره.

وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيدًا أو استبخلته، أي: صادفته كريمًا أو بخيلًا.

وربما كان بمعنى أَفعَلَ، كأجاب، واستجاب، ولمطاوعته كأحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة على أصله، فمثلًا اعشَوْشَب المكانُ يدل على زيادة عُشْبه أكثر من عَشب، واخشَوْشَنَ يدل على قوة الخشونة أكثر من خَشُنَ، واحمارّ يدل على قوة اللون، أكثر من حَمِر واحمرّ، وهكذا.

❊ ❊ ❊

التقسيم الرابع للفعل

بحسب الجمود والتصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرّف.

فالجامد: ما لازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون ملازمًا للمضيّ كليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة، وعَسَى وحَرَى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفِق، وأخذ وجعل وعَلِق، من أفعال الشروع، ونِعْمَ وحبَّذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها؛ وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، كهبْ وتعلَّم، ولا ثالث لهما.

والمتصرف: مالا يُلازمُ صورة واحدة، وهو إمّا أن يكون تامّ التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارعُ والأمر، كنَصَر ودحرَج، أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارعُ فقط، كزال يَزال، وبَرِحَ يَبْرَحُ، وفَتِئ يَفْتَأ، وانفك ينفكُّ، وكاد يكاد، وأوشك يُوْشِك.

❊ ❊ ❊

فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضي: أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة، مضمومًا في الرباعي كيُدحرج، مفتوحًا في غيره كيكتب وينطلق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثيا، سُكّنَت فاؤه، وحرمك عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نص اللغة، كينصر ويفتح ويضرب، كما تقدَّم، وإن كان غير ثلاثيّ، بقي على حاله إن كان مبدوءًا بتاء، كيتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كُسر ما قبل آخره، كيُعَظِّم ويقاتل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت كيُكْرِم ويسْتَخْرج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحذَف حرف المضارعة، كَعَظِّم وتشاركْ وتعلمْ، فإن كان أول الباقي ساكنًا زِيدَ في أوله همزة، كانصُر وافتحْ.

واضربْ، وأَكرِمْ وانطلِقْ واستغفرْ.

❀ ❀ ❀

التقسيم الخامس للفعل

من حيث التعدي واللزوم

ينقسم الفعل إلى متعد، ويسمى مجازًا، وإلى لازم ويسمى قاصرًا. فالمتعدي عند الإطلاق: ما يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو: حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو: زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ، أي: غير مقترن بحرف جرّ أو ظرف، نحو: مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

_ ما يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة.

_ وما يتعدّى إلى مفعولين، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنّ وأخواتها، وإما لا، وهو أعطى وأخواتها.

_ وما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج علي.

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة كأكرم زيدٌ عمرًا.

الثاني: التضعيف كفرَّحت زيدًا.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدّمت.

الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبت بعليّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيدٌ المال.

السادس: التَّضْمين النحوي، وهو أن تُشْرَب كلمة لازمة معنى كملة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾، ضمِّن تعزموا معنى تنْوُوا، فعدِّي تعديته.

السابع: حذف حرف الجر توسعًا، كقوله: [الوافر]

تَمُرُّون الدِّيَارَ ولم تَعُوجوا ... كلامُكُمُ عَلَيّ إِذَنْ حَرَامُ[1]

ويطّرد حذفه مع أنَّ وأنْ، نحو: قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نَصَر لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقعدته فأنا أقعُدُه، كما تقدم.

---

(١) البيت لجرير في «ديوانه» (ص /٢٧٨)، و«النقائض» (١٩٥)، و«الأغاني» (٢/ ١٧٩)، و«خزانة الأدب» (٩/ ١١٨)، و«الدرر» (٥/ ١٨٩)، و«لسان العرب» «مرر».
وتَعُوجوا: تميلوا أوتقيموا.
قال عبد القادر بن عمر البغدادي: «أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إما الباء، وإما علي، فإن المرور يتعدى بهما [الخزانة: ٩/ ١١٨].
قلت: انظر: «مغني اللبيب» (١/ ١٩٩).

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمِعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياسًا مطردًا، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدي أصالة خمسة:

الأول: التّضمين، وهو أن تُشْرَب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ ضُمِّن يخالف معنى يَخْرُج فأثار لازمًا مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدي إلى فَعُل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضرُب زيدٌ، أي: ما أضْرَبَه!.

الثالث: صيرورته مطاوعًا، كَكَسرته فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾.

الخامس: الضرورة، كقوله: [الكامل]

تبَلَتْ فُؤَادَكَ في المَنَام خَرِيدَةٌ   تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ[1]

أي: تسقيه ريقًا باردًا.

❊ ❊ ❊

(١) البيت لحسان بن ثابت وهو في «ديوانه» (ص/ ١٠٧)، و«الأغاني» (٤/ ١٣٣) وفيها: تشفي الفجيع.
وفي «سيرة ابن هشام» (٣/ ١٧): تقي الضجيع.

التقسيم السادس للفعل

من حيثُ بناؤه للفاعل، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبنيّ للفاعل، ويُسَمَّى معلومًا، وهو ما ذُكِرَ معه فاعله، نحو: حَفِظ محمد الدرس. وإلى مبنيّ للمفعول، ويسمّى مجهولًا، وهو ما حُذف فاعله وأُنيب عنه غيره، نحو: حُفِظ الدرس. وفي هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضيًا غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفًا، ضُمَّ أولُه وَكُسِر ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو ضُرب عليٌّ وَرُدّ المَبيع؛ فإن كان مبدوءًا بتاء زائدة، ضُمّ الثاني مع الأوّل، نحو: تُعُلِّم الحساب، وتُقُوتِلَ مع زيد، وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انطُلِقَ بزيد وأُستُخرج المعدن، وإن كانت عينه ألفًا قلبت ياء، وكُسر أوله، بإخلاص الكسر أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، تقول بيع الثوب، وقيل القول واختِيرَ هذا، وانْقِيد له، وبعضهم يُبْقِي الضم، ويقلب الألف واوًا وكما في قوله: [الرجز]

لَيْتَ وهل ينفعُ شيئًا لَيْتُ ... ليتَ شَبَابًا بُوعَ فاشترَيْتُ[1]

---

(١) الرجز ينسب لرؤبة بن العجاج كما في «ملحق ديوانه» (ص١٧١) وانظر «الدرر» (٤/٢٦)، و«شرح التصريح» (١/ ٢٩٥)، و«شرح شواهد المغني» (٣/ ٨١٩).
وقد أورد أبو علي القالي في «أماليه» (١/ ٢٠) بيتان سابقان لهذا البيت وردا في «ملحقات الديوان»، لكنه لم يذكر هذا البيت.

وقوله: [مشطور الرجز]:

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ   تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ[1]

رُوِيا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص: وتُنْسب اللغة الأخيرة لبني فَقْعسٍ ودُبَيْر، وادّعى بعضهم امتناعها في انفعل وافتعل. هذا إذا أُمِن اللبس. فإن لم يؤمن، كُسر أول الأجوف الواويّ، إن كان مضارعه على يفعُل بضم العين، كقول العبد: سِمت، أي: سامني المشتري، ولا تضمَّه، لإيهامه أنه فاعل السَّوم، مع أن فاعله غيره، وضُمَّ أول الأجوف اليائيّ، وكذا الواويّ، إن كان مضارعه على يفعَل، بفتح العين، نحو: بُعتُ، أي: باعني سيدي، ولا يُكْسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره، وكذا خُفْتُ، بضم الخاء، أي: أخافني الغير.

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعّف، نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهي لغة بني ضَبَّة، وقد قُرِئ ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾، ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهم سلب حركتها، وجوز ابن مالك الإشمام في المضعَّف أيضًا حيث قال: [الرجز]:

وَمَا لِبَاعَ قَد يُرَى لِنَحْوِ حَبّ[2]

وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو:

---

(١) الرجز بلا نسبة في «تلخيص الشواهد» (ص٤٩٥)، و«الدرر» (٦/ ٢٦١)، «همع الهوامع» (٢/ ١٦٥) وشطره الأول في «أوضح المسالك» (١/ ١٣٩).

(٢) قال ابن مالك:

وإن بِشكل خِيفَ لبس يُجْتَنَبْ   وما لـ «باعَ» قد يرى لنحو «حبَّ»

وما لِفا «باعَ»، لما العينُ تَلِي   في «اختارَ» و«انقادَ» وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

يُضْرُب عليّ، ويُرَدّ المبيع.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًّا، كيقول ويَبيع، قلب ألفًا، كيُقال، ويباع.

ولا يُبْنى الفعل اللازم للمجهول إلّا مع الظرف أو المصدر المتصرّفين المختصَّين، أو المجرور الذي لم يلزم الجارُّ له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يومُ الجمعة، ووُقِفَ أمام الأمير، وجُلَس جلوسٌ حسن، وفُرِح بقدوم محمد، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عندَ، وإذًا، وسُبْحَان، ومَعاذَ.

تنبيه:

ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبنيّ للمجهول، منها: عُنِيَ فلان بحاجتك، أي: اهتمّ. وَزُهِيَ علينا، أي: تكَبَّرَ. وفُلِجَ: أصابه الفالج، وحُمَّ: استحرَّ بدنه من الحُمَّى. وسُلّ: أصابه السُّل. وجُنَّ عقله: استتر وغُمّ الهِلال: احتجب، والخبرُ: استعجم. وأُغمِي عليه: غُشِيَ. وشُدِهَ: دَهِشَ وتَحَيّر. وامتُقِع أو انتُقِع لونُهُ: تغيّر.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول، مادامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فعل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضًا عدّة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادرًا أو شذّوذًا، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بُهِت الخصمُ وبَهِتَ، كفرح وكَرُم، وهُزِل وهَزَله المرض، ونُخِيَ ونَخاه، من النَّخوة، وزُكِمَ وزَكَمَهُ الله، ووُعِك وَوَعَكَه، وطُلَّ دَمُه وطله،

ورُهَصت الدابة ورهَصَها الحَجَر، ونُتِجَتْ الناقة، ونَتَجها أهلُها. . . إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدَّه اللغويون من باب عُنِيَ وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

❊ ❊ ❊

التقسيم السابع للفعل

من حيث كونه مؤكدًا أو غير مؤكّد

ينقسم الفعل إلى مؤكَّد، وغير مؤكّد.

فالمؤكَّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ وغير المؤكد: ما لم تلحقه، نحو: يُسْجَنُ، ويكون.

فالماضي لا يؤكَّد مطلقًا، وأما قوله: [الكامل]:

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمْتِ مُتَيَّمًا لولاكِ لم يكُ للصَّبابةِ جَانِحا[1]

فضرورة شاذة، سهَّلَها ما في الفعل من معنى الطلَب، فعومل معاملة الأمر، كما شذَّ توكيد الاسم في قول رُؤْبة بن العَجَّاج: [الرجز]

أَقَائِلُنَّ أحضِروا الشُّهُودا[2]

والأمر يجوز توكيده مطلقًا، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهِدنْ.

---

(١) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني» (ص١٤٣)، و«الدرر» (٥/ ١٦١) و«همع الهوامع» (٢/ ٧٨)، و«مغني اللبيب» رقم (٥٥٧).

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج في «ملحق ديوانه» (ص١٧٣)، و«شرح التصريح» (١/ ٤٢)، و«المقاصد النحوية» (١/ ١١٨)، ولرجل من هذيل في «حاشية ياسين» (١/ ٤٢)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٥)، و«الدرر» (٥/ ١٧٦)، وعلى الشك بينهما في «خزانة الأدب» (١١/ ٢٤٠)، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (ص١٤١) والخصائص (١/ ١٣٦).

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا.

الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب.

الثالثة: أن يكون كثيرًا.

الرابعة: أن يكون قليلًا.

الخامسة: أن يكون أقلّ.

السادسة: أن يكون ممتنعًا.

١- فيجب تأكيده إذا كان مُثْبَتًا، مستقبلًا، في جواب قسم، غيرَ مفصول من لامه بفاصل، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢- ويكون قريبًا من الواجب إذا كان شرطًا لأن المؤكَّدة بما الزائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ ومن ترك توكيده قوله: [البسيط]

يا صاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ ... فما التَّخلِّي عَن الخِلان من شِيَمي[1]

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

٣- ويكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلب: أمْرٍ، أو نهي، أوْ دُعَاءٍ، أو

---

(١) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» (١١/ ٤٣١)، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٠٤) و«المقاصد النحوية» (٤/ ٣٣٩)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١١٥).

عَرْضٍ، أو تمنٍّ، أو استفهام، نحو: ليقومن زيد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، وقول خِرْنَق بنت هَفَّان: [الكامل]

لا يَبْعَدَنْ قومي الّذينَ هُمُ   سُمُّ العداةِ وآفةُ الجُزُرِ(١)

وقول الشاعر: [البسيط]

هلَّا تمُنِّنْ بوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَة   كما عَهِدتُك في أيَّام ذِي سَلَم(٢)

وقوله: [الطويل]

فَلَيْتَك يَوْم المُلْتَقَى تَرِيَنَّني   لِكَيْ تَعْلمي أنّي امرؤٌ بك هائمُ(٣)

وقوله: [الكامل]

أَفَبَعْدَ كِنْدة تَمْدَحَنَّ قَبِيلا(٤)

---

(١) البيت للخرنق بنت هفان وبعده:

النَّازِلونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ   والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزرِ

وهما في «ديوانها» (ص٤٣)، و«الأشباه والنظائر» (٦/ ٢٣١)، و«أمالي المرتضي» (١/ ٢٠٥)، و«سمط اللآلئ» (ص٥٤٨)، و«شرح الأشموني» (٢/ ٣٢٦-٣٢٧).

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» (٥/ ١٥١)، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٠٤)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٣٢٣)، و«همع الهوامع» (٢/ ٧٨)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١١٠).

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» (٥/ ١٥١)، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٠٤) و«المقاصد النحوية» (٤/ ٣٢٣)، و«همع الهوامع» (٢/ ٧٨)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١١٠).

(٤) صدر هذا البيت:

قالتْ فُطَيْمَةُ: حَلِّ شعرك مدحه ....

وهو لامرئ القيس في «ديوانه» (ص٣٥٨)، وانظر: «خزانة الأدب» (١١/ ٣٨٣-٣٨٤)، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٠٤)، و«همع الهوامع» (٢/ ٧٨)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١١١).

٤- ويكون قليلًا إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة التي لم تُسْبق بإن الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ وإنما أُكِّد مع النافي، لأنه يشبه أداة النهي صورة، وقوله: [الطويل]

إذا ماتَ مِنْهُمْ سَيِّد سَرَقَ ابنُهُ ... ومِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[1]

وكقول حاتم: [الطويل]:

قليلًا به ما يَحْمَدنَّك وَارِثٌ ... إذَا نالَ ممّا كنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما[2]

وما زائدة في الجميع، وشمل الواقعة بعد رب كقول جَذِيمة الأبرش: [المديد]

رُبَّمـا أَوفَيْـتُ فـي عَـلَـم ... تـرْفَـعَـنْ ثَـوْبِـي شـمـالاتُ[3]

وبعضهم منعها بعدها، لمضيِّ الفعل بعد رب معنى، وخصه بعضهم بالضرورة.

---

(١) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» (٤/ ٢٢)، (٦/ ٢٨١)، (١١/ ٢٢١، ٤٠٣)، و«شرح الحماسة» للمرزوقي (ص١٦٤٣)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٦١)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١١٧).
قلت: وقوله: «وَمن عضة ما يَنْبُتَنَّ شكيرها».
قد ذهب مثلًا يُضرب للفرع يشبه أصله، وللولد يشبه أباه، والعضة: شجر الشوك كالطلح والعوسج، وشكيرها: شوكها، أو ما يَنبتُ حول الشجرة من أصلها، وقيل صغار ورقها؛ أي: أن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

(٢) البيت لحاتم الطائي في «ديوانه» (ص٢٢٣)، و«الدرر» (٥/ ١٦٣) و«شرح التصريح» (٢/ ٢٠٥)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٩٥١)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١١٧).

(٣) البيت لجذيمة بن الأبرش في «الأغاني» (١٥/ ٢٥٧)، و«خزانة الأدب» (١١/ ٤٠٤)، و«الدرر» (٤/ ٢٠٤)، و«الكتاب» (٣/ ٥١٨)، و«لسان العرب» «شمل»، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٠٦)، و«شرح الأشموني» (٢/ ١٠٧).

٥- ويكون أقل إذا كان بعد «لم» وبعد أداة جزاء غير «إما» شرطًا كان المؤكد أو جزاء، كقوله [في] وصف جبل: [مشطور الرجز]

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[١]

أي: يعلمن، وكقوله: [الكامل]

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ ... أبدا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي[٢]

وقوله: [الطويل]:

ومهما تشأ منه فزارة تمنعا[٣]

أي تمنعَنْ.

---

(١) الرجز للعجاج في «ملحق ديوانه» (٢/ ٣٣١)، وله ولأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للدبيري، أو لعبد بني عبس في «خزانة الأدب» (١١/ ٤٠٩، ٤١١) وبلا نسبة في «خزانة الأدب» (٨/ ٣٨٨، ٤٥١)، و«رصف المباني» (ص ٣٣، ٣٣٠) و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٦٧٩) و«الكتاب» (٣/ ٥١٦). ونسبة السيرافي في «شرح أبيات الكتاب» (٢/ ٢٦٦) إلى الدبيري.
قال العيني على «هامش خزانة الأدب» (٤/ ٨٠- القديمة): أقول: قائله هو أبو حيان الفقعسي، كذا قاله ابن هشام الحنبلي، وقال ابن هشام اللخمي: قائله مساور العبسي، ويقال: العجاج والد رؤبة». وانظر: «الدرر» (٥/ ١٥٨).

(٢) البيت لبنت مرة بن هاعان الحارثي في «خزانة الأدب» (١١/ ٣٨٧، ٣٩٩)، و«الدرر» (٥/ ١٦٣) ولبنت أبي الحصين من قبيلة مذحج في «شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٦٢)، وبلا نسبة في «الكتاب» (٣/ ٥١٦).

(٣) صدره:
فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ ....
وهو للكميت بن معروف في «حماسة البحتري» (ص١٥)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٧٢)، وللكميت بن ثعلبة في «خزانة الأدب» (١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠)، و«لسان العرب» «قرع»، ولعوف بن عطية في «الدرر» (٥/ ١٦٥) و«الكتاب» (٣/ ٥١٥) وبلا نسبة في «خزانة الأدب». (٧/ ٥٠٩-٥١٠).

٦- ويكون ممتنعًا إذا انتفت شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفيّ، ولو كان النافي مقدرًا، نحو: تالله لا يذهبُ العُرْف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي: لا تفتأ. أو كان حالًا كقراءة ابن كثير: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ وقول الشاعر: [المتقارب]

يَمِينًا لَأَبْغِضُ كُلَّ امرِئٍ ... يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ[1]

أو كان مفصولًا من اللام، نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾.

* * *

(١) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/ ٢٠٣)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٣٣٨) و«شرح الأشموني» (٣/ ١١٤).

حكم آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد

١- إذا لحقت النون الفعل، فإن كان مسندًا إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر، فُتِح آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحًا أو معتلًا، نحو: لَيَنْصُرنَّ زيد، ولَيَقْضَيَنَّ، وَلَيَغْزُوَنَّ، ولَيَسْعَيَنَّ، بردِّ لام الفعل إلى أصلها.

٢- وإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين، لم يُحْذَف أيضًا من الفعل شيء، وحُذِفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسِرَت نون التوكيد، تشبيهًا لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرَانِّ يا زيدان، ولتَقضِيانِّ، ولتغزُوَانِّ، ولتَسْعَيَانِّ.

٣- وإن كان مسندًا إلى واو الجمع، فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع، لالتقاء الساكنين، نحو: لتَنْصُرُنَّ يا قوم، وإن كان ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لتَغْزُنّ ولَتقضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة حُذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضمة، نحو: لَتَخْشَوُنَّ ولَتَسْعُوُنَّ. وسيأتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

٤- وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو: لتَنْصرِنّ يا دعدُ، ولتَغزِنّ ولَتَرْمِنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصًا، وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: لتَسْعَيِنَّ ولَتَخْشَيِنَّ يا دعدُ.

٥- وإن كان مسندًا إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد و وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتنصُرْنَانِّ يا نسوة ولَتَسْعَيْنَانِّ، ولَتَغْزونَانِّ، ولتَرْمِينَانِّ.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: اضربَنَّ يا زيد، واغزُوَنَّ وارْمِيَنَّ واسْعَيَنَّ ونحو: اضرِبانِّ يا زيدانِ واغزِوانِّ وارمِيانِّ واسعِيانِّ. ونحو اضرُبُنّ يا زيدون واغْزُنّ واقضُنّ، ونحو اخْشَوُنَّ واسْعَوُنَّ... الخ.

وتختصّ النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث، لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، فلا تقول اخْشَيْنَانْ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضْرِبانْ يا زيدان، لما تقدم.

ونقل الفارسيّ عن يونس إجازته فيهما، ونَظَّر له بقراءة نافع: «ومَحْيَايْ» بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكِن، كقول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِي: [المنسَرح]

فَصِلْ حِبَالَ البَعِيدِ إنْ وَصَل ... الحَبْل وأقصِ القَرِيبَ إن قَطَعَهُ
ولا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ ... تَرْكَعَ يومًا والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ[1]

---

(١) البيتان للأضبط بن قُريع السعدي في «الأغاني» (١٨/ ٦٨)، و«خزانة الأدب» (١١/ ٤٥٠، ٤٥٢)، و«الدرر» (٢/ ١٦٤) و(٥/ ١٧٣)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٣٩٠)، و«لسان العرب» «قنس»، «ركع»، «هون».

أي: لا تهينَنَّ.

الرابع: أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا، نحو لنسْفَعا، وليكُونا.

ونحو: [الطويل]

وإيّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا ولا تعبُدِ الشَّيْطَانَ والله فاعْبُدَا[1]

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفت، ورُدَّ ما حذف في الوصل لأجلها.

تقول في الوصل: اضربُن يا قوم، واضْرِبْن يا هند، والأصل: اضْرِبُون واضْرِبِينْ، فإذا وقعت عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربُوا، واضربي

* * *

(١) البيت للأعشى في «ديوانه» (ص١٨٧)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٤٤-٢٤٥)، و«الدرر» (٥/ ١٤٩)، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٠٨) و«الكتاب» (٣/ ٥١٠) و«لسان العرب» «نصب»، «سبح»، «نون»، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٥٧٧، ٧٩٣).

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١- حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو: كتبتُ، وكتبوا، وكتبَتْ.

٢- وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أَخَذَ وأَكَل، تحذف همزته مطلقًا، نحو: خُذ وكُل؛ ومن أمر وسأل في الابتداء، نحو مُروا بالمعروف، وانْهَوْا عن المنكر، ونحو ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ويجوز الحذف وعدمه إذا سبقا بشيء، نحو قلت له: مُر، أو اؤْمُر، وقلت له: سَلْ، أو اسأل. وكذا تحذف همزة رأى، أي: عين الفعل المضارع والأمر، كيرى ورَه، الأصل: يَرْأَى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع. وتحذف همزة أرَى، أي: عينه أيضًا في جميع تصاريفه، نحو: أرى ويُرِي وأرِه وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مدا من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي:

٣- حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو: مدّ واستمدّ، ومدُّوا واستمدّوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو: مدَدْتَ، والنسوة مَدَدْن، واستمددت، والنسوة استمدَدْنَ ويجب في مضارعه الإدغام أيضًا: نحو: يُرَدّ ويستردّ، ويردُّون ويستردّون ما لم يكن مجزومًا بالسكون، فيجوز الأمران، نحو: لَم يُرُدَّ ولم يَرْدُدْ، ولم يستردَّ ولم يستردِدْ، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو: يَردُدْن ويستردِدْن. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه

كغير المجزوم، تقول: لم يردُّوا ولم يستردّوا. والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك، نحو: رُدَّ يا زيدُ واردُدْ، واستردَّ واستردِدْ، واردُدْن يا نسوة، وردُّوا، واستردُّوا.

٤- حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائيّ الفاء، أو واويها. فاليائي لا يحذف منه في المضارع شيء، إلا لفظين حكاهما سيبويه، وهما يَسَرَ البعيرُ يَسِرُ، كوعَدَ يَعِدُ، من اليَسْر كالضَّرْب: أي اللين والانقياد، ويَئِسَ يَئِسُ في لغة. والواوي تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن «يفعِل» بكسر العين، وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو: وعَد يعِد عِدْ، ووَزَنَ يَزِنُ زِنْ وأما إذا كان يائيًا كَيَنَع يَيْنَع، أو كان واويًا، وكان مضارعه على وزن يفعُل بضم العين، نحو: وَجُهَ يَوْجُهُ، أو على وزن يَفْعَل بفتحها نحو: وجِل يَوْجَل، فلا يُحذف منه شيء وسمع ياجَل وييْجَل. وشذَّ يَدَع، ويَزَع، ويَذَر، ويَضع، ويقَعَ، ويَلَغُ، ويَلَغ، ويهَب، بفتح عينها، وقيل لا شذُّوذ، إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحُمِل يذَر على يَدَع. أما الحذف في يَطأ ويَسَعُ فشاذّ اتفاقًا، إذ ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح وأما مصدر نحو: وعَدَ وَوزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَةً وَوَعْدًا، وَوزَنَ يزن زِنَة وَوَزْنًا، وإذا حذفت الواو من المصدر عوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذُّوذًا كقوله: [البسيط]

إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْن فانْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمرِ الذي وعَدُوا[1]

وشذَّ حذف الفاء في نحو رِقَة: للفضّة، وحِشَة بالمهملة للأرض الموحشة وجِهَة للمكان المتجَهِ إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

(١) البيت للفضل بن عباس في «شرح التصريح» (٢/ ٣٩٦)، و«شرح الشافية» (١/ ١٥٨)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٦٤)، و«لسان العرب» «وعد» و«خلط».

٥- **حكم الأجوف**: إن أعلت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين. وإن سكنت بالجزم، نحو: لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو قلْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، حُذِفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فعل بفتح العين إلى فعُل بضمها إن كان أصل العين واوًا كقال، وإلى فعِل بالكسر إن كان أصلها ياء كباع، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأوّل، وياء في الثاني، تقول: قُلْتُ وبِعْتُ، بالضم في الأوَّل، والكسر في الثاني. بخلاف مضموم العين ومكسورها، كطال وخافَ، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء للدلالة على البِنيْة، تقول: طُلْت وخِفْت بالضم في الأوّل، والكسر في الثاني. هذا في المجرّد، والمزيدُ مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأعِلَّت عينه بالقلب، كأقمت، واخترت وانقدت. وإن لم تعل العين لم تحذف، كقاوَمْت، وقَوَّمْت.

٦- **حكم الناقص**، إذا كان الفعل ماضيًا، وأسند لواو الجماعة، حذفَ منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان للمحذوف ألفًا، ويضم إن كان واوًا أو ياء، فتقول في نحو: سَعَى سَعَوا، وفي سَرُوَ وَرَضِيَ سَرُوا ورَضُوا وإذا أسند لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واوًا أو ياء تبعًا لأصلها، إن كانت ثالثة فتقول في نحو: سرُو سَرُونَا. وفي رَضِيَ رَضَينا، وفي غزا ورمى غَزَوْنا وَرَمَيْنَا، وغَزَوَا وَرَمَيَا. فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقًا، نحو: أعطيت واستعطيت وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذفت مطلقًا، نحو رمَتْ، وأعطت، واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء. وأما إذا كان مضارعًا، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، كما في

الماضي، ويؤتي بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واوًا أو ياء، فتقول في نحو: يسعَى: الرجال يَسْعَوْن، وتَسْعَيْن يا هند، وفي نحو: يغزُو ويرمي: الرجال يغزُون ويرمُون، وتغزين وترمين يا هند وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو: يغزو ويرمي: النساء يغزُون ويرمين وفي نحو: يسعَى: النساء يسعَيْن. وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذَف منه شيء أيضًا، وتقلب الألف ياء، نحو: الزيدان يغزُوَان ويرميان ويَسعَيان. والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغزُ، وارمِ واسعَ، واغزُوَا، وارميَا واسْعَيَا، واغْزُوَا، وارْمُوا، وَاسْعَوْا.

٧- **حكم اللفيف**: إن كان مفروقًا، فحكم فائه مطلقًا حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقَى تقول: وقَىَ يَقِي قِهْ؛ وإن كان مقرونًا. فحكمه حكم الناقص، كطوَى يطوي اطْوِ... إلى آخره.

تنبيه: يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثَلاثَة عشر وَجْهًا. اثنان للمتكلم نحو نَصَرتُ، نصرنا. وخمسة للمخاطب نحو: نصرتَ، نصرتِ نصرتُما نصرتُم، نصرتُنَّ. وستة للغائب نحو: نصرَ، نصرا، نصرُوا، نصرَتْ، نَصَرتَا نصرْنَ. وكذا المضارع، نحو أنصرُ، ننصُر. تنصُر يا زيد، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصُرون، تنصرِين، تنصرْنَ. ينصُر، ينصُران، ينصرُون. هند تنصرُ الهندان تنصران، النسوة يَنْصرن. ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصُرْ، انصرَا، انصُرُوا، انْصُري، انصُرْنَ.

❀❀❀

الباب الثاني
في الكلام على الاسم وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول للاسم

من حيث التجرد والزيادة

ينقسم الاسم إلى مجرَّد ومزيد، والمجرد إلى ثلاثيّ، ورباعيّ، وخماسيّ.

١- فأوزان الثلاثي المتفق عليها عشرة:

١- فَعْل، بفتح فسكون، كسَهْم وسَهْل.

٢- فَعَل، بفتحتين: كَقَمَر وبَطَلَ.

٣- فعل، بفتح فكسر، ككتِف. وحَذِر.

٤- فَعُل: بفتح فضم، كَعضُد ويقظ.

٥- فِعْل: بكسر فسكون، كحِمْل ونِكْس.

٦- فِعَل، بكسر ففتح، كَعِنَب وزِيَم، أي متفرق.

٧- فِعِل: بكسرتين: كَإِبِل وبِلِز، وهذا الوزن قليل، حتى ادَّعى سيبويه

أنه لم يرد منه إلا إبل.

٨- فُعْل: بضم فسكون، كقُفْل وحُلْو.

٩- فُعَل: بضم ففتح، كصُرَد وحُطَم.

١٠- فُعُل: بضمتين، كعُنُق، وناقة سُرُح: أي سريعة. وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزنًا، لأن حركات الفاء ثلاثة، وهي الفتح والضم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضًا ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشر، يقل فعل بضم فكسر، كدُئِل: اسم لدُوَيْبَة، أو اسم قَبِيلة، لأن هذا الوزن قصد تخصيصه بالفعل المبني للمجهول. وأما فعل، بكسر فضم فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم. ويجاب عن قراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَآءِ ذَاتِ الْحِبُكِ ۝٧﴾ بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال حُبُك بضمتين، وحِبِك بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل كُسِرَت الحاء اتباعًا لكسرة تاء «ذات». ثم إن بعض هذه الأوزان قد يخفَّف، فنحو: كَتِف، يخفف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّف أيضًا مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أَرْبَع لغات كفخذ. ومثل الاسم في ذلك الفعل كَشِهَد ونحو: عضُد وإبل وعُنُق، يخفَّف بإسكان العين.

٢- وأوزان الاسم الرُّباعي المجرّد المتفق عليها خمسة:

١- فَعْلَل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، كَجَعْفَرْ.

٢- وفِعْلِل: بكسرهما وسكون ثانيه كزبْرِجِ للزينة.

٣- وفُعْلُل: بضمهما وسكون ثانيه، كَبُرْثُن لِمَخْلب الأسد.

٤- وفِعَلّ بكسر ففتح فلام مشدَّدة كقِمَطْر لوعاء الكتب.

٥- وفِعْلَل بكسر فسكون ففتح كِدِرْهَم.

وزاد الأخفش وزن فُعْلَل، بضم سكون ففتح، كَجُخْدَب: اسم للأسد وبعضهم يقول: إنه فرع جُخْدُب بالضم. والصحيح أنه أصل ولكنه قليل.

٣- وأوزان الخماسي أربعة:

١- فَعَلَّل، بفتحات، مشدد اللام الأولى كَسَفَرْجَل.

٢- وفَعْلَلِل: بفتح أوَّله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، كَجَحْمَرِش للمرأة العجوز.

٣- وفِعْلَلّ: بكسر فسكون ففتح، مشدَّد اللام الثانية كقِرطَعْب: للشيء القليل.

٤- وفُعَلِّل بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كقُذَعْمِل، وهو الشيء القليل.

تنبيه: قد علمت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله الحذف، كيد ودم، وعدة وسنة وأن أوزان المجرد منه عشرون، أو أحد عشرون، كما تقدَّم.

٤- وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة. فالاسم الثلاثيُّ الأصول المَزيد فيه نحو: اشهيباب، مصدر اشهابَّ. والرباعي الأصول المزيد فيه نحو: احْرنجام،

مصدر احرنجمت الإبل إذا اجتمعت. والخماسيّ الأصول لا يُزاد فيه إلا حرفُ مدٍّ قبل الآخر بعده، نحو: عَضْرَفُوط، مُهْمَل الطَّرَفَيْن، بفتحتين بينهما سكون، مضموم الفاء، اسم لدويبَّة بيضاء، وقَبَعْثَري، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر.

وأما نحو: خَنْدَرِيس: اسم للخمر، فقيل: إنه رباعيٌّ مزيد فيه، فوزنه فنعليل و والأولى الحكم بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو: بَرْقعيد، لبلَد، ودَرْدَبيس: للداهية، وسَلْسَبيل: اسم للخمر، ولعين في الجنة، قيل: معرَّب، وقيل عربيّ منحوت من سلس سبيلُه، كما في «شفاء الغليل». وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلُغ ثلاث مِئَة وثمانية على ما نقله سيبويه؛ وزاد بعضُهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة، قانون يعرف به الزائد من الأصلي.

❀ ❀ ❀

التقسيم الثاني للاسم

من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق:

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ على حدث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رَجُل وشجَر وبقَر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنصْر وفَهْم وقيام وقعود وضَوْء ونُور وزَمان.

والمشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كَفَهِم من الفهم، ونَصَر من النصر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الورق والسبع، وكَعَقْرَبت الصُّدْغ، وفَلْفَلت الطعام، ونَرْجَسْت الدواء: من العَقْرب، والنَّرجِس، والفُلْفُل، أي: جعلت شعر الصدغ كالعقرب وجعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

صغير، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفًا وترتيبًا، كعَلَم من العِلْم، وفهِمَ من الفهم.

وكبير، وهو ما اتحدتا فيه حروفًا لا ترتيبًا، كجبذ من الجَذْب.

وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه أكثر الحروف، مع تناسق في الباقي كَنَعَق من النَّهْق، لتناسب العين والهاء في المخرج.

وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطًا، أي: يَدُل على الحدَث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يَدُلُّ على الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجئ بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصَّرْفيين الأول.

ويُشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر، وقد تقدّمت؛ واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغّر. وكل يحتاج إلى البيان.

❀ ❀ ❀

المصْدَر

قد علمت أن أبنية الفعل ثُلاثية، ورُباعية، وخُماسية، وسداسية، ولكل بناء منها مصدر.

***

مصادر الثلاثيّ

قد تقدم أن للماضي الثلاثيِّ ثلاثةَ أوزان: فَعَلَ بفتح العين، ويكون مُتعدِّيًا كضربه ولازمًا كَقَعَد، وفَعِلَ: بكسر العين، ويكون متعديًا أيضًا كفَهِم الدرس، ولازمًا كرضي، وفعل: بضم العين، ولا يكون إلّا لازمًا.

١و ٢- فأما فَعل بالفتح، وفَعِل بالكسر المتعدِّيان، فقياس مصدرهما: فَعْل، بفتح فسكون، كضَرَب ضَرْبًا، وردَّ ردًا، وفَهِمَ فَهْمًا، وأمِنَ أمنًا، إلّا إنْ دَلَّ الأول على حرفة، فقياسه فعالة بكسر أوّله، كالخياطة والحياكة.

٣- وأما فَعِل بكسر العين القاصر، فمصدره القياسيّ: فعل بفتحتين، كفَرِح فَرَحًا وجوى جوًى، وشَلَّ شَلَلا؛ إلا إن دلَّ على حرفة أو ولاية، فقياسه: فِعالة بكسر الفاء، كوَليَ عليهم ولاية. أو دلَّ على لون، فقياسه: فُعْلة، بضم فسكون كحوى حوّة، وحمر حمرة، أو كان علاجًا ووصفه على فاعل، فقياسه الفُعُول، بضم الفاء، كأزِف الوقت أُزوفًا، وقدم من السفر قُدُومًا، وصعِد في السُّلَّم والدَّرَج صُعودا.

٤- وأما فَعَل بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعول بضم الفاء، كقعد قعودًا، وجلس جلوسًا، ونهض نهوضًا، ما لم تعتل عينه، وإلّا فيكون على فَعْل بفتح فسكون كَسَيْرْ أو فعال كقيام، أو فِعالة كنِياحة. وما لم يدلَّ على امتناع، وإلا فقياس مصدره فعال بالكسر، كأبَى إباءً، ونَفَر نفارًا، وجَمَحَ جماحًا، وأبق إباقًا أو على تقلُّب فقياس مصدره: فعَلان، بفتحات، كجال جَوَلَانا، وغلى غليانًا. أو على داء، فقياسه فُعال بالضم كمَشَى بطنُه مُشَاء. أو على سير فقياسه: فَعِيل كرَحَل رحيلًا، وذَمَل ذمِيلًا. أو على صوت فقياسه: الفُعال بالضم والفَعيل، كصَرَخ صُراخًا، وعَوَى

الكلب عُوَاء، وصَهَلَ الفَرس صَهيلًا، ونَهَق الحمار نهيقًا وزأَر الأسد زَئيرًا، أو على حرفة أو وِلاية فقاس مصدره فعالة بالكسر، كَتَجَر تِجارة، وعَرَفَ على القوم عِرَافة: إذا تكلم عليهم، وسفَر بينهم سِفارة: إذا أصلح.

٥- وأما فعُل بضم العين فقياس مصدره: فُعولة، كصعُب الشيء صُعوبة، وعذُب الماء عُذوبة، وفَعالة بالفتح، كبَلُغ بلاغة، وفَصُحَ فَصَاحَة، وصَرُحَ صرَاحة.

وما جاء مخالفًا لما تقدَّم فليس بقياسيّ؛ وإنما هو سماعي، يحفظ ولا يقاس عليه.

فمن الأول: طلب طلبًا، ونَبَتَ نباتًا، وكَتَبَ كِتابًا، وحَرَسَ حِراسة، وحَسَبَ حُسْبانًا، وشكر شكرًا، وذَكَر ذِكْرًا، وكتَمَ كِتْمانًا، وكَذِبَ كَذِبًا، وغَلَبَ غَلَبَة، وحَمَى حِمَاية، وغَفَرَ غُفْرانًا، وعصَي عِصيانًا، وقَضَى قَضَاء، وهَدَى هِدَاية، ورَأَى رُؤية.

ومن الثاني: لَعِبَ لَعِبًا، ونَضِج نُضجًا، وكَرِهَ كَراهِية، وسَمِنَ سِمَنًا، وقوِيَ قوة وقبِلَ قَبُولًا، ورَحِم رَحْمَة.

ومن الثالث: كرُم كرمًا، وعَظُم عِظْمًا، ومَجُد مجْدًا، وحَسُنَ حُسْنًا، وحَلُم حِلْمًا وجَمُل جمالًا.

❀ ❀ ❀

مصادر غير الثلاثي

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي.

١- فمصدر فعَّل بتشديد العين: التفعيل، كطهَّر تطهيرًا، ويسَّر تيسيرًا. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلَّها فيكون على وزن تفْعِلة، بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء في الآخر، كزكّى تزكية، وربّى تربية. وندر مجئ الصحيح على تفعلة، كجرَّب تجربة، وذَكّر تذكرة، وبصَّرَ تبصِرَة، وفكَّر تَفْكِرة وكَمّل تكمِلة وفرَّق تَفْرِقة، وكرَّمَ تكْرِمة. وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كَبَرَّأ تبرئة، وجزَّأ تجزئة، والقياس تبريئا وتجزيئًا. وزعم أبو زيد أن وُرود «تَفْعِيل» في كلام العرب مهموزًا أكثر من «تَفْعَلَة» فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاقتصار على ما سُمع، حيث لم يرد منه إلا نبّأ تنبيئًا.

٢- ومصدر أَفْعَلَ: الإفعال كأكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلّها، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفًا، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء السّاكنين، كما سيأتي، وتعوّض عنها التاء كأقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافًا، على ما اختاره ابن مالك، نحو «وإقام الصلاة»، وبعضهم يحذفها مطلقًا. وقد يجئ على فعال بفتح الفاء، كأنبت نَباتًا، وأعطى عَطاء ويُسَمونه حينئذٍ اسم مصدر.

٣- وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكْسَر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فَخَرج نحو: اطَّاير

واطَّير، فمصدرها التَّفاعُل والتَّفعُّل، لعدم قياسية الهمزة. وإن كان اسْتَفعَل معتل العين عُمِل في مصدره ما عُمِل في مصدر «افْعَلَ» معتل العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

٤- وقياس مصدر ما بُدِئَ بتاء زائدة: أن يضم رابعه، نحو: تدَحْرَجَ تَدَحرُجًا، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنا، وتَجَوْرَب تَجورُبًا، لكن إذا كانت اللام ياء كُسِر الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتوانَي توانيًا، وتغالَى تغاليًا.

٥- وقياس مصدر فَعْلَل وما ألحق به: فَعْلَلَة، كدَحرج دَحْرجة وَزَلزل زَلْزَلَة، وَوسْوَس وسوسة، وبيطَر بيطَرة، وفِعْلال بكسر الفاء، إن كان مضاعفًا، نحو: زَلْزَل زِلْزَالًا، ووسوس وِسواسًا، وهو في غير المضعَّف سَمَاعي كَسَرْهَفَ سِرْهَافًا، وإن فُتح أول مصدر المضاعف فالكثير أن يراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾ أي المُوَسْوِس.

٦- وقياس مصدر فَاعَلَ: الفِعَال بالكسر والمُفَاعلة، كقاتل قتالًا ومُقاتلة وخاصم خِصامًا ومُخاصمة. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كياسر مُياسرة، ويامَن مُيامنة. هذا هو القياس.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذّ، نحو كذَّب كِذَّابًا، والقياس تكذيبًا وكقوله: [الرجز]:

بـاتَ يُـنَـزِّي دَلْـوَهُ تَـنْـزِيَـا   كـمـا تُـنَزِّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيَّـا[١]

والقياس: تنزية. وقولهم: تَحَمَّل تِحِمَّالًا بكسر التاء والحاء وشدّ الميم

---

(١) الرجز بلا نسبة في «الخصائص» (٢/٣٠٢)، و«شرح التصريح» (٢/٧٦)، و«شرح الشافية» (١/١٦٥)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٦٧)، و«لسان العرب». «شهل» و«نزا».

والقياس تحمُّلًا. وترامى القوم رِمِّيًا، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور. والقياس: تَرَامِيا. وحَوْقَل الرجل حِيقَالًا: ضعف عن الجماع، والقياس حوْقَلة، واقشعرّ جلده قُشَعْرِيرة، بضم ففتح فسكون: أي أخذته الرِّعدة، والقياس اقْشعرارًا.

فائدة:

كل ما جاء على زنة تَفْعال فهو بفتح التاء، إلا تِبْيان، وتِلْقاء، والتِّنصال، من المناضلة، وقيل: هو اسم، والمصدر بالفتح.

***

تنبيهات

الأول: يصاغ للدلالة على المَرة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن «فَعْلَة» بفتح فسكون، كجلس جلْسَة، وأَكَل أَكْلة. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء، فيدلُّ على المرة بالوصف، كرَحِم رَحْمة واحدة.

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن «فِعْلَة» بكسر فسكون، كجلس جِلْسَة، وفي الحديث: «**إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة**»[1].

وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دُلَّ على الهيئة بالوصف، كنَشَد الضَّالة نِشْدة عظيمة. والمرة من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، وشذَّ خمرة ونقبة وعمة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمَّم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له (المصدر الميمي)، لكونه مبدوء بميم زائدة.

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو: مَنْصَر ومَضْرَب، ما لم يكن مثالًا صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع كوعده فإنه يكون على زنة مَفْعِل، بكسر العين، كموعِد وموضِع. وشذَّ من الأول: المرجع والمصير، والمعرفة، والمقدرة، والقياس فيها الفتح. وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلَّثًا، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٤).

ومن **غير الثلاثي**: يكون على زنة اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعَظَّم، ومقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يزاد على اللفظة ياء مشددة، وتاء التأنيث، كالحريّة، والوطنيّة، والإنسانيّة، والهجميّة، والمدنيّة.

* * *

اسم الفاعل

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلّق به.

وهو من الثلاثي على وزن فاعل غالبًا، نحو: ناصر، وضارب، وقابل، ومادّ، وراق، وطاوٍ، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعلًا قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال.

ومن غير الثلاثي على زِنَة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكَسر ما قبل الآخر، كَمُدَحْرِج ومُنْطَلِق ومُستخرِج، وقد شذَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي أسْهَب فهو مُسْهَب، وأحصَنَ فهو مُحْصَن، وألفج بمعنى أفلس فهو مُلْفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعل على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعل.

صيغ المبالغة:

وقد تُحَوَّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدَث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صِيغ المبالغة، وهي:

١- فَعَّال: بتشديد العين، كأكَّال وشرَّاب.

٢- ومِفعال: كمِنحار.

٣- وفَعُول كغَفُور.

٥- وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحَذِر.

وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسور كسِكِّير. ومِفْعِيل: بكسر فسكون كمِعْطير، وفُعَلَة: بضم ففتح، كهُمَزَة ولُمَزة. وفاعُول كفاروق. وفُعال، بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها كطوال وكُبار، وبالتشديد أو التخفيف وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾﴾.

وقد يأتي «فاعل» مرادًا به اسم المفعول قليلًا، كقوله تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ أي مرضية، وكقول الشاعر: [البسط]

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[1]

أي: المطعوم المكسيّ، كما أنه قد يأتي مُرادًا به النسب، كما سيأتي.

وقد يأتي فعيل مرادًا به فاعل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فعول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.

❊ ❊ ❊

(١) البيت للحطيئة في «ديوانه» (ص١٠٨)، و«الأغاني» (٢/ ١٥٥)، «خزانة الأدب» (٦/ ٦٩٩)، و«شرح الشواهد الشافية» (ص١٢٠)، و«لسان العرب» «طعم»، و«كسا».

الصفة المشبّهة باسم الفاعل

هي صفة تؤخذ من مصدر اللازم للدلالة على الثبوت.

[illegible]

[illegible]

١- (أفعَل) الذي مؤنثه (فعلاء) كأحمر وحمراء.

٢- (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى) كعطشان وعطشى.

وأوزانها من باب فَعُلَ منها:

١- (فَعْل) [illegible]

٢- (فَعِيل) [illegible]

٣- (فُعَال) كشُجاع [illegible]

٤- (فاعِل) [illegible]

[illegible]

[illegible]

الصفة المشبَّهةُ باسم الفاعل

هي لفظ مَصُوغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثُّبوت.

ويغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شَرُف؛ ومن غير الغالب نحو: سيّد وميِّت: من ساد يسود ومات يموت، وشَيْخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنًا: اثنان مختصان بباب فَرِح، وهما:

١- «أفْعَل» الذي مؤنثه «فعْلاء» كأحمرَ وحمراء.

٢- «وفَعْلان» الذي مؤنثه «فَعْلى»، كعطْشَان وعطْشَى.

وأربعة مختصة بباب شَرُف، وهي:

١- «فَعَل» بفتحتين، كَحَسَنَ وبَطَلَ.

٢- «وفُعُل» بضمتين كجُنُب، وهو قليل.

٣- «وفُعال» بالضم، كشُجاع وفُرات.

٤- (فَعال) بالفتح والتخفيف، كرجل جَبان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة وستة مشتركة بين البابين:

١- «فَعْل» بفتح فسكون، كسَبْطٍ وضَخْم. الأول: من سَبِط بالكسر؛ والثاني: من ضَخُم بالضم.

٢- و«فِعْل» بكسر فسكون: كصِفْر ومِلْح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثاني: من مَلُح بالضم.

٣- و«فُعْل» بضم فسكون، كحُرّ وصُلْب. الأوَّل: من حَرّ، أصله حَرِر بالكسر، والثاني من صَلُب بالضم.

٤- و«فَعِل» بفتح فكسر، كفَرِح ونَجِس. الأول: من فرح بالكسر، والثاني: من نَجُس بالضم.

٥- وفاعل: كصاحب وطاهر. الأول: من صَحِب بالكسر، والثاني: من طَهُر بالضم.

٦- و«فَعِيل» كبخيل وكريم الأول: من بَخِل بالكسر، والثاني: من كَرُم بالضم. وربما اشترك «فاعِل» و«فَعِيل» في بناء واحد، كماجد ومجيد، ونابه ونبيه. وقد جاءت على غير ذلك، كشَكُس بفتح فضم، لسيِّء الخلق.

ويطرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدل القامة، ومنطَلِق اللسان، كما أنها قد تُحَوَّل في الثلاثي إلى زنة «فاعِل» إذا أريد بها التجدُّد والحدوث: نحو زيد شاجعٌ أمسِ، وشارِف غدًا، وحاسِن وجهُه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلًا.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فرح، يُعْلَم أن لها أحوال، باعتبار نسبتها لموصوفها، فمنها ما يحصُل ويسرع زواله، كالفرَح والطَرَب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثُّبُوت، وهو دائر بين الألوان، والعُيُوب والحِلَى، كالحُمْرة، والسُّمرة، والْحُمق، والعمَى، والغَيَد، والهَيف. ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالرِّي والعطَش، والجوع والشِّبع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن «فعِيلًا» يأتي مصدرًا، وبمعنى فاعِل وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتي أيضًا بمعنى مُفاعِل، بضم الميم وكسر العين كجليس وسَمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفْعَل بضم الميم وفتح العين، كحَكيم بمعنى مُحْكَم، وبمعنى مُفْعِل، بضم الميم وكسر العين، كبديع بمعنى مُبْدع. فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفاعل أو صفة مشبهة، لحقته تاء التأنيث في المؤنث، نحو رَحيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كرجل جَريح وامرأة جريح وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو: صفة ذميمة، وخَصْلة حميدة.

وسيأتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

❋ ❋ ❋

اسم التفضيل

١- هو الاسم المَصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

٢- وقياسه أن يأتي على «أَفْعَلَ» كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه. وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أَتَتْ بغير همزة، وهي خَيْرٌ، وشرٌّ وحَبٌّ، نحو خَيرٌ منه، وشر منه، وقوله: [البسيط]

وحبُّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنعا[1]

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهُنَّ بالهمزة على الأصل كقوله: [الرجز].

بـلالُ خيـر النَّـاسِ وابـنُ الأخْيَـرِ[2]

وكقراءة بعضهم: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُ ﴿٢٦﴾﴾ بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله ﷺ: «**أحبُّ الأعمال إلى الله أدْوَمُها وإن قَلَّ**»[3].

---

(١) الشطر للأحوص الأنصاري وصدره:

وزادني كَلَفًا في الحُبِّ أنْ مَنَعَتْ ....

وهو في «ديوانه» (ص١٩٥)، و«الأغاني» (٤/٣٠١) و«الدر» (٦/٢٦٦)، و«لسان العرب» «حبب».

(٢) الرجز بلا نسبة في «الدر» (٦/٢٦٥)، و«شرح التصريح» (٢/١٠١)، و«همع الهوامع» (٢/١٦٦).

(٣) أخرجه البخاري.

وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفي الأولين، لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتي.

٣- وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْل، وشذَّ مما لا فعل له، كهو أَقْمَنُ بكذا، أي أحق به، وألص من شِظاظ بَنوْه من قولهم: هو لِصّ أي: سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًّا، وشذَّ: هذا الكلام أخْصَرُ من غيره، من اخْتُصر المبني للمجهول، ففيه شذُّوذ آخر كما سيأتي، وسُمِع هو أعطاهم بالدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره، وبعضهم جوَّز بناءَه من أفعل مطلقًا، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج نحو: عَسى ولَيْسَ، فليس له أفعل تفضيل.

الرابع: أن يكون حدَثُهُ قابلًا للتفاوت: فخرج نحو: مات، وفَنِي فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تامًا، فخرجت الأفعال الناقصة، لأنها لا تدل عَلَى الحدث.

السادس: ألّا يكون مَنفيًّا، ولو كان النفي لازمًا. نحو: ما عاج زيد بالدواء، أي: ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، بأن يكون دالًا على لون، أو عيب، أو حِلْية، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها عَلَى أَفْعل

مطلقًا، وعليه دَرَج المتنبي يخاطب الشيب، قال: [البسيط]

ابْعَد بَعِدْتَ بياضًا لا بياضَ لَهُ   لأنت أسودُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[(١)]

وقال الرضي في «شرح الكافية»: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يصاغ من مصدرها، نحو: فلان أبْلَهُ من فلان، وأَرْعَنُ، وأحْمقُ منه.

والثامن: ألّا يكون مبنيًا للمجهول ولو صورة، لئلا يلتبس بالآتي من المبنيّ للفاعل، وسُمع شذوذًا هو «أَزْهَى من دِيك»، «وأشْغَلُ من ذَاتِ النِّحْيَيْن» و«كلامٌ أخْصَرُ من غيره»، من زُهِيَ بمعنى تكبر، وشُغِل، واخْتُصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل إن الأول قد ورد فيه زَهَا يزهو، فإذن لا شُذُوذَ فيه

٤- ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأول: أن يكون مجرَّدًا من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفردًا مذكَّرًا، وأن يُؤْتى بعده بِمَنْ جارةً للمفضَّل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾، وقوله ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾.

وقد تُحذَف مِنْ وَمَدخُولُها نحو: ﴿وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾﴾ وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

---

(١) البيت للمتنبي في «ديوانه» (٢/ ٣٣٣)، وذكره المصنف استئناسًا وإلا فليس المتنبي ممن يحتج بشعرهم.

الثانية: أن يكون فيه ألْ، فيجب أن يكون مطابقًا لموصوفه، وألّا يؤتى معه بمِن، نحو: محمد الأفضلُ، وفاطمة الفُضْلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهِنْدات الفُضْليَات، أو الفُضَلُ.

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى: [السريع]

وَلَسْتُ بالأكْثَرِ مِنْهُم حَصًى وإنما العِزّةُ للكاثِرِ[1]

فخرج على زيادة «ألْ»، أو أنَّ «مِنْ» متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبْدَلًا من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافًا.

فإن كانت إضافته لنكرة، التُزم فيه الإفراد والتذكير، كما يلزمان المجرَّد، لاستوائهما في التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضلُ رجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾. فعلى تقدير موصوف محذوف، أي: أولَ فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقةُ، وعدمها، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

٥- وله باعتبار في الأول ثلاث أيضا:

الأولى: ما تقدّم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة

(١) البيت للأعشى يهجو علقمة بن علاثة، وهو في «ديوانه» (ص١٩٣) و«خزانة الأدب» (١/ ١٨٥)، (٣/ ٤٠)، و«الخصاص» (١/ ١٨٥) و«لسان العرب» «كثر».

وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُراد به أنَّ شيئًا زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العَسلُ أحْلَى من الخلّ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء. والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخل في حُموضته، والصيف زائد في حره على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه، من غير نظر إلى تفضيل كقولهم: «الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مَرْوان»، أي: هما العادلان، ولا عدلَ في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة؛ وعلى هذا يُخَرَّج قول أبي نُوَاس: [البسيط]

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقاقِعها   حَصْباءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ من الذَّهَبِ[1]

أي: صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العَرُوضين: فاصلة صُغرى وفاصلة كُبْرى. وبذلك يندفع القول الأول بلحن أبي نواس في البيت، اللهمَّ إلا إذا علُم أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه، لأنه كان يَلْزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

تنبيهان:

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه فِعلُ التعجب، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

وله صيغتان: ما أفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، نحو: ما أحسَنَ الصدقَ! وأحسِنْ به! وهاتان الصيغتان هما المبوّب لهما في كُتُب العربية، وإن كانت صيغة

(١) البيت لأبي نواس، في «ديوانه» (ص٣٤)، و«خزانة الأدب» (٨/ ٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨).

كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾! وقوله ﷺ: «**سُبْحَان الله! إنَّ المُؤمِن لاَ يَنْجَسُ حَيًّا ولاَ مَيِّتًا!**»[١] وقولهم: لله درُّهُ فارسًا!.

وقوله: [مجزوء الكامل]

يـا جـارَتـا مـا أنـت جـارَهْ![٢]

وأصل احسِنْ بزيد! أحسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسْن، ثم أريد التعجب من حسنه، فَحُوِّل إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء في الفاعل، لتحسين اللفظ. وأما ما أفْعَلَهُ! فإن «ما»: نكرة تامة، وأَفْعَلَ: فعل ماض، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما أحوجني إلى عفو الله!

الثاني: إذا أردت التفضيلَ أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فات بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزًا لاسم التفضيل، ومعمولًا لفعل التعجب، نحو فلان أشدُّ استخراجًا للفوائد، وما أشدَّ استخراجَه وأَشْدِدْ باستخراجه.

❀❀❀

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (١١٥).

(٢) صدره:

بـانـت لـتـحـزنـنـا عـفـارة

وهو للأعشى في «ديوانه» (ص٢٠٣)، و«خزانة الأدب» (٣/٣٠٨-٣١٠) و«المقاصد النحوية» (٣/٦٣٨)، و«لسان العرب» «بشر».

اسما الزَّمان والمكان

١- هما اسمان مَصُوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

٢- وهما من الثلاثيِّ على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما إن كان المضارع مضمومَ العين، أو مفتوحَها، أو معتلَّ اللام مطلقًا، كمَنْصر، ومَذْهب، ومَرْمى، ومَوْقى، ومَسْعى، ومَقام، ومَخاف، ومَرْضَى.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين، إن كانت عين مضارعة مكسورة، أو كان مثالًا مطلقًا في غير معتل اللام، كمجلِس، ومَبِيع، ومَوْعِد، ومَيْسِر، ومَوْجِل، وقيل إن صحت الواو في المضارع، كَوَجِلَ يَوْجَل، فهو من القياس الأوَّل.

ومن غير الثلاثيّ: على زنه اسم مفعوله، كمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعان. ومن هذا يُعْلَم أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميميّ واحدة في غير الثلاثيّ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتمييز بينهما بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

٣- وكثيرًا ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن «مَفْعَلة»، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة الشيء في ذلك المكان، كَمَأسَدة، ومَسْبَعَة، ومطْبَخَة، ومَقْثَأة: من الأسد، والسبُع، والبطيخ، والقثاء.

٤- وقد سُمِعَت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسْجَد فيه، والمَطْلِع، والمَسْكِن، والمنْسِك، والمنْبِت، والمَرفق، والمَسقِط، والمَفرِق، والمَحشِر، والمَجْزِر،

والمَظِنَّة، والمشرِق، والمغْرِب. وسمع الفتح في بعضها، قالوا: مَسْكَن، ومَنْسك، ومَفْرَق، ومَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المجمع بالكسر.

قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسْمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرْصَفِيّ[1] في «الوسيلة»: هذا إذ لم يكن اسم المكان مضبوطًا، وإلّا صح الفتح، كقولك اسجُدْ مَسْجَد زيد تَعُدْ عليكَ بركته، بفتح الجيم، أي: الموضع الذي سَجَد فيه.

وقال سيبويه: «وأما موضع السجود فالمسجَد، بالفتح لا غير» أ. هـ فكأنه أوجب الفتح فيه.

***

(١) هو حسين بن أحمد بن حسين المرصفي: أديب محاضر أزهري مصري، تولى التدريس بالأزهر، ثم بدار العلوم، وله عدة مؤلفات منها: «الكلم الثمان»، و«زهرة الرسائل»، وأهم مصنفاته: «الوسيلة الأدبية في العلوم العربية» في مجلدين وقد تخرج بهذا الكتاب علماء وأدباء ذوو عدد. وتوفي سنة (١٣٠٧هـ). وانظر «الأعلام» (٢/ ٢٣٢).

اسم الآلة

١- هو اسم مَصُوغٌ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته.

٢- وله ثلاثة أوزان: مِفْعال، ومِفْعَل، ومِفْعَلة، بكسر الميم فيها، نحو: مفتاح، ومِنشار، ومِقراض، ومِحْلب، ومِبْرَد، ومِشْرَط، وَمِكْنَسة، ومِقْرَعة، ومِصفاة.

وقيل: إن الوَزْن الأخير فرع ما قبله. وقد خرج عن القياس ألفاظ، منها: مُسْعَط، ومُنْخَل، ومُنْصُل، وَمُدُقّ، ومُدْهُن، ومُكْحُلَة، وَمُحْرُضَة، بضم الميم والعين في الجميع.

وقد أتى جامدًا على أوزان شَتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقَدُوم والسِّكين، وهَلُمَّ جَرًّا.

***

التقسيم الثالث للفعل

من حيث كونه مذكرًا أو مؤنثًا

١- ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكرسي. والمؤنث نوعان:

١- حقيقيّ، وهو ما دلَّ على ذات حرٍ، كفاطمة وهند.

٢- ومجازيّ، وهو ما ليس كذلك، كأذُن، وفار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعتْ. أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار.

٢- وينقسم المؤنث إلى لفظيّ: وهو ما وُضِع لمذكَّر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزَكريًّا والكُفُرَّي، وإلى مَعْنَوِيّ، وهو ما كان علمًا لمؤنث ولبس فيه علامة، كمريم وهند وزينب، وإلى لفظي ومعنوي، وهو ما كان علمًا لمؤنث وفيه علامة كفاطمةَ، وسَلْمَى، وعاشُوراء، مُسَمَّى به مؤنث.

٣- ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث فله علامتان:

الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو: قَامْت هِندٌ ومتحرّكة فيه، نحو: هي تقوم؛ وفي الاسم، نحو: صائمة وظريفة، وأصل وضع التاء في

الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائض، وحائل وفارِك، وثيِّب، ومُرْضَع وعانِس. أما دخولها على الجامد المشترَك معناه بينهما، فسماعيّ، كرجلٍ ورَجُلَة، وإنسان وإنسانة، وفَتى وفتاة.

ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: «فَعُول» بمعنى فاعل، كرجل صَبور وامرأة صَبور، ومنه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾، أصله بَغُويًا: اجتمعت الواو والياء وسُبِقَت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقيل: بَغُوّا كَنَهُوّ، مردود بأن نَهُوًا شاذ، في قولهم رجل نَهُوٌّ عن المنكر.

وأما قولهم امرأة ملُولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضًا رجل مَلولة، وأما عَدُوَّة فشاذّ، وسَوَّغه الحمل على صديقه. وإذا كان «فَعُول» بمعنى مفعول، لحقته التاء، نحو: جمل ركوب، وناقة ركوبة.

ثانيهما: «فَعِيل» بمعنى مفعول إن تَبع موصوفه، كرجل جَريح، وامرأة جَريح، فإن كان بمعنى فاعِل، أو لم يتْبَع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قَتيلة.

ثالثها: «مِفْعال» كمِهْذار، وشذَّ مِيقانة.

رابعها: «مِفْعِيل» كمعْطِير، وشذَّ مِسْكينة. وقد سُمع حذفها على القياس.

خامسها: «مِفْعَل» كمِغْشَم.

وقد تزاد التاء لتمييز الواحد من جنسه، كلبِن ولَبِنة، وتمرْ وَتَمْرة، ونمْل ونمْلة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة. ولعكسه في كَمْءٍ وكَمْأة. وللمبالغة كراوية. ولزيادتها كعلامة. ولتعويض فاء الكلمة كعدة، أو عينها كإقامة، أو لامها كَسَنة، أو مَدَّة كتزكية. ولتعريب العَجَمِيّ، نحو: كَيْلَجَة في كَيْلَج: اسم لِمكيال. وتزاد في الجمع عِوضًا عن ياء النسب في مفرده، كأشاعثة وأزارقة، ولمجرد تكثير البِنية كقَرْيَة وغَرْفة، أو للإلحاق بمفرده، كصيارفة، للإلحاق بكراهية.

العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة كحُبْلى وبُشْرَى؛ وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كحمْراء وعَذراء.

وللمقصورة أوزان، منها:

فُعَلَى: بضم ففتح، نحو: أُرَبَى: للداهية، وادَمَى: لموضع، وكذا شعَبَى، قال جرير: [الوافر]

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غريبًا … أَلُؤْمًا لا أَبا لَكَ وَاغْتِرَابا[1]

وفُعْلَى: بضم فسكون، كبُهْمى لنبت، وحُبْلَى صفة، وبُشْرَى مصدرًا.

وفُعْلى: بفتحات، كبَرَدَى اسم لنهر، قال حسان: [الكامل]

يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البريصَ عليْهِمُ … بَرَدَى يُصَفَّق بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ[2]

---

(١) البيت لجرير في «ديوانه» (ص٦٥)، و«الأغاني» (٨/ ٢١)، و«خزانة الأدب» (٢/ ١٨٣)، و«لسان العرب» «شعب»، و«المقاصد النحوية» (٣/ ٤٩).

(٢) البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «ديوانه» (ص١٢٢)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٣٨١، =

وحَيَدَى: للحمار السريع في مشيه؛ وبَشَكَى: للناقة السريعة.

وفَعْلَى: بفتح فسكون كَمَرْضَى جمعًا، ونَجْوَى مصدرًا، وشَبْعَى صفة.

وفُعَالَى: بالضم والتخفيف، كَحُبارَى: لطائر، وسُكَارَى: جمعًا، وعُلادَى: صفة للشديد من الإبل.

وفُعَّلَى: بضم ففتح العين المشددة، كسُمَّهَى: للباطل.

وفِعَلَّى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كسِبَطْرَي لِمشية فيها تبختُر.

وَفِعْلَى: بكسر فسكون نحو: حِجْلى، جمع حَجَلَة بفتحات: اسم لطائر، وظِرْبَى جمع ظَربان، بفتح فكسر: اسم لدُوَيْبَّة مُنتنة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذا اللفظان وذكرى مصدرًا. وهذا الوزن إن لم يكن جمعًا ولا مصدرًا، فإن لم ينون فألفه للتأنيث، كقِسمة ضِيْزَى: أي جائرة، وإن نوِّن، فألفه للإلحاق، نحو: عِزْهًى: لمن لا يلهو؛ وإن نُوِّن عند بعض، ولم ينون عند آخرين، ففيه وجهان، كذفرًي لعظم خلف أذن البعير.

وَفِعِّيلَي: بكسرتين، مشدّد العين، نحو: هِجِيِّرَي: للهديان، وحِثِّيثَي: مصدر حَثَّ.

وَفُعُلَّى: بضمتين مشدّد اللام كحُذُرَّى: من الحَذَر، وكُفُرَّى: اسم لوعاء الطَّلْع وَفُعَّيلى: بضم ففتح العين مشددة كلُغَّيْزَي: للغز، وخُلَّيْطَي: للاختلاط.

=٣٨٢، ٣٨٤)، و(١١/ ١٨٨)، «الدرر» (٥/ ٣٨)، و«لسان العرب» «مسلسل».

وَفُعَّالى: بضم ففتح العين المشددة كخُبَّازَى وشُقَّارَى: لنبتين، وحُضَّارى: لطائر.

وللممدود أوزان. منها:

فعلاء: بفتح فسكون.

صحراء: اسما، ورَغْباء: مصدرًا، وطرْفاء: جمعًا في المعنى وحمرَاء: صفة لمؤنث أَفعل، وهَطْلاء: صفة لغيره، كديمة هَطْلاء.

وأفْعِلاء: بفتح وسكون، مثلَّث العين، مخفَّف اللام، كأربعاء لليوم المعروف.

وفُعْلُلاء: بضمتين بينهما ساكن، كقُرْفُصاء. لهيئة مخصوصة في القُعود.

وفاعُولاء، كتاسوعاء وعاشوراء: التاسع والعاشر من المحرَّم.

وفاعِلاء، بكسر العين كقاصِعاء، ونافقاء: لبابَيْ اليربوع.

وفِعْلِياء، بكسرتين بينهما سكون، مخفف الياء، ككِبْرياء.

وفُعِلاَء بفتح العين، وتثليث الفاء، كجَنَفْاء بفتحات: لمواضع، وسِيَرَاء، بكسر ففتح: لثوب خزٍّ مخطَّط، ونُفَساء. بضم ففتح.

وفُنْعُلاء، بضمتين بينهما سكون، كخنفساء: للحيوان المعروف.

وفَعيلاء: بفتح فكسر، كقَرِيثاء بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

ومَفْعولاء: كمَشْيوخاء: جمع شيخ.

وممّا تقدم عُلم أن هناك أوزانًا مشتركة بينهما، وهي فَعْلى، بفتح فسكون، كَسَكْرى وصحْرَاء، وفُعَلى: بضم ففتح كَأَربَى وحُنَفاء، وفَعَلى، بفتحات كَجَمَزَى: لسرعة العدْو، وجَنَفَاء: لموضع، وأفْعَلَى: بفتح فسُكون ففتح، كأجْفلَى: للدعوة العامة، وأرْبَعَاء: لليوم المعروف.

***

التقسيم الرابع للاسم

من حيث كونه منقوصًا، أو مقصورًا أو ممدودًا، أو صحيحًا

١- ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح. فالمنقوص: هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، كالداعِي والمنادي، فخرج بالاسم: الفعلُ كرَضِيَ، وبالمعرب: المبنيُّ كالذي، وبالذي آخرُه ياءٌ: المقصور، وبلازمةٍ: الأسماءُ الخمسة في حالة الجرِّ، وبمكسور ما قبلها نحو: ظَبْيٌ ورمي، فإنه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو الاسم المُعرب الذي آخره ألف لازمة، كالهُدَى، والمصطفَى، فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كَدَعا وإلى، وبالمعرَب: المبنيّ، كأنا وهذا، وبما آخره ألفٌ: المنقوصُ، وبلازمةٍ: الأسماءُ الْخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.

والممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزةٌ تلي ألفًا زائدة، كَصحراء وحمراء.

والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

٢- وكل من المقصور والممدود: قياسيٌّ، وهو موضع نظر الصرفيّ، وسماعي وهو موضع نظر اللُّغَوِيّ، الذي يَسْرُد ألفاظ العرب، ويضع

معانيها بإزائها.

فالمقصور القياسيّ: هو كل اسم معتلّ اللام، له نظيرٌ من الصحيح، ملتزَمٌ ففتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل المعتلّ اللام، الذي على وزن فعِلَ، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوَى والعَمَى، فإنه نظيرُ الفرَح والْأشَرِ والطَّرَب؛ وكفِعْل بكسر ففتح، في جمع فِعْلة، بكسر فسكون، وفُعَل، بضم ففتح، في جملة فُعلة، بضم فسكون، نحو: فِرْيَة وفِرًى، ومِرية ومِرًى، ومُدْيَة ومُدًى، وزُبْيَة وزبًى؛ فإنَّ نظيرهما قِرَب بالكسر وقُرَب بالضم في جمع قِرْبة بالكسر وقُرْبَة بالضم. وكذا كل اسم مفعول معتل اللام زائد على الثلاثة، كمُعْطًى ومُسْتَدْعًى، فإن نظيرَه مُكْرَم ومُستَخْرَج، وكذا أفعل صيغة تفضيل كالأقْصَى، أو لغيره كالأعمى، ونظيرهما من الصحيح الأبعدُ والْأعمش. وكذا ما كان جمعًا لفُعْلَى أنثى أفعل، كالدُّنيا والدُّنا. ونظيره الأخْرى والْأخر. وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالًا على الجمعيّة بالتجرّد من التاء، على وزن فَعَل بفتحتين، وعلى الوحدة بالتاء كحَصَاة وحَصًى، ونظيره مَدَرة ومَدَر. وكذا المَفْعَل مدلولًا به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو: مَلْهًى ومَسْعًى ونظيره مَذْهَب ومَسْرَح.

والممدود القياسي:كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوَّله همزة وصل، نحو: ارْعَوَى ارْعواء، وابتغى ابتغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: احمرَّ احمرارًا، واقتدر اقتدارًا، واستخرج استخراجًا. وكذا مَصْدَرُ كلِّ فعل معتلِّ اللام يوازن أفْعَلَ، كأعْطَى إعطاءً، وأملَى إملاء، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا. وكذا كل ما كان مفرد الأفْعِلة، ككِساء وأكْسِية، ورِداء وأردية، فإن نظيره من الصحيح حمارٌ وأحْمرة، وسلاحٌ وأسلحَة. وكذا كل مصدر لفَعَل بفتحتين دالًا على

صوت أو داء، كالرُّغاء: لصوت البعير، والثُّغاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصُّراخ، وكالمُشاء، فإن نظيره الزُّكام. والسماعي منها ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعًا: الفتى: واحد الفتيان، والْحِجا: أي العقل، والسَّفا أي الضَّوء، والثَّرَى: أي التراب.

ومن الممدود سماعًا الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والحِذاء بالكسر: للنعل، والفُتاء بالضم: لحداثة السنّ، والسَّناء بفتح السين: للشرف.

٣- وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله: [الرّجز]

لابدَّ من صَنْعَا وإن طَالَ السَّفَر[١]

واختلفوا في مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وحُجتهم قول الشاعر: [الوافر]

سيُغْنِيني الذي أَغْنَاكَ عَنِّي   فلا فَقْرٌ يَدُوم ولا غِنَاءُ[٢]

❀❀❀

(١) عجزه:

وإن تحنى كل عود ودبر

والرجز بلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/ ٢٩٣)، «درر المقاصد النحوية» (٤/ ١١)، و«همع الهوامع» (٢/ ١٥٦)، «تاج العروس» «صنع» و«لسان العرب» «صنع».

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» (٦/ ٢٢٢)، و«شرح التصريح» (٢/ ٢٩٣)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥١٣)، و«المنقوص والممدود» (ص٢٨).

التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيّنة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطْلَقًا، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، كرجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلميْن، فليس منه كِلاَ وَكِلْتا، واثنان، واثنتان، وَزوْج، وَشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

٢- وشرط الاسم الذي يراد تثنيته: أن يكون مفردًا، فلا يثنَّى المجموع ولا المثنَّى، بأن يُقال رجلانان وزيدونان.

وأن يكون معربًا، وأما اللذان وَهذان، فليسا بُمثَنَّيَيْن، وكذا مؤنثهما، وَإنما هما على صُورة المثنى.

وأن يكونا متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمَران، بضم ففتح في أبي بكر وعُمر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العَمْران[1]، بفتح

(١) أي: لا يقال ذلك على وجه كونه مثنى حقيقة، وإن كان يقال تغليبًا.

فسكون، في عَمْرٍو وعُمَر، لعدم الاتفاق في الوزن. ولا العَينان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون منكَّرًا، فلا يثنى العَلَم باقيًا على علَمَيته، وأن يكون له مُمَاثِل، فلا يُثَنَّى الشمس والقمر، لعدم المماثلة، وقولهم القَمَران للشمس والقمر تغليب. وألّا يستغني بتثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء، للاستغناء عن تثنيته بتثنية سِيّ.

٣- والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكَّر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير.

فجمع المذكر السالم، هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمعَ: إما أن يكون جامدًا أو مشتقًا، ولكلٍ شروط. فيُشترط في الجامد: أن يكون عَلَمًا لمذكَّر عاقل، خاليًا من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون، لعدم التذكير ولا في لاحق علَم الفرس: لاحقون لعدم العقل، ولا في طَلْحة: طَلْحتون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سِيْبَوَيْهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فَعلاء، ولا فَعلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضِع مُرْضعون، لعدم التذكير، ولا في نحو: فارهٍ صفة فَرَس فارهون، لعدم العقل، ولا في علّامة علاّمَتُون، لوجود التاء، ولا في نحو: أحمر أحمرون، لمجيئه على

وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذّ قولُ حكيم الأعور بن عَياش الكَلْبيّ: [الوافر]

فما وُجِدَتْ نساءُ بني تميم   حَلائِلَ أَسْوِدِينَ وأحمرِينا[1]

ولا في نحو: عَطْشانَ: عَطْشَانون، لكونه على فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا في نحو: عَدْل وصَبُور وجَرِيح: عَدْلون، وصَبُورون، وجَريحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيهما.

وجمع المؤنث السالم: ما دلّ على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفرده، كفاطمات وزينبات. وهذا الجمع يَنقاس في جميع أعلام الإناث، كزينب وهند ومريم. وفي كل ما ختم بالتاء مطلقًا، كفاطمة وطلحة، ويستثنى من ذلك امرأة وشاة، وقُلَة بالضم والتخفيف: اسم لُعْبة، وأَمَة، لعدم ورودها.

وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقًا: مقصورة أو ممدودة، كسَلْمى وحُبْلَى وصحراء وحسناء. ويستثنى من ذلك فَعْلاء مؤنث أَفْعَل، وفَعْلَى مؤنث فَعْلان، فلا يجمعان هذا الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالمًا، وفي مصغر غير العاقل كجُبيل وَدُرَيْهم، وفي وصفه أيضًا، كشامخ صفة جَبَل، ومعدودٍ صفةٍ يوم وفي كل خُماسيّ لم يُسْمع له جمع تكسير، كسُرادِق وحَمّام واصْطَبَل.

وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسِجِلّات وأُمَّهات.

---

(١) البيت لحكيم الأعور في «خزانة الأدب» (١/١٧٨)، و«شرح شواهد الشافية» (ص١٤٣)، وللكميت بن زيد في «ديوانه» (٢/١١٦)، و«المقرب» (٢/ ٥٠)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ١٧١).
ويروى: أحمرين وأسودين. ويروى مطلعة: فما وجدت بنات بني نزار.

كيفية التثنية

إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحًا، أو منزلًا منزلة الصحيح، كَرجل وامرأة وظبي، ودَلْو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظَبْيان.

وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رَددتها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

وإذا كان مقصورًا، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبْلَى ومستدْعى، فتقول حُبْلَيان ومستدعَيَان، وشذّ قَهْقَران وخَوْزلان بالحذف، في تثنية قَهْقَرى وخَوْزَلَى وكذا تقلب ياء إذا كانت ثالثة مبدلة منها، كفَتَيان ورَحَيَان في فَتًى ورحى، فرارًا من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذَرًا من التباس المفرد بالمثَّنى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت. وشذّ في حِمًى حِمَوَان بالواو، وكذا إذا كانت غير مبدلة وأمليت، كمتى علَما، فتقول في تثنية مَتيان.

وتقلب ألف المقصور واوًا إذا كانت مبدلة منها كعصًا وقفًا، فتقول عَصَوان وقفوان، وشذّ في رضًا رِضَيان بالياء، مع أنه واويّ. وكذا تقلب واوًاإذا كانت غير مبدلة ولم تُمل، كَلَدَى وإذا مسمًّى بهما، فتقول لَدَوَانِ وإِذَوَان.

وإذا كان ممدودًا، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقرَّاءان ووُضَّاءَان، في تثنية قرَّاء ووُضاء، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه. ويجب قلبها واوًا، إن كانت للتأنيث، كحمروان وصحراوان، في حمراء

وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كشعواء، فتقول عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيهما، وشذّ حَمْرايان بالياء، وخُنْفُسان وعاشوران وقُرْفُصان، بالحذف، في تثنية خُنْفُساء وعاشوراء، وقُرْفُصاء. وإذا كانت همزته بدلًا من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحَياء أصلهما: كساو وَحَيَاي، فتقول كساوان وحَيَاوان.

وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلْباء وقُوْباء بالموحدة، زيدت الهمزة فيهما، للإلحاق بقِرطاسٍ وقُرْناس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، ترجّح القلب على التصحيح، فتقول عِلباوان وَقُوباوان، أو عِلباآن وقُوباآن. وقيل: ، التصحيح فيه أرجح.

❊ ❊ ❊

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحًا زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصًا حذفت ياؤه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فتقول: القاضُون والداعُون، أو القاضين والداعين، أصلهما القاضيون والداعيون والقاضِيِينَ والداعيين. وسيأتي سبب الحذف في الْتقاء الساكنين.

وإن كان الاسم مقصورًا حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾. ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٧﴾، أصلهما: الأعْلَوُوْنَ والمُصْطَفَوين.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضَّاء وُضَّاءُون، وفي حَمْراءَ علمًا لمذكر حَمْراوُون، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْباء وكساء عَلَمين لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولُو، وعالَمون، وَأَرَضون، وسِنُون، وبَنُون، ثُبون، وعِزُون، وأهْلُون، وعِشْرون وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به.

❀ ❀ ❀

كيفية جمع الاسم المؤنث السالم

إذا كان المفرد بلا تاء، كزينب ومَرْيَم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول زَينبات ومرْيَمات.

وإذا كان مقصورًا عُومل معاملته التثنية، فتقول: فتَيات، وحُبْلَيات، ومُصْطَفَيات، ومَتَيات: في فتًى، وَحُبْلَى، ومصطفَى، ومَتَى، (مسمًّى بها مُؤنّث)، وتقول عَصَوات، وإذَوَات، وإلَوَات، في عصا وإذا وإلى (مسمَّى بها مُؤنّث)، وكذا إن كان ممدودًا أو منقوصًا، فتقول: صَحْرَاوات وَقُرَّاءات، وعِلْبَاوَات، أو علباءات وكساءات أو كساوات. وتقول في قاض (مسمّى به مؤنث): قاضيات.

وإذا كان المفرد مختومًا بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضًا من أصل كأخْت وبنْت وعِدة، حذفت منه في الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات، وبنَات، وأخَوَات، وعِدَات.

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا، سالم العين ساكنها، مؤنثًا، سواءٌ خُتم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث السالم الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتباع، وأما قول بعض العُذْريين: [الطويل]

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ(١)

بتسكين فاء زَفْرات: فضرورة أو كانت لام مضمومة الفاء ياء كدُمْية، أو

(١) البيت لعروة بن حزام في «خزانة الأدب» (٣/ ٣٨٠)، «الدرر» (١/ ٨٦)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥١٩).

لام مكسورها واوًاكذِروة، فيمتنع الإتباع، فنحو: دعد وجفنة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع، ونحو: جمل وبسرة بالضم، وهند وكسرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو: دمية بالضم، وذروة بالكسر، يمتنع فيه الاتباع، وشذّ جروات بكسر الراء.

أما الصفحة كضخمة، أو الرباعيّ كزينب، أو معتل العين كجُور، أو مضعفها كـ (جْنة) بتثليث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

❊ ❊ ❊

جمع التكسير

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة تغييرًا، مقدرًا كفُلْك، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة قُفْل، وفي الجمع كزنة أُسْد، وكهِجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككتاب، وفي الجمع كرِجال. أو تغييرًا ظاهرًا، إما بالشكل فقط، كأُسْد بضم فسكون، جمع أسَد بفتحتين. وإما بالزيادة فقط كصِنوان، في جمع صِنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كتُخَم في جمع تخمة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة كرجال بالكسر، في جمع رَجل بفتح فضم. وإما بالشكل والنقص كَكُتب بضمتين. في جمع كتاب بالكسر. وإما بالثلاثة، كغلمان بكسر فسكون، في جمع غلام بالضم.

أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمة العقلية، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أو إناثًا. وأبنيته سبعة وعشرون منها أربعة للقِلة، والباقي للكثرة.

والْجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأ وغاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى مالا نهاية له. وقيل: إنهما متفقان مبدأ لا غاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى مالا نهاية له.

وإنما تعتبر القلة في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو بالإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعًا: بأن تضع العرب أحد البناءين أو الاستغراق للقلة

والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنويّ لا مجازًا، ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا. كأرجل، بفتح فسكون فضم، في جمع رِجْل بكسر فسكون، وكرجال بكسر ففتح، في جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأوّل، ولا قِلّة للثاني، فإن وضع بناءان للفظ واحد، كأفلس وفلوس بفتح فسكون، وأثْوُب وثياب، في جمع ثَوْب، فاستعمال أحدهما من مكان الآخر يكون مجازًا، كإطلاق أفْلس على أحَدَ عشر، وفُلُوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالًا.

* * *

جموع القِلَّة

الأول: أَفْعُل فسكون فضم. ويطَّرد في:

١- كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعَف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككلب وأَكْلُب، وظَبْي وأظْبٍ، ودَلْو وأَدْلٍ. وما كان من هذا النوع واويّ اللام أو يائيها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي في الإعلال. وشذّ أَوْجُه، وأَكُفّ، وأعْيُن، وأثْوُب، وأسْيُف في قوله [مشطور الرّجز]

لِكُل دهر قد لَبِسْتُ أثْوُبا حتَّى اكْتسَى الرَّأْسُ قنَاعًا أشْهَبا[1]

وقوله: [البسيط]

كأنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ عَضْبٌ مَضَارِبُها باقٍ بِهَا الأُثُرُ[2]

٢- وفي اسم رباعي مؤنّث بلا علامة، قبل آخره مدّ، كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذّ أفْعُلٌ في مكانٍ، وغرابٍ، وشهابٍ، من المذكر.

الثاني: أفْعَال، بفتح فسكون، ويكون جمعًا لكل ما لم يَطَّرد فيه أفْعُلٌ السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحِمْل بكسر فسكون وأحمال وصُلْب بضم فسكون وأصلاب، وباب، وأبواب، وسبَب بفتحتين وأسباب، وكَتِف بفتح فكسر وأكتاف، وعَضُد بفتح وأعضاد، وجُنُب بضمّتين وأجناب، ورُطَب بفتح وأرطاب، وإبل بكسرتين وآبال، وضِلَع

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي في «ديوانه» (ص٦١).
(٢) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/٣٠١)، و«لسان العرب» «أثر»، و«سيف»، و«المقاصد النحوية» (٤/٥٢٣).

بكسر ففتح وأضلاع، وشذّ أفراخ في قول الحُطيئة: [البسيط]

ماذا تقولُ لأفرَاخٍ بذي مَرَخٍ   زُغْبِ الحواصلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ[1]

كما شذّ أحمال جمع حَمْل، بفتح فسكون، في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

الثالث: أفْعِلَة، بفتح فسكون فكسر، ويطرد في كل اسم مُذكر رُباعيّ قبل آخر مدّ، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ويُلْتزَم في فِعَالٍ، بفتح أوله أو كسره، مضعَّف اللام أو معلتها، كَتَبَاتٍ وأبتَّة، وزِمام وأزمَّة، وقبَاء وأقبية، وكِساء وأكسِية؛ ولا يجمعان على غيره إلا شذوذًا.

الرابع: فِعْلة، بكسر فسكون، ولم يطرد في شيء، بل سمع في ألفاظ، منها شِيخة جمع شيخ، وثِيْرة جمع ثَوْر، وفتية جمع فَتًى، وصِبْية، جمع صَبِيّ وَصَبِية، وغِلْمة جمع غُلام، وثِنْية جمع ثُنًى بِضم الأول أو كسره، وهو الثاني في السيادة. ولعدم اطراده قيل إنه اسم جمع لا جمع.

❊ ❊ ❊

(١) البيت للحطيئة في «ديوانه» (ص١٦٤)، و«الأغاني» (٢/١٥٦)، و«خزانة الأدب» (٣/٢٩٤)، و«شرح التصريح» (٢/٣٠٢).

جموع الكثرة

الأول: فُعْل، بضم فسكون. وينقاس في أَفْعَلَ ومُؤنّثِه فَعْلاء صِفتين، كَحُمْر بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشعر ضمُّ عينه إن صحّت هي ولامه ولم يضعَّف، نحو: [البسيط]

وَأَنكَرَتْني ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ[(١)]

بضم الجيم جمع نَجْلاء: أي واسعة، بخلاف نحو: بيضٍ وَعُمْي وغُرّ فلا يُضَم، لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعًا لأفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، يكون جمعًا أيضًا لأفعل الذي لا مؤنث له أصلًا، كأكْمر لعظيم الكَمَرَة وآدَرَ بالمد العظيم الخُصية، وكذا لفَعلاء الذي لا أفعل له كَرَتْقاء.

الثاني: فُعُل، بضمّتين. ويطّرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل كغفور وغُفُر، وصَبور وصُبُر. وفي كل اسم رُباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخر مذكرًا كان أو مؤنثًا، كقَذَال بالفتح، وهو جِمَاع مؤخَّر الرأس، وقُذُل، وحِمار وَحُمُر، وكُرَاع بالضم وكُرُع، وقضيب وقُضُب، وَعمود وعُمُد.

---

(١) صدره:

طوى الجديدان ما قد كنت أنشره

وهو لأبي سعد المخزومي في «ديوانه» (ص٥١)، و«أمالي القالي» (١/ ٢٥٩)، و«الدرر» (٦/ ٢٧٥)، وبلا نسبة في «المقاصد النحوية» (٤/ ٥٣٠).

ويشترط في مفرده أيضًا ألّا يكون مضعفًا مدته ألف. ثم إن كانت عين هذا الجَمع واوًا وجب تسكينها، كَسُوْر، وسُوْك جمعي سِوار وسِواك، وألّا جاز ضمّها وتسكينها، نحو قُذُل بضمتين، وقُذْل بالسكون، وسُيُل بضمّتين، وسِيْل بكسر فسكون، جمع سَيَال: اسم شجر له شوك لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بِيْض في جمع أبيض.

الثالث: فُعَل بضم ففتح. ويطّرد في اسم على فُعلة بضم فسكون وفي فُعْلى بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى. وكُبْرَى، فتقول فيها غُرَف، ومُدًي، وحُجَج، وصُغَر وكُبَر. وشذّ في بُهْمة بضم فسكون وصف للرجل الشجاع: بُهَم، كما شذّ جمع رُؤْيا بضم الأوَّل، ونَوبة وقَرية بفتح أوَّلهما، ولحية بكسره، وتُخَمة بضم ففتح، على فُعَل، للمصدرية في الأوَّل، وانتفاء ضم الفاء في الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير.

الرابع: فِعَل بكسر ففتح. ويطَّرد في اسم على فِعْلة بكسر فسكون كَحِجَّة وحِجج، وكِسْرة وكِسَر، وفِرْية، وهي الكذب، وفِرًى.

وسُمِع في حِلية ولحية بكسر أوَّلهما: حُلًي وَلُحًى بضمه، كما سمع في فُعْلة بضم فسكون فِعَل بكسر ففتح، كصُورة وصِوَر.

الخامس: فُعَلَة بضم ففتح. ويطرد في وصفِ عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقاض وقضاة، وَرَامٍ ورُماة، وغاز وغُزَاة.

السادس فَعَلة بفتحات، ويطرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام، ككاتب وكتَبَة، وساحر وسَحَرة، وبائع وباعة، وصائغ وصاغَة، وبارٍّ وبَرَرَة وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقها، وإنما ضمت فاء الأولى،

للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

السابع: فَعْلَى، بفتح فسكون ففتح. ويطَّرد في وصفٍ دالٍ على هلاك، أو توجُّع، أو تشتُّت، بزنة فَعِيل، نحو: قتيل وقَتْلَى، وجريح وجَرْحَى وأسير وأسْرَى، ومريض ومَرْضَى. أو زمة فَعِل بفتح فكسر، كزَمِن وزَمْنَى، أو زنة فاعل، كهالك وهَلْكَى، أو زنة فَيْعِل بفتح فسكون فكسر، كميت ومَوْتَى أو زنة أفعَل كأحمَق وحَمقى، أو زنة فَعْلان، كعطشان وعَطْشَى.

الثامن: فِعَلَة بكسر ففتح. وهو كثير في فُعْل بضم فسكون اسمًا صحيح اللام، كقُرْط وقِرَطَة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزة، ودُبّ ودِبَبَة. وقلَّ في اسم صحيح اللام على فعل بفتح فسكون، كَغرْد بالغين المعجمة لنوع من الكمأة وغِرَدَة، أو بكسر كقِرْد وقرَدَة.

التاسع: فُعَّل، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا. ويطرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة تقول في الجمع رُكَّع وصُوَّم. وندر في معتلّها كغازٍ وغزًّى، كما ندر في فَعيلة وفُعَلاء بضم ففتح، كخريدة وخُرّد، ونُفَسَاء ونفَّس.

العاشر: فعال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدَّدًا. ويطّرد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائم وصوَّام وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد في قول القُطاميّ: [البسيط]

أبْصارُهُنَّ إلى الشُّبانِ مائلةٌ ... وقد أَراهُنَّ عني غيْرَ صُدَّادِ[1]

(١) البيت للقطامي في «ديوانه» (ص٧٩)، و«أمالي الزجاجي» (ص٥٩)، و«المقاصد النحوية» (٤/٥٢١).

كما نُدر في المعتل، كغازٍ وغُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الحادي عشر: فِعَال، بكسر ففتح مخفّفًا.

ويطّرد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل: كلْب وكلْبة وكِلاب، وصَعْب وصَعْبة وصِعاب، وتُبدل واو المفرد ياء في الجمع، كَثوْب وثِياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضيْف وضِياف، ويَعْر وَيِعار، وهو الجَدْي يُربطْ في زُبْية الأسد

الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة، بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنس، نحو: جَمَل وجِمال، ورَقَبة وَرِقاب.

الخامس: فُعْل بكسر فسكون اسما كقِدْح وقِداح، وذِئْب وَذِئاب، ونِهْي، وهو الغدير، ونهاء.

السادس: فُعْل بضم فسكون، اسما غيرَ واويّ العين، ولا يائي اللام، كرُمْح ورِماح وجُبّ وَجِباب.

السابع والثامن: فَعيل وفَعيلة، وصفي باب كَرُم، صحيحي اللام، كظَريف وَظِراف. وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمع على غيرها، كطويل وطويلة وطِوال. وشاعت أيضًا في كل وصف على فَعْلان بفتح فسكون للمذكّر، وفَعَلَى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له، وفُعْلانة لها، كغَضْبان وَغَضْبَى وغضاب، وعطْشان وعطْشَى وعِطاش، وكخُمصان وَخُمصانة وخِماص.

الثاني عشر: فُعُول، بضمتين. ويَطّرِد:

١- في اسم على فَعِل، بفتح فكسر، ككَبد وكُبود، وَوَعِل ووُعُول، ونَمِر وَنُمور.

٢- وفي فَعْل اسمًا ثلاثيًّا ساكن العين، مثلّث الفاء، نحو: كَعْب وكعوُب،

٣- وجُنْد وجُنُود.

٤- وضِرْس وضُرُوس

ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واوًاكحوْض وحُوت، ولا لام المضموم ياء كمُدْي. وشذّ في نُؤْي: وهي الحفرةُ تجعل حول الخِباء، لوقايته من السيل نئِيّ، ولا مضعَّفًا كخُفّ. ويُحفظ في فَعَل بفتحتين كأسَد وأُسود، وذَكَر وَذُكور، وشَجَن، وهو الحزن، وشُجُون.

الثالث عشر: فِعْلان، بكسر فسكون، ويطرَّد في:

١- اسم على فُعال بالضم، كغُراب وغِرْبان، وغُلام وغِلمان.

٢- أو فُعَل بضم ففتح كصُرَد وصِرْدان. وبه يُسْتَغْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد.

٣- أو فُعْل بضم الفاء أو فتحها واويّ العين الساكنة، كحُوت وحِيتان، وكُوز وَكِيزان، وتاج وتيجان، ونار وَنيران، وقلّ في نحو: غَزَال غِزْلان، وفي خروف خِرْفَان، وفي نِسْوة نِسْوان.

الرابع عشر: فُعلان بضم فسكون. ويَكثر في:

١- اسم على فَعْل بفتح فسكون، كظَهْر وظُهْران، وَبَطْن وَبُطْنان.

٢- أو على فَعَل بفتحتين صحيح العين وَليست هي ولامه من جنس واحد، كذَكَر وذُكْران، وَحَمل بالمهملة، وهو ولد الضأن الصغير وحُمْلان.

٣- أو على فَعيل كقضيب وقُضْبان وغَدِير وغُدْران. وقلَّ في نحو: راكب رُكْبان، وفي أسْود سودَان.

الخامس عشر: فُعَلاء، بضم ففتح ممدودًا. ويطرد في: ١- وصف مذكّر عاقل، على زنة فعيل بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واويّ العين، نحو: كريم وكُرَماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرَفاء. وشذّ أسيرٌ وأُسَرَاء، وقَتِيلٌ وقُتَلاء، لأنهما بمعنى مفعول. أو بمعنى مُفْعِل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلم، تقول فيهما: سُمعاء وأُلَمَاء، أو بمعنى مُفاعِل، كخُلطاء وجُلَساء، في خَلِيط بمعنى مُخَالِط، وَجَلِيس بمعنى مجالِس.

٣- أو على زِنة فاعل دالًا على معنى كالغزيرة، كصالح وصُلحاء، وجاهِل وجُهَلاء. وشذّ شُجَعاء في شُجاع، وجُبَناء في جَبَان، سُمَحاء في سَمْح، وخُلَفَاء في خليفة، لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعل.

السادس عشر: أَفعِلاء، بفتح فسكون فكسر، ويَطَّرد في مُفْرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكنْ بشرط أن يكون معتلَّ اللام أو مضعفًا، كغني وأغنياء، ونبيّ وأنبياء، وشديد وأشِدّاء، وعزيز وأعزّاء، وهو لازم فيهما. وشذّ في نَصيب أنْصِباء، وفي صديق أصْدقاء، وفي هَيِّن أَهْوناء، لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعّفة.

السابع عشر: فَواعِل، ويطَّرد في: فاعلةٍ اسمًا أو صِفة، كناصية ونواص، وكاذبة وكواذب؛ وفي اسم على فَوْعل، بفتح فسكون ففتح، أوْ فَوْعَلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما، أو فاعَل بفتح العين أو كسرها، كَجَوْهَر وجواهر، وصوْمَعة وصوامع، وخاتم وخواتِم، وكاهِل وكواهل، أو فاعل بكسر العين وصفًا لمؤنث، كحائض وحوائض، وحامل وحوامل؛ أو لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل، وشاهقٍ وشواهق، وشذّ في فارسٍ فوَارس، وفي ناكس بمعنى خاضع نوَاكس، وفي هالِكٍ هَوَالك.

ويطّرد أيضًا في فاعلاء، بكسر العين والمد، كقاصِعَاء وَقَواصِع، ونافقاءَ ونَوَافق.

الثامن عشر: فَعَائِل، بالفتح وكسر ما بعد الألف. ويطّرد في رُباعيّ مؤنّث، ثالثة مدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقًا، أو بالمعنى، كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذُؤابة وذوائب، وَحلوبة وحلائب، وشمال بالكسر، وشمال بالفتح: ريح تهب من جهة القطب الشماليّ، وشَمائل، وعَجُوز وعَجائز، وسعيد علم امرأة وسعائد، وحُبَارَى وحَبَائر، وجَلُولاء: قرية بفارس، وَجلائل.

ويُشْتَرَط في ذي التاء من هذه الأمثلة: الاسميةُ، إلّا فَعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذّ ذَبيحة وذبائح. وندر في وَصيد: وهو اسم للبيت أو فنائه: وصائد، وفي جزُور جزائر، وفي سماء، اسم للمطر: سمائي.

التاسع عشر: فَعَالِيّ بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فعَالَى، بفتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فَعْلاء اسمًا كصَحْراء، أو صفة لا مذكّر لها كعذراء، وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث كحُبْلَى، أو الإلحاق، كذِفرًى بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلْف أذن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعَلْقًى بفتح الأول: اسم لنبت، فتقول في جمعها صحارٍ وصحارَى، وَعذارٍ وعذَارَى، وحَبَالٍ وَحَبَالَى، وذَفارٍ وَذَفارَى، وَعلاقٍ وعلاقى.

وتنفرد «الفَعالِي» بكسر اللام في أشياء: منها فَعْلاَة بفتح فسكون، كَمَوْماة: اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات بها، وفِعْلاة بالكسر كسِعْلاة، اسم لأخبث الغِيلان؛ وفِعْلِية بكسرتين بينهما سكون مخفّف الياء كهِبْرية، وهو ما يعلق بأصول الشَّعَر كنخالة الدقيق، أو ما يتطاير من زَغَب القُطْن والريش؛ وفَعْلُوة بفتح فسكون فضم كعَرقُوَة، اسم للخَشَبة المعترِضة في فم الدلو، وما حذف أول زائديه كحبنطيّ: اسم لعظيم البطن، وقَلَنْسُوة لما يُلْبَس على الرأس، وبُلَهْنِية، بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لسعة العيش، وحُبَارَى بضم الأول، تقول في جمعها: موامْ، وَسعَالٍ، وهَبارٍ، وعَرَاقٍ، وَحَبَاطٍ، وَقلاَسٍ، وبلاهٍ، وَحَبارٍ.

وينفرد «الفَعَالَى» بفتح اللام في وصف على فَعْلان، كعطشانَ وغضْبان، أو على فَعْلَى بالفتح كعطْشَى وَغضبَى، تقول في الجمع عَطَاشى وغَضَابى. والراجح فيهما ضم الفاء كسُكارى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو: حَبِطٍ بفتح فكسر وحَبَاطَى، ويتيم وَيَتَامَى وَأيِّم، وهي الخالية من الزوج وأيامَى، وطاهِر وطهارَى، في قول

امرئ القيس: [الطويل]

ثيـابُ بـنـي عَـوف طَـهـارَى نَـقِـيَّـةٌ[١]

وفي شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورآسَى. ويُحفظ المضموم في نحو: قديم وقُدَامى، وأسير وأُسارَى.

الحادي والعشرون: فَعَالِيّ بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطّرد في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشدّدة، ليست متجدَّدة للنسب، ككُرسي وبُخْتيّ وقُمْرِي، بالضم، أو لنسب تُنُوسِيَ كَمَهرِيّ، تقول في جمعها: كراسي، وبَخَاتيّ، وقمَارِيّ، وَمَهَارِي. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو: كرسي، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذّ قَبَاطِيّ في قُبطي لأن ياءه للنسب، والقِبط: نصارَى مصر.

ويُحْفَظ في إنسان، وظَربان بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسيُّ وظَرَابيُّ، وليسا جمعًا لإنسي وَظِربيّ بل أصلهما: أناسينُ وظرابينُ، قلبت النون فيهما ياء، وأدغمت الياء في الياء. وسُمِع في عَذْراء وَصحراء، تقول فيهما: عذاريّ وصحاريّ.

الثاني والعشرون: فَعَالِلُ. ويطّرد في الرُّباعيّ المجرَّد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرَّد ومزيده، فتقول في جَعْفَر وبُرْثُن وَزِبْرِج: جعافِر، وَبَرَاثِن وزَبارِج. أما الخماسيّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذَف الخامس

(١) البيت لامرئ القيس وهو في «ديوانه» (ص٨٣)، و«لسان العرب» «ثوب»، و«سفر»، و«طهر».

وعجزه:

«وأوجـهـهـم عـنـد الـمـشـاهـد غُـرَّان»

كَسَفَرْجل تقول فيه سَفَارج، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرَج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو: خَدَرْنَق بوزن سَفَرْجل، اسم للعنكبوت، وفي فرزدق بوزنه أيضًا: خَدارِق أو خَدَرانُ، وفَرَازِقُ أو فرازدُ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج، وتقول في مزيد الرُّباعيّ نحو: مُدَحْرِج دَحَارِج، بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر لينا فلا يُحْذف، ثم إن كان اللين ياء صحّ، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفًاأو واوًاقلب ياء نحو: سِرْداح، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديح وعصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرْطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح للداهية، وَقَبَعْثَرَى: قراطِب وقباعِث.

الثالث والعشرون: شبه فَعَالِل. وهو ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه زنة، وذلك كمفاعِل، وفوَاعِل، وفياعِل، وأفاعِلة. ويطّرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو: أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وَسَكْرَى، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت. ولا يُحْذَف الزائد إن كان واحدًا، كأفضلَ ومسْجدٍ وجَوْهَرٍ، وصَيْرَفٍ وعَلْقًى، بل يُحذف ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما في نحو: منطَلق، أو اثنين كما في نحو: مستخرج، ويُؤثَر بالبقاء ماله مزيةً على الآخر، معنى ولفظًا كالميم، فيقال مَطالِق وَمخارج، لا نَطَالق وسَخَارج أو تَخَارج، لفضْل الميم، بتصدّرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء، لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء مصدَّرتين في نحو: ألَندد ويَلَنْدَع للشديد الخصومة، لأنهما في موضعين يقعان فيه دالّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعها ألادُّ ويلادُّ، أو لفظًا فقط، كالتاء في نحو: استخراج،

تقول: في جمعه تَخاريج بإبقاء التاء، لأنها تُخرج الكلمة عن عدم النظير، بل لها نظير نحو: تَباريح وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَاريج، إذ لا وجود لسفاعيل وكالواو في نحو: حَيْزَبُون للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء، فتقول في جمعه حَزَابِين، بقلب الواو ياءً كما في عُصْفور، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت حَيَازِبْن بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث وأوسطهن ساكن معتلّ فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقول حزَابِن. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر، فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنوني سَرَنْدَي: للسريع في أموره والشديد. وعَلَنْدَي للغليظ، وألفيهما. فتقول سَرانِد، وعلاند بحذف الألف، وسراد وعلادٍ بحذف النون. وكذا حَبَنْطَي لعظيم البطن. تقول فيه حَبانِطِ وحَبَاطٍ، بقلب الألف ياءً، ثم يُعَلّ إعلال جَوارٍ، لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل، فتكافأتا.

❊ ❊ ❊

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطَّرَف مما حذف، سواء كان المحذوف أصلًاأو زائدًا. فتقول في سَفَرْجَل ومُنْطَلِق: سفاريج ومَطَاليق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعل، وحذفها من مماثل مفاعيل، فتقول في جَعافر جعافير وفي عصافير عصافِر. ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ۝١٥﴾ ومن الثاني: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾. وأما فَوَاعل فلا يقال فيه فواعل إلا شذوذًا، كقول زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

سَوَابِغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ[1]

الثانية: كلّ ما جرى على الفعل: من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكَسَّر، لمشابهته الفعل لفظًا ومعنى؛ وجاء شذوذًا في اسم مفعول الثلاثي من نحو: ملعون، وميمون، ومَشْؤوم، ومكْسور، ومَسلوخة: ملاعين، ومیامین، ومشائيم، ومكاسير، ومَسَاليخ. وجاء أيضًا في مُفْعَل. بضم الميم وكسر العين من المذكر، كمُوسِر ومُفْطر: مياسيرُ ومفاطير، كما جاء في مفعل بفتح العين كمَنْكَر: مناكير.

وأما إذا كان مُفْعِل بكسر العين، مختصًا بالإناث، فإنه يكسر كمُرضِع ومَرَاضِع.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (ص١٠٣)، و«الدرر» (٦/ ٢٨٠)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥٣٣).
ويروى: «سوابغ بيض لا يخرقها النبل».

الثالثة: قد تدعُو الحاجة إلى جَمْع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبيوتَان. تقول أيضًا في جماعات منها جمالات وبيوتات. ومنه ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴿٣٣﴾﴾ وإذا قصد تكسير مُكَسَّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فيكسَّر بمثل تكسيره، كقولهم في أَعْبُد أعابد، وفي أسلحة أسالح، وفي أقوال أقاويل، شَبَّهوها بأسْود وأساوِد، وأجْرِدة وأجارد، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مُصْران جمع مصير: مَصَارِينُ. وفي غِرْبَان غَرَابِينُ. تشبيهًا بسلاطين وسراحين. وما كان على زنة مَفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يُكَسَّر لأنه نَوَاكِس وأيامن: نواكِسُون وأيامنون، وفي خرائد وصواحب: خَرَائدَات وصوَاحبات، ومنه: «إنَّكُنَّ لأنتنَّ صَوَاحِباتُ يُوسُف».

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عِوضًا عن الياء المحذوفة، كقنادِلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة وأزارقة ومهَالبة، في جمع أشعثي وأزرقي ومُهَلَّبِيّ، نسبة إلى أَشْعث وأزرق ومهلب، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة وصياقلة، جمع صَيْرَفٍ وصَيْقَلٍ، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفًا بعد أن كان ممنوعًا من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له كحجارة وعُمومة وخُؤولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلامًا تجمع أجزاؤها الأولُ كما تُثَنَّى، فتقول عَبْدَا الله وعَبْدَان لله، وعباد الله، وذَوا القعدة والحجَّة و وأذْوَاء أو ذوات. وما كان كابن عِرس وابن آوَى وابن لَبُون، يقال في جمعه: بنات عِرس، وبنات آوى، وبنات لَبون. والمركبات المَزْجِية، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع، إذا جعلت أعلامًا لا تُثَنَّى ولا

تجمع، بل يُؤْتَى بـ «ذو» مثناة أو مجموعة، بحسب الحاجة، فتقول: ذوا بعلبك أو أذواء سيبويه وذوو سيبويه وذوو زيدين.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغًا مخصوصة، وقد يَدُلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعيّ.

والفرق بين الثلاثة: مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين: أن اسم الجنس الجمعي: هو ما يتميز عن واحده: إما بالياء في الواحد، نحو: روميّ ورُوم، وتُرْكيّ وتُرْك، وَزنجي وزَنج، وإما بالتاء في الواحد غالبًا، ولم يلتزم تأنيثه نحو: تمرة وتمر، وكلمة وكلم، وشجرَة وشجر، ويقلّ كونها في غير الواحد، والمحفوظ منه جَبْأَة وكَمْأة: لجنس الجَبْءِ، والكَمءِ. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التُزِمَ تأنيثه بأن عُومل معاملة المؤنث فَجَمْع، كتُخَم وتُهَم، وفي تُخْمة، إذ تَقول هي أو هذه تُخَمٌ وَتُهَمٌ.

وأن اسم الجمع مالا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالمجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كرَكْب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكَغزِيّ. بوزن غَنِيّ: اسم جمع غازٍ، أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساو للواحد في النسب إليه: نحو: رِكاب، على وزن رِجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب رِكابي، والجمع كما سيأتي لا يُنْسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام وأُهْمِل واحده، وهذا ليس واحدًا منهما، فليس بجمع.

وأن الجمع ماعدا ذلك، سواء كان له من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالمجموع، كأبابيل: لجماعات الطير، وعَباديد: للفِرَق من الناس والخيل، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جمع واحدُه

مُقَدَّر. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفُلْك وإمام، ومنه ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ أو لا كأفراس جَمْع فرَس.

وعندهم اسم جنس إفرادي، وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبن وماء وتُرَاب.

❊ ❊ ❊

التصغير

وهو لغة: التقليل، واصطلاحًا: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كمّيته، نحو: كلَيب ودُرِيْهمات، وتحقير شأنه نحو: رُجَيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو: قُبَيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسَخ، وتُحَيْتَ البَريد، أو تقريب منزلته نحو صُدَيِّقي، أو تعظيمه نحو: قول أَوْس بن حَجَر:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرَّأسِ لم تكُن ... لِتَبلُغَهُ حتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا[1]

وزاد بعضهم التّمليح نحو: بُنَيّة وحُبيّب، في بنت وحبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشرط المصغر:

١- أن يكون اسمًا فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذّ قوله: [البسيط]

ياما أُمَيلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنَا ... مِن هَؤليَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّلَمِ[2]

٢- وألّا يكون متوغلًا في شَبَهِ الحرف؛ فلا تصغّر المضْمَرات، ولا

---

(١) البيت لأوس بن حجر في «ديوانه» (ص٨٧)، و«سمط اللآلئ» (ص٤٩٢) و«شرح شواهد الشافية». (ص٨٥)، و«شرح شواهد المغني» (١/ ٣٩٩). و«لسان العرب» «قلزم»، و«مغني اللبيب» رقم (٢١٠) و«شرح الأشموني» (٣/ ٤١٦).

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في «ديوانه» (ص١٣٠) وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في «خزانة الأدب» (١/ ٩٣-٩٧) وقد ورد في «شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ٩٠) بلفظ: من هؤليائكن الضال والسمر.

المُبْهَمَات ولا مَنْ، وكَيْفَ، ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصلات وأسماء الإشارة شاذٌ، كما سيأتي.

٣- وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو: كُمَيت وشعيب، لأنه على صيغته، ولا نحو: مهيمن ومسيطر، لأنهما على صيغة تشبهه.

٤- وأن يكون قابلًا للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظّمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض ولا أسماء الشهور والّأسبوع على رأي سيبويه.

وأبنيته: ثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كفُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، وضع هذه الأمثلة الخليل. وقال: عليها بُنيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفيّ، ألا ترى أن نحو: أُحَيْمِر ومُكَيْرِم، وسُفَيرج: وزنها الصرفي أُفَيْعِل، ومُفَيْعِل، وفُعَيْلِل، وأما التصغيريّ فهو فُعَيعِل في الجمع.

والأصل في تلك الأبنية «فُعَيْل» وهو خاص بالثلاثي، ولابدَّ من ضم الأوَّل ولو تقديرًا، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمَّى ياء التصغير.

ويُقْتَصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو: لُغَّيْز: للّغز، وَزُمَّيل للجبان تصغيرًا، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء «فُعَيْعِل» كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول فيه قُنَيْدِيل، وإلّا قلب إليها، كمصيبيح وعُصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء «فُعَيْعِيل».

ويتوصل إلى هذين البناءين بما تُوُصِّل به إلى بناء فَعَالِل وفَعاليل في التكسير من الحذف وجوبًا، أو تخييرًا، فتقول في: سَفَرجل وفَرزدق، ومستخرج، وألندد، ويلندد وحيزبون: سُفَيْرِج، وفُرَيزِد أو فُريزِق، ومُخَيْرِج، وأَلَيِّد، وَيُلَيِّد.

وحُزيبين، وفي سرندى وعلندى، سُرَيْنِد وعُلَيند، أو سُرَيْد وعُلَيْدٍ، مع إعلالهما إعلال قاض.

وكما جاز في التكسير تعويض ياء قبل الآخر مما حُذِف، يجوز هنا أيضًا، فتقول: سُفَيريج وسُفَيْرِيج، كما قلت في التكسير: سَفَاريج وسفَاريج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو: احرنجام مصدر احرنجم، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفًا لما سبق فشاذٌ، مثاله في التكسير جمعهم مكانًا على أمكن، ورهْطًا وكُراعًا على أراهط وأكارع، وباطلًا وحديثًا على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمْكِنة، وأرْهُط أو رُهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة، ومثاله في التصغير تصغيرهم مَغْربا وعِشاء على مُغَيْرِبان وعُشَيّان، وإنسانًا ولَيْلَة، على أُنَيْسِيان ولُيَيْلِيَة، ورجلا على رُوَيجل، وصِبْية وغِلمة وبَنون على أصَيْبية، وأغيلمة، وأبَيْنون، وعشية على عُشَيْشية، والقياس: مُغَيْرب، وعُشَيّ، وأنَيسين، وَلُيَيْلة، وُرجَيل، وصُبيَة، وَغليْمة، وبُنَيُّون وَعُشَيّة. وقيل إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة:

١- ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبْلى.

٢- وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء.

٣- وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس.

٤- وما قبل ألف فَعْلان الذي لا يجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتح للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شُجَيرة وحُبَيلى، وحميراء، وأجيمال، وأفيراس وسُكيران، وعُثيمان، لأنهم لم يجمعوها على فَعَالين كما جمعوا عليه سِرْحانا وسُلطانا، ولذا تقول في تصغيرهما سُرَيْحين وسُلَيْطين، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا وتكسيرًا.

ويُستثنى من التوصل إلى بِنَاءَيْ فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، بما يُتوصَّل به إلى بناء مفاعل ومفاعيل، عِدّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختَتَمة بشيء مقدّر انفصاله، والتصغير وارد على ما قبله، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: ١- من ألف تأنيث ممدود كقُرفُصاء، ٢- أو تائه كحَنْظلة، ٣- أو علامة نسب كعَبْقَريّ، ٤- أو ألف ونون زائدتين، كزعْفران وجُلْجُلان، ٥- أو علامتي تثنية، كمسلِمَيْن ومُسلِمان، ٦- أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعفَرين وجعفرون ومسلِمات، ٧- أو عَجُزَي المضاف والمَزْجِيِّ، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفِصاء، وحُنَيْظلة، وعُبَيْقريّ، وزُعَيفران، وجُلَيجلان ومُسَيْلِمَيْن أو مُسَيْلِمان، وجُعَيْفِرين أو جُعَيفرون، ومُسَيْلِمات، وأُمَيْرِئ

القيس وبُعَيْلَبَكْ، وتقول في تكسيرها: قرافص، وحناظل، وعباقر، وزعافر، وجلاجل، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيرًا بخلاف التصغير، للالتباس بتصغير المجرد منها. وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة، تثبت في التصغير، فتقول في حُبْلَى حُبَيْلى، وتُحذف السادسة والسابعة كَلُغيَّزَى: للغز، وبَرْدَرايا: لموضع، فتقول: لُغَيغِيز وبُرَيْدِر، وكذا الخامسة إن لم تسبق بمدة كقَرْقَرى: لموضع، تقول فيها قُرَيْقر، وإن سبقت بمدّة خيّرْت بين حذفها وحذف ألف التأنيث، كحبارى: لطائر، وقُرَيثا لِتمر، فتقول: حُبَيِّر أو حُبَيْرَى وَقُرَيِّث أو قُرَيْثَا.

واعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثاني الاسم المصغر ليّنًا منقلبًا عن غيره، يردّ إلى ما انقلب عنه.

سواء كان واوًامنقلبة أو ألفًا، نحو: قيمة وماء، تقول فيهما قُوَيْمَة ومُوَيه، إذ أصلهما قِوْمه ومَوه بخلاف ثاني نحو: معتدّ، فإنه غير لين، فيصغّر على مُتَيْعد و وبخلاف ثاني آدم، فإنه منقلب عن غير لين، فيقلب واوًاكالألف الزائدة من نحو: ضارب، والمجهولة من نحو: صاب وعاج، فتقول فيها: أُوَيدِم، وضُوَيرب، وصُوَيب وعُوَيْج.

وأما تصغيرهم عيدًا على عُيَيْد، مع أنه من العَوْد فشاذّ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد. أو كان ياء منقلبة واوًاأو ألفًا، كموقن وناب، تقول فيهما مُيَيْقِن، ونُيَيْب، إذ أصلها مُيْقِن ونَيْب.

أو كان همزة منقلبة ياء كذِيب، تقول فيه ذُؤَيْب.

أو كان أصله حرفًا صحيحًا غير همزة نحو: دنينير في دينار، إذ أصله

دنار، بتشديد النون.

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو: قِيَم ودِيَم.

وإن حذف بعض أصول الاسم، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاضٍ، لم يرد إليه شيء، بل تقول شويك، وقويض، بكسره آخره منونًا، رفعًا وجرًا وشُوَيْكيًا وقويضيا نصبًا وإلّا رد، نحو كُلْ وخُذْ وَعِدْ بحذف الفاء فيها، ومُذْ وَقُلْ وَبِعْ بحذف العين أعلامًا، ونحو: يد ودم، بحذف لامهما، ونحو: قِهِ وفِهِ وشِهِ، بحذف الفاء واللام، وَرَهْ بحذف العين أعلامًا أيضًا، فتقول في تصغيرها: أُكَيل وأُخَيْذ، ووُعَيد بردّ الفاء و ومُنَيْذ وقُوَيل وبُيَيْع برد العين، ويُدَي ودُميّ، برد اللام، وَوُقَيّ وَوُفَيّ وَوُشَيّ، برد الفاء واللام، ورُأَيّ، برد العين واللام.

أما العلم الثُّنَائيُّ الوضع، فإن صحّ ثانيه كبَلْ وهلْ، ضُعِّفْ أو زيدت عليه ياء، فيقال: بُلَيل أو بُلَيّ، وهُلَيل أو هُليّ، وإلّا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال في لوْ وما وكىْ أعلامًا: لَوٌّ وكَيٌّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك، وتصغّر تصغير دوٍّ وحيٍّ وماء فيقال لُوَيّ وكُيَيّ ومُوَيّ، كما يقال دُوَيّ وحُيَيّ ومُوَيه، إلا أن هذا لامه هاء، فرد إليها.

وإن صغِّر المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثيّ أصلًاوحالًا، كدار وسِنّ وأُذن وعين، أو أصلًاكيد، أو مآلًا فقط كَحُبْلَى وحمراء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسماء مطلقًا، أي ترخيمًا وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول دُوَيْرة، وسُنَينة وعيينة، وأذَينة، ويُدَيّة، حُبَيلة، وحُمَيرة، وفي غير الترخيم حُبَيلَى وحُميراء كما سلف،

وسُمية، وأصله سُمَيَيٌّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سما يسمو، حذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سَمَّيت به مذكرًا حذفت التاء فتقول سُمَيَّ، لتذكير مسمَّاه، وأما نحو: شجر وبقَر فلا يصغر بالتاء، لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنثهما، وأما عند من ذكرهما فلا إشكال، وكذا نحو: زينب وسعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زُيَينب، وسُعَيِّد بتشديد الياء.

وشذّ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحَرْب وذَوْد وَدِرْع ونَعْل ونحوهما، مع ثلاثيهما، واجتلابها، فيما زاد على الثلاثة، كوُرَيِّئة وأمَيِّمة، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقُدَيديمة، بياءين بينهما دال: الأولى للتصغير والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام، وقُدَّام.

واعلم أنّ عندهم تصغيرًا يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْل وفُعَيْعِل، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثيّ الأصول على فُعَيْل، مجرَّدًا من التاء، إن كان مسماه مذكرا، كحُمَيد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وحَمُّودة، ولا التفات إلى اللبس ثقة بالقرائن، وإلّا فبالتاء كحُبَيلة وسويدة في حبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق فيقال في تصغيرهما حَيَيْض وطُلَيْق من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتهما لغير ترخيم.

قلت: حُوَيِّض بشد الياء وطُوَيْلق، بقلب ألفهما واوًا، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعيّ فيصغر على فُعَيْعَل كقُرَيْطس وعُصَيفر في قِرطاس وعُصفور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيمًا على بُرَيْه وسُمَيْع، ولغير

ترخيم على بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، أو على أُبَيْرَه وأُسَيْمَع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تنبيهان:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير في الآحاد كرُغْفان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره رُغَيفان. فمن أراد تصغير جمع ردّه إلى مفرده وصغّره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غِلمان وجوارٍ ودراهم: غُلَيْمون أو غُلَيِّمين، وجويريات ودُرَيهمات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيُصغران، لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يصغّر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغّر من غيره إلا أربعة:

١- أفعل في التعجب.

٢- والمزجي ولو عدديًا عنده من بناه.

٣- وذا وتا ومثناهما وجمعهما.

٤- والذي والتي كذلك.

وحكمهما: أن تصغير أفعل والمزجي كالمتمكّن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، وضم كالَى ويزاد في آخر غير المثنى ألف، فتقول ذيا وتيًا، ومنه

قول رؤبة الراجز: [مشطور الرجز]

أو تحلفي بربك العليّ أنّي أبو ذيّالك الصبيّ[1]

وذيّان وتيّان وأوليّا، واللّذيّا واللّتيّا واللّذيان واللّتيان واللّذيّين مطلقًا، بفتح الياء المشددة أو كسرها، أو اللّذيُّون في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها على الخلاف بين سيبويه والأخفش، واللّتيان جمع اللّتيا، ويغني عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغّرهما الأخفش بقلب الألف واوًا، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة وتقلب الهمزة يا في اللائي، فيقال: اللّويا واللّويتا، وضم لام اللّذيا واللتيا لغة، كما في التسهيل، خلافًا للحريري في «دُرَّة الغواص». وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير في المعنى كما سبق، ولذا مُنِع عمل اسم الفاعل مصغرًا، كما منع موصوفًا.

❀ ❀ ❀

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في «ملحق ديوانه» (ص١٨٨)، و«شرح التصريح» (١/ ٢١٩)، و«الجنى الداني» (ص٤١٣)، و«لسان العرب» «ذا».

النسب

وسماه سيبويه الإضافة، وابن الحاجب النُّسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي: الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظيّ، ومعنويّ، وحُكْمِيّ:

فالأول: زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولًا إعرابه إليها، كمصريّ وشاميّ، وعراقي.

والثاني: صيرورته اسما للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك: زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصريّة.

ويحذف لتلك ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشدّدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسيّ أو للنسب كشافعي، كراهية اجتماع أربع ياءات. ويقدر حينئذٍأن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجدّدة للنسب، غيُرهما بدونها، ولهذا التقدير ثُمرةٌ تظهر في نحو: بَخَاتيّ وكراسيّ إذا سُمِّى بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظرًا لما قبل التسمية، فإن الياء من بِنْيَة الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفًا لزوال صيغة الجمع بياء النسب، وإن سُمِّيَ به مؤنث، فيكون ممنوعًا من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنويّ. والأفصح

في نحو: مرمي مما إحدى ياءيه زائدة حذفهما، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية واوًا، لكن بعد قلبها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول على الأول مرميّ، وعلى الثانية مَرْمَويّ.

ويتعين في نحو: حَيٍّ وَطَيِّ مما قعتا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واوًاكطَوِويّ وَحَيَوِيّ.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكّة مكيّ، وقول العامة خليفتيّ في خليفة، وخَلْوَتيّ في خَلْوَة لَحْن، والصواب خَلَفِيّ وخَلْوِيّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعدا مطلقًا، أو رابعة متحركًا ثاني كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كحُبارى: لطائر، أو الإلحاق كَحَبْرَكَى مُلْحَق بسفرجل: للقُرَاد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة، تقول في النسبة إليها حُبَاريّ وحَبْرَكِيّ ومصطفِيّ. والثانية ألف التأنيث خاصة كَجمزَى: للحمار السريع، تقول في النسبة إليه جَمَزِيّ، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واوًا، سواء كانت للتأنيث كَحُبلى، أو للإلحاق كعَلْقًى، اسم لنبت، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كَمَلْهًى من اللهو، تقول فيها: حُبْلِيّ أو حُبْلَوِيّ، وَعَلْقِي أو عَلْقَوِيّ، ومَلْهَيّ أو مَلْهَوِيّ. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو، نحو: حُبْلاويّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمتعدِي، أو سادسة كالمستعْلي، تقول فيهما: المعتدِيُّ والمستعليّ. أما الرابعة كالقاضي فكألف نحو: ملْهًى، تقول القاضيّ والقاضَوي، والحذف أرجح، وأما الثالثة كالشجي والشذِي فيجب قلبها واوًا، كألف نحو: فتىً وعصًى، تقول: شَجَوى وشَذَوِيّ،

كما تقول: فَتَوِيّ وعَصَوِيّ، ولا تقلب الياء واوًا إلا بعد قلبها ألفًا، ويُتَوصَل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مَرْمِيّ.

وإذا نَسَبْتَ إلى فَعِل، مكسور العين، مثلث الفاء، كنَمِر ودُئِل وَإبِل، فَتحْت عينه في النسب، تقول: نمريّ، ودُؤَلِيّ وَإبليّ، وقال بعضهم: يجوز في نحو: إبل إبقاء الكسرة اتباعًا.

الخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْن إذا أعربا بالحروف، تقول زَيديّ إلى زيدانِ وزيدُونَ. وأما من أجرى للمثنى علمًا مجرى سَلْمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول زَيْدَاني ومن أجرى الجمع المذكر مجرى غِسْلين، في لزوم الياء، والإعراب على النون منونة، يقول فيه زَيْدِينِيّ، ومن جعله كهارونَ في المنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة مع لزوم الواو، أو كعَرَبُونٍ في لزومها منونًا، أو كالماطرونَ: اسم قرية بالشأم في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجمع زَيْدُونِيّ.

أما جمع المؤنث السالم، فنحو: تَمَرات جمعًا، ينسب إلى مفرده ساكن الميم، وعَلمًا إليه مفتوحها، سواءُ حكِي أو مُنع، وذلك للفرق بين النسب إليه مفردًا وجمعًا، وأما نحو: ضَخْمات فألفه كألف حُبْلى بجامع الوصفية. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعدًا، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات، أو الشاذة كسُرادقات، تقول فيها مُسْلِميّ وسُرَادِقيّ.

ويجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو: طيِّب وهيِّن

طَيْبي وهَيْنِيّ بخلاف المفتوحة كهبيَّخ للغلام الممتلئ، ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمُهَيِّم، تقول: هَبَيَّخِيّ ومُهَيِّمي، تصغير مِهْيَام، مِفْعال من هام على وجهه: إذا ذهب من العشق، أو من هام إذا عطِش، أو مُهَوِّم، اسم فاعل من هَوَّم الرجلُ: هزّ رأسه من النُّعاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مهيوم، فيُعَلّ على مُهيم، إتباعًا لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، فيشتبه حينئذٍباسم الفاعل المكبر من هيمه الحب، فإذا نسب إلى المصغر زيدت ياء، لمنع الاشتباه، ومثله مصغر مهيم المذكور، وشذّ طائيّ في طَيئ، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية ألفًا.

ثانيهما: ياء فَعِيلة بفتح فكسر، صحيح العين غير مضعَّفها، كحنفية وحَنَفِيّ، وصحيفة وصَحَفِيّ، بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذّ سليقي، منسوبا إلى سَلِيقة في قوله: [الطويل]

ولسْتُ بِنَحْويٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ولَكِنْ سَلِيقيٌّ أَقُولُ فأُعْرِبُ[1]

كما شذ عَميرِيّ وسَلِيمي، في عَميرة كلْب وسَليمة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين عَمِيرة غير كلب، وسليمة غير الأزد.

أما معتل العين كطويلة، أو مضعفّها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَوِيليّ، وجَلِيليّ.

ثالثهما: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعّفتها، كجُهَيْنَة

(١) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/ ٣٣١)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٢٨)، و«لسان العرب» «سلق»، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥٤٣)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٤٤١).

وقُرَيْظة، تقول في النسبة إليهما: جُهَنِيّ وقُرَظِيّ بحذف التاء، ثم الياء؛ وعُيَنِيّ وقُوَمِيّ، في عُيَيْنة وقوَيْمة كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب عليها إعلال العين. وشذّ رُدَيْنِي في رُدَيْنَة، ولا يجوز الحذف في نحو: قَلِيلة، لأن العين مضعَّفة.

رابعها: واو فَعُولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غيرَ مضعّفتها كشَنُوءَة؛ تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور شَنَئِيّ، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال شَنَوِي بالواو، قال فيها شَنُوَّة، بشد الواو. وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيرُه إلى حذف الواو مع التاء فقط. وأما نحو: قَوُولة ومَلُولة، فلا حذْف فيهما غير التاء، للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فَعِيل، بفتح فكسر، يائيّ اللام أو واويها، كَغَنِيّ وعَلِيّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: غَنَوِيٌّ وعَلَوِيّ.

سادسها: ياء فُعَيل، بضم ففتح، المعتلّ اللام كقُصَيّ. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول قُصَوِيّ، فإن صحت لام فَعِيل وفُعَيل، كَعقِيل وعُقَيل، لم يحذف منهما شيء، وشذَّ في ثقيف وقُرَيش وهُذَيل: ثَقَفِي، وقُرَشِي، وهُذَلِيّ.

وحكم همزة الممدود هنا: كحكمها في التثنية، فتسلم إن كانت أصلًا، كقُرَّائِيّ في قُرَّاء، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للتأنيث كَحَمْرَاوِيّ وصَحْرَاوِيّ في حمراء وصحراء، وشذّ قلبها نونًا في صنعاني وبَهْرَانِيّ، نسبة إلى صَنْعاء اليمن وبَهْرَاء اسم قبيلة من قُضاعة وبعض العرب يقول: صَنْعاوِيّ وبَهْرَاوِيّ على الأصل.

ويُخيّرُ فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلًا من أصل ككساء، فتقول: عِلْبائي أو عِلْباويّ، وكسائيّ أو كساويّ.

ويُنْسَب إلى صدر العَلَم المركَّب إسناديًا، كَبَرَقِي، وتأبَّطيّ: في بَرَق نحرهُ، وتأَبَّط شرًا. أو مَزْجيًا كبَعْلِي ومَعْدِيّ: في بَعْلَبَكّ وَمَعْدِ يكْرِبَ. وهذا هو القياس فيه مطلقًا، سواء كان صحيح الصدر أو معتلّه؛ وبعضهم يعامل المعتلَّ معاملة المنقوص فيقول في معْدِيكرب: مَعْدَوي. وقيل: يُنْسَبُ إلى عجزه، فتقول: بَكِّيّ وكَرَبِيّ وقيل: إليهما مُزالًا تركيبهما، فتقول: بَعْلِيّ بَكِّيٌّ، ومَعْدِيّ كَرَبيّ؛ وعليه قوله: [الطويل]

تَزَوَّجْتُها رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً ... بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الأَمِيرُ من الرِّزْقِ(١)

في النسبة إلى «رامَ هُرْمُزَ» وقيل إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول بَعْلَبَكِّيّ ومعدِيكَرِبيّ. وقيل: ينتسب إلى «فَعْلَلٍ» مُنْتَحتًا منهما، تقول بَعْلَبِيّ ومَعْدكيّ، كما تقول حضْرَمِيّ في حَضْرَمَوْت.

ومثل الإسنادي أيضًا الإضافي كامرئ القيس، تقول فيه امْرئي أو مَرَئِي، والثاني أفصح عند سيبويه، وعليه قول ذي الرُّمة يهجو امرأ القيس: [الوافر]

إذا المَرَئِيُّ شَبَّ له بَنَاتٌ ... عَقَدْنَ بِرأسِهِ إبَةً وعَارَا(٢)

وقول جرير:

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/ ٣٣٢)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٧٢)، و«شرح شواهد الشافية». (ص١١٥)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٤٤٥).

(٢) البيت لذي الرمة في «ديوانه». (٢/ ١١٣٩)، و«شرح التصريح» (٢/ ٣٢٢)، و«لسان العرب» «مرأ».

يُعَدُّ النَّاسِبُون إلى تَمِيم ... بُيُوتَ المجدِ أرْبَعَة كِبارَا
ويخرُجُ منهُمُ المَرَئِي لَغْوًا ... كما أَلغَيْتَ في الدِّيَةِ الحُوَارا[١]

ويُستثنى من المركب الإضافيِّ ما كان كنية، كأبي بكر وأم كلثوم، أو معرّفًا صدره بعجزه، كابن عمر وابن الزُّبير، فإنك تَنْسُب إلى عَجُزه، فتقول: بَكْرِيّ وكُلْثُومِيّ وَعُمَرِيّ: وألحق بهما ما خِيف فيه لَبْس، كقوله في عبد مَناف مَنَافِي، وعَبْد الأشْهل أشْهَلِيّ، دفعًا للَّبس، وشذّ فيه «فَعْلَلٌ» السابق، كتَيْمَليّ وعَبْدَرِيّ ومَرْقَسِيّ، عَبْقَسِي، وعَبْشَمي: في تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس ابن حجر الكِنْدِي، وعبد القيس، وعبد شَمْس. ومن الأخير قول عبد يغُوث الحارثي: [الطويل]

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّة ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أسيرًا يمانيا[٢]

وإذا نُسِب إلى ما حُذَفَتْ لامه، فإن جبر في التثنية وجمع التصحيح بردّها، كأبٍ وأخٍ وَعَضَةٍ وسَنَةٍ، تقول فيها: أَبَوَانِ وأَخَوَانِ وعِضَوَات وسَنَواتٍ، أو عِضَهات وسَنَهَات، وجب رد المحذوف في النسب، فتقول: أبويّ وأخوِيّ وعِضَوِيّ وسَنَوِي، أو عَضَهِيّ وسَنَهِي. وإن لم يُجْبر فيهما جاز الأمران في النسب، نحو: غَدٍ وشَفَةٍ، تقول فيهما: غِدِيّ وشَفِيّ، أو غَدَوِيّ وشفويّ. إلا إن كانت عينه معتلة، فيجب جَبره، كَذَوِي في ذِي وذَات، بمعنى صاحب وصاحبة، وشَاهَي أو شَوْهِي، بسكون الواو في شاة

(١) «البيتان لذي الرمة في ديوانه» (٢/ ١٣٧٩)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٤٤٧). و«شرح المفصل» (٦/ ٨)، وليسا متواليين. وفي «الأغاني» (٧/ ٥٧)، و(١٦/ ١١٣) ما يشير إلى أنَّ ذي الرمة إنما أخذها وثالث لهما من جرير، فلنسبتهما لجرير وجه والله أعلم.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في «الأغاني» (١٦/ ٢٥٨)، و«خزانة الأدب» (٢/ ١٩٦، ٢٠٢)، و«لسان العرب» «هذر»، و«قدر»، و«شرح المفصل» (٥/ ٩٧).

أصلها: شَوْهة. ويجوز الأمران في يدٍ ودم عند من لا يُرَدّ لامهما في التثنية، ووجب الردُّ عند من يردها، فتقول على الأول: يَدِيٌّ أو يَدَوِيّ، ودَمِيّ أو دَموِيّ، وعلى الثاني: يَدَوِيّ ودَمَوِيّ لا غير.

وإذا نُسب إلى ما حُذَفت لامه، وعُوِّض عنها في تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف، حذفت تاؤه، فتقول: بَنَوِيّ وأَخَوِي في بِنْت وأخت، ويونس يقول بِنْتِيّ وأخْتِيّ، ببقاء التاء، محتجًّا بأن التاء لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلًّا كفتاة، وبأن تاءها لا تُبدل هاء في الوقف. وكل ذلك مردود بصيغة الجمع، إذ تقول فيهما: بَنَات وأَخَوَات بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لامه، كعِدَة وصِفَة، تقول فيهما عِدِيّ وصِفِيّ، وتُرَدُّ لمعتلها كشيَة تقول فيه: وشْوِي، بكسر الواو، وفتح الشين، أو وِشْيِيّ، بكسرتين بينهما شين ساكنة.

وإذا نُسِب إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لامه ولم يكن مضعَّفًا، لم يجبر برد المحذوف، كسَهٍ ومُذْ، مسمَّى بهما، فتقول منهما سَهِيّ ومُذِيّ. لا سَتَهِيّ ومُنْذِيّ، وإن كان مضعفًا كرُبَ بحذف الباء الأولى، مخفف رُبَّ إذا سمي به، فإنه يجبر برد المحذوف. فيقال رُبِّيّ، ومثل المضعَّف في وجوب الرد، معتلُّ اللام كالمُرِي، اسم فاعل أرَى، وكَيَرَى مضارع مسمَّى بهما، فتقول فيهما المُرْئيّ، واليَرْئيّ، بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء على الخلاف بين سيبويه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم إبقائها.

وإذا نَسَبْت إلى الثُّنائي وضعًا، ضَعَّفت ثانيه إن كان معتلًا فتقول في لوْ وكيْ مسمَّى بهما: لَوٌّ وكَيٌّ بالتشديد، وتقول في لا عَلَمًا: «لاء» بالمد،

وفي النسب إليها: لَوِّيٌّ وكَيْوِيّ، ولائيٌّ أو لاويّ، كما تقول في النسب إلى الدوِّ وهو الفلاة والحيّ والكساء: دَوِّيّ وحَيَوِيّ وكِسَائِي أو كِسَاوِي، وأنت في الصحيح بالخيار نحو: كمّ فتقول كَمِيّ بالتخفيف، أو كَمِّيّ بالتضعيف.

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع، كقوميّ ورهطيّ: في قوم ورهط؛ أو اسم جنس كشَجَريّ في شجر؛ أو جمع تكسير لا واحد له، كأبابيليّ في أبابيل، أو علَما كَبساتينيّ، نسبة إلى البساتين، عَلَم على قرية من ضواحي مصر، أو جاريًا مجرى العلم كأنصاريّ، أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده كأعرابيّ.

❊ ❊ ❊

خاتمة

قد يُسْتغنى عن ياء النسب غالبًا بصوغ «فاعل» مقصودًا به صاحب كذا، كطاعم، وكاس، ولابن، وتامرٍ. ومنه قول الحطيئة يهجر الزبرقان بن بدر: [البسيط]

دع المكارِمَ لا تَرْحَل لبُغيتها   واقْعُد فإنَّك أنْتَ الطَّاعِمُ الكاسي[1]

أي: ذُو طعام وكُسوة.

وقوله: [مجزوء الكامل]

وغَـرَرْتَـنـيّ وزَعـمـت أنــ   ـك لابنٌ في الصيف تَامِرْ[2]

أي: ذو لبن وتمر.

أو بصوغ «فَعَّال» بفتح الفاء، وتشديد العين، مقصودًا به الحرف، كنَجَّار وعَطَّار وبَزَّاز، أي: محترف بالنِّجارة والعِطارة والبِزازةِ، أو بصوغ «فَعِل» بفتح فكسر، كطَعم ولَبِن، أي صاحب طعام.

ومنه قوله: [مشطور الرجز]

لَسْتُ بليليّ ولكنِّي نَهِرْ   لا أدْلُجُ اللَّيْل وَلَكِن أَبْتَكِر[3]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت للحطيئة في «ديوانه» (ص٣٣»، و«أدب الكاتب» (ص٣٢٧)، و«الخصائص» (٣/ ٢٨٢)، و«الكتاب» (٣/ ٢٨)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٣٠)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٤٥٣).

(٣) الرجز بلا نسبة في «الكتاب» (٣/ ٣٨٤)، و«شرح التصريح» (٢/ ٣٣٧)، و«لسان العرب» «نهر»، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥٤١)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٤٥٥).

وتصاغ نادرًا على وزن «مِفْعال» كمِعْطار، أي ذي عِطر، و«مِفْعِيل» كفرسٍ مِحْضِير، أي ذي حُضْر، بضم فسكون، وهو الجري.

وما خرج عما تقدَّم في النسب فشاذٌ، كقولهم: رَقَبَانِيّ وشَعْرَانِيّ وفَوْقَانِيّ وتحتانيّ، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرَّقَبة، والشعْر، ولِفَوق، وتحت، ومَرْوَزِيّ في مَرْو بزيادة الزاي، وأَمَوي بفتح الهمزة في أمية بضمها، ودُهْرِيّ بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وبَدَوِيّ بحذف الألف، في البادية، وجَلُوليّ وحَرُورِيّ، بحذف الألف والهمزة، في جَلُولاء، قرية بفارس، وحرُوراء قرية بالكوفة.

❊ ❊ ❊

الباب الثالث
في أحكام تعم الاسم والفعل

فصل في حروف الزيادة وموضعها وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كفرَّح بالتشديد من فَرِح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرْدَدٍ اسم جبل بجعفر، وجَلْبَبَ بدَحْرَجَ. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو: قطَّع، أو مع الانفصال بزائد نحو: عَقَنْقَل، بمهملة وقافين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل أو بتكرير لام كذلك، نحو: جَلْبَبَ وجِلْبَاب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو: مرمريس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صَمَحْمَحْ بوزن سَفَرْجَل: للشديد الغليظ وأما مكرر الفاء وحدها كقَرقف وسُندس، أو العين المفصولة بأصل، كحَدْرد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُباعيّ كسِمْسِم، فأصليّ، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليٌ كَصَمَحْمَح وسَمَعْمَعٍ: لصغير الرأس، حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين «لكون الكلمة استوفت بما قبلها أقلَّ الأصل».

ثانيهما: مالا يكون بتكرير حرف أصليّ، وهذا لا يكون إلا من

الحروف العشرة، المجموعة في قولك: «سألتمونيها». وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرّات، فقال: [الطويل]

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ   نِهَايَةُ مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ

وقد تكون الزيادة واحدة، وثنتين، وثلاثًا، وأربعًا، ومواضعها أربعة لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة. فالواحدة قبل الفاء نحو: أصبع وأكرم، وبين الفاء والعين، نحو: كاهل وضارب، وبين العين واللام نحو: غزال وبعد اللام كحُبلى.

والزيادتان المتفرّقتان بينهما الفاء، نحو: أجادل، وبينهما العين كعاقول، وبينهما اللام نحو: قُصَيْرَى: أي الضلَع القصيرة، وبينهما الفاء والعين: نحو: إعصار، وبينهما العين واللام نحو: خَيْزَلَي، وهي مشية فيها تثاقل، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو: أَجْفَلَي للدعوة العامة. والمجتمعتان قبل الفاء، نحو: منطلق، وبين الفاء والعين، نحو: جواهر، وبين العين واللام، نحو: خُطّاف، وبعد اللام نحو: علباء.

والثلاث المتفرقات نحو: تماثيل، والمجتمعة قبل الفاء نحو: مستخرج، وبين العين واللام نحو: سَلاليم، وبعد اللام نحو: عنفوان. واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو: أُفْعُوَان.

ولّأربع المتفرقات: نحو: احميرار مصدر احمار، ولا توجد الأربع مجتمعة.

وأدلة ذلك تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء

تَضَارَبَ من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكْمه الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كَنُونَيْ سُنْبل وحَنْظل، من أسبل الزرع، وحَظِلت الإبل، أي: خرج سُنْبُل الزرع، وتأذّت الإبل من أكل الحنظل، فنونها زائدة، لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنُونَيْ نرجس، بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلِع بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة وتاءي تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتتفل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب، لانتفاء هذه الأوزان في الرُّباعيّ المجرَّد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مَثَلًا، كأيْطل بفتحتين بينهما ساكن، وإطْل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلًا، كتُتْفُل بضمتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُل كَبُرْثُن لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَتْفل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود لـ «فَعْلُل» بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل الاتحاد.

السادس: كون الحرف دالًا على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كوَرَنْتَل، بفتحات، بينهما نون ساكنة: للداهية، وشَرَنْبَث بزنته: للغليظ الكفين

والرجلين، وعَصَنْصَر بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كَجَحَنفل بزنته أيضًا، وهو الغليظ الشفة من الجَحْفَلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته مع المشتق، كهمزة أرنب وأفكَل، بفتحتين بينهما ساكن: للرِّعدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائدًا، كنوناتِ حِنْطَأْوٍ بكسر فسكون، ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكِنْتَأو بزنته، لعظيم اللحية، وَسَنْدَأو وَقِنْدَأو بزنة ما تقدم: لخفيفها.

وزاد بعضهم عاشرًا وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو: كَنَهْبُل، بفتحتين فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه، فزنته بتقدير أصالة النون: «فَعَلُّل»، وبتقدير زيادتها «فَنَعْلُل» وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

ويُحكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعِمَاد وحُبْلى، ويحكم بزيادة الواو متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم، كمحمود وبُويع، بخلاف نحو: سَوْط وَوَرَنْتل وَوَعْوَعَة.

ويحكم بزيادة الياء متى صَحِبت أكثر من أصلين، ولم تتصدَّر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمسم كيضرِبُ فعلًا، ويَرْمَع اسمًا، بخلاف نحو: بيت ويُؤْيُؤْ لطائر، ويَسْتَعُور بزنة فَعْلُلول، كعَضْرَفُوط: اسم لدويبّة.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو: مِهْد ومِرْعَز، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لان من الصوف، فإنهم قالوا: ثوب مُمَرْعز فأثبتوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافًا لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهمزة مصدّرة متى صحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأحْفَظُ فعلًا، وأفضل اسمًا مشتقًا، وإصبع اسمًا جامدًا، وأفلُس جمعًا، وكحمراء وصحراء.

ويحكم بزيادة النون متطرِّفة إن كانت مسبوقةً بألف مسبوقةٍ بأكثر من أصلين، كسكران وغَضْبَان، ومتوسطة بين أربعة أحرف، إن كانت ساكنة غير مضعفة كَغَضَنْفر وقَرَنْفَل، أو كانت من باب الانفعال، كانطلَق ومُنْطَلِق، أو بدأت المضارع.

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعل كالتّدحْرج، والتفاعل كالتعاون والافتعال كالاقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين. أو كانت التاء في التفعيل أو التفعلل، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع. وتُزاد التاء سماعًا في نحو ملكوت وجبروت ورهبوت وعنكبوت وتزاد السين سماعًا في قُدْموس بزنة عُصْفور، للإلحاق به. وزيادة الهاء واللام قليلة، ومثلوا للهاء بقولهم أهراق في أراق، وبأمهات في جمع أم ومن مثل لها بهاء السكت رُدّ عليه بكونها كلمة مستقلة.

ومثلوا للام بطَيْسَل وزَيْدَل وعَبْدَل، والأصل طيْس وهو الكثير، وزيد، وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدّ عليه بردّ هاء السكت.

فصل في همزة الوصل

همزة الوصل: هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ولا تكون في حرف غير ألْ، ومثلها أم لغة حمْير، ولا في فعل مضارع مطلقًا، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمر وأخذ، أو رُباعيّ كأكرم وأعطى، بل في الخماسيّ كانطلق واقتدر، والسُّداسيّ كاستخرج واحرنجم، وأمرهما، وأمر الثلاثيّ الساكن ثاني مضارعه لفظًا كاضرب، بخلاف نحو: هبْ وعِدْ وقُلْ.

ولا في اسم إلَّا في مصادر الخماسي والسداسي كانطلاق واستخراج في عشرة أسماء مسموعة وهي: اسمٌ، واستٌ، وابنٌ، وابنمٌ، وابنة، وامرؤٌ، وامْرَأة، واثنان، واثنتان، وايمنُ المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع

ويجب فتح همزة الوصل في أل، وضمها في نحو: انْطُلِق واستُخْرِج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة، كأُدخُل وأُكْتب، بخلاف امْشُوا واقْضُوا مما جُعِلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كاغزِي، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر في ايمن وايم، والكسر على الضم في اسم، ويجوزان مع الإشمام في نحو: اختار وانقاد مبنيين للمجهول. ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

وتُحذف لفظًا لا خطًا إن سبقت بكلام، ولفظًا وخطًا في «ابن» مسبوق بعلم، وبعده علم شرطه كونه صفة للأول، والثاني أبًا له، ما لم يقع أول السطر، وفي بسم الله الرحمن الرحيم.

قال بعض الشعراء مشيرًا إلى ذلك: [الطويل]

أفي الحق أن يُعطى ثلاثون شاعرًا ويُحرم ما دُون الرضا شاعرٌ مِثْلي

كما سامحوا عَمْرًا بواو مزيدة وضُويق بسم الله في ألف الوصل(١)

وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾؟ أبنك هذا؟ أسمك عليّ؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفًا، وقد تسهل نحو: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾.

كما تحذف همزة «ال» خطًا ولفظًا إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب، نحو: قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾. ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾. ﴿وَلَلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ﴿٤﴾﴾.

وكقول الشاعر: [البسيط]

يا لَلِّرجال عَلَيْكم حَمَلَتي حُسِبَتْ(٢)

ونحو: يا لَلْماءِ والعُشْب. ولا تحقق مطلقًا إلا في الضرورة.

كقوله: [الطويل]

---

(١) البيت لأبي سعيد الرُستمي، وهو في «زهر الآداب» للحصري (٢/ ٧٢٠).
(٢) لم أهتد لهذا الشطر ولا لقائله.

أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ[1]

***

(١) البيت لجميل بثينة في «ديوانه» (ص١٨٢)، ولابن دارة في «الأغاني» (٢١/ ٢٥٥)، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» (٧/٢٠٢)، و«شرح التصريح» (٢/٣٦٦)، و«شرح المفصل» (٩/١٩) و«المقاصد النحوية» (٤/٥٦٩)، و«شرح الأشموني» (٤/٥٦٩).

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلّة للتخفيف وبقلبه، أو إسكانه أو حذفه فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما **الإبدال**: فهو جعل مُطلق حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإعلالُ بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عَكْس، إذ يجتمعان في نحو: قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو: اصطبر وادّكر. وخرج بالمكان العِوَض، فقد يكون في غير مكان المعوَّض منه وكتاءَي عِدَة واستقامة وهمزتي ابن واسم. وقال الأشمونيّ: قد يُطلق الإبدال على ما يعُم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

١- ما يبدل إبدالًا شائعًا للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يبدل إبدالًا نادرًا، وهو ستّة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد والذال المعجمتان، كقولهم في وُكْنة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وُقْنَة، وفي أغنّ أخنّ، وفي رُبَع رُبح، وفي خَطَر غَطَر، وفي جَلْد جَضْد، وفي تلعثَم تلَعْذَم.

٢- وما يُبدل إبدالًا شائعًا لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفًا، يجمعها قولك «لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته» والضروري منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: «هَدَأْتُ مُوطيا».

٣- وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه، كقولهم في أُصَيْلان: تصغير أُصلان بالضم على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أُصَيلال، وفي اضطجع إذا نام: الْطجَع، وفي نحو: عليّ علما، في الوقف أو ما جرى مجراه: علِجّ بإبدال النون لامًا في الأول، والضاد لامًا في الثاني، والياء جيمًا في الثالث.

قال النابغة: [البسيط]

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاَلًا أُسَائِلُهَا أَعْيَت جَوَابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[١]

وقال منظور بن حبَّة الأسدي في ذئب: [الرجز]

لَمَّا رَأَى أن لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إِلَى أَرْطَأَةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[٢]

وقال آخر: [م الرجز]

خالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجّ المُطعمان اللَّحْمَ بالعَشَجّ[٣]

يريد أبا علي والعشيّ، وتسمى هذه اللغة عَجْعَجَة قُضاعة. واشترط فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلِق، مستدلًا بقول بعض أهل اليمن: [م الرجز]

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص١٤)، و«الأغاني». (١١/ ٢٧) و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٥٤)، و«الكتاب» (٢/ ٣٢١)، و«لسان العرب» «أصل»، و«المقتضب» (٤/ ٤١٤).

(٢) الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في «شرح التصريح» (٢/ ٣٦٧)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥٨٤)، وبلا نسبة في «تاج العروس» «بلا»، و«أرط» و«ضجع»، و«لسان العرب» «أبز»، و«أرط»، و«الخصائص» (١/ ٦٣، ٢٣٦).

(٣) الرجز بلا نسبة في «لسان العرب» «عجج»، و«شرح شافية ابن الحاجب». (٢/ ٢٨٧)، «شرح شواهد للشافية» (ص٢١٢)، و«الكتاب» (٤/ ١٨٢).

لا هُمَّ إِنْ كنت قبلتَ حِجَّتِجْ   فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ[(١)]

***

(١) الرجز لرجل يماني في «الدرر» (٣/ ٤٠)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥٧٠) وبلا نسبة في «لسان العرب» «نهز»، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٢٨٧)، و«مجالس ثعلب» (١/ ١٤٣).

١- الإعلال في الهمزة

١- تقلب الياء والواو همزة وجوبًا في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَماوٌ وبِنايٌ، بخلاف نحو: قال، وباع، وإداوة، وهي المِطْهرة، وهداية، لعدم التطرف، ونحو: دَلْو وظَبْي، لعدم تقدّم الألف، ونحو: آيةٍ ورايةٍ، لعدم زيادتها. وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراء، إذ أصلها حَمْرَى كَسَكرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمدّ، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.

الثاني: أن تقعا عينًا لاسم فاعل فِعْل أعلّتا فيه، نحو: قائل وبائع أصلهما قاوِل وبايع، بخلاف نحو: عَيِنَ فهو عايِن، وعَوِرَ فهو عاوِر، لأن العين لما صحت في الفعل، خوف الإلباس بعان وعار، صحت في اسم الفاعل تبعًا للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف «مَفَاعل» وشِبْهه وقد كانتا مدتين زائدتين في المفرد، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو: قَسْوَر وهو الأسد، وقساوِر، لأن الواو ليست بمدة، ومَعيشة ومعايش، لأن المدة في المفرد أصلية، وشذّ في مُصيبة مصائب، وفي مَنارة منائر بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد، وسهَّله شَبَه الأصليِّ بالزائد.

وتشاركهما في ذلك الحكم الألفُ، كرِسَالة، ورسائل، وقِلَادة، وقلائد.

الرابع: أن تقعا ثانيتي لينين بينهما ألف «مَفَاعِل» سواء كان اللِّينان ياءين، كنيائف جمع نَيِّف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين كأوائل جمع أوَّل، أو مختلفتين، كسيائد جمع سيِّد، أصله سيود، وأما قول جَنْدَل بن المُثَنَّى الطُّهَوِيِّ: [الرجز]

وكَحَّل العينين بالعَواوِرِ[1]

من غير قلب، فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء «مفاعيل»، ولذا صُحِّح.

وتختص الواو بقبلها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقًا، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو: أواصل وأواق، جمعي واصلة وواقية، ومنه قول مُهَلْهِل: [الخفيف]

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليّ وقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْك الأواقِي[2]

ونحو: الأولى أنثى الأوَّل، وكذا جمعها وهو الأوَل، بخلاف نحو: هَوَوي ونَوَوِيّ في النسبة إلى هوًى ونوًى، لعدم التصدر، وَوُوْفِيَ وَوُعِدَ مجهولين، لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازًا في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمًا لازمًا غير مشددة، كوُجوه وأُجوه،

---

(١) الرجز للعجاج في «الخصائص» (٣/ ٣٢٦)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٤٢٩)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٣/ ١٣١)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٣٧٤)، و«الكتاب» (٤/ ٣٧٠)، و«شرح الأشموني» (٤/ ٩١).

(٢) البيت للمهلهل بن ربيعة في «خزانة الأدب» (٢/ ١٦٥)، و«الدرر» (٣/ ٢٢)، و«سمط اللآلئ» (ص١١١)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٢١١). و«رصف المباني» (ص١٧٧)، و«لسان العرب» «وقى».

ووُقوت وأُقوت: في جمع وقت ووجه، وأدْوُر وأدؤُرُ، وأنْوُر وأنْؤُر: جمعيْ دار ونار، وقَئُول وصَئُول: مبالغة في قائل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب نحو: هذا دلو، وضمة التقاء الساكنين، نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، وخرج بغير مشددة، نحو: التعوُّذ والتجوُّل.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، في وشاح ووفادة ووسادة وخرج بغير وِشاح، ووِفادة ووِسادة.

وتبديل الهمزة من الياء جوازًا إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة كغائي ورائي: في النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلًا من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

❊ ❊ ❊

فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واوًا، ولا يكون ذلك إلا في بابين:

أحدهما: باب الجمع الذي على زنة «مفَاعِل» إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياء فخرج باشتراط عروض الهمزة المرَائي: في جَمْع مِرْآة، فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام، في نحو: صحائف، وعجائز ورسائل، فلا تغيرّ الهمزة فيما ذكر، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواوًا في موضع واحد. فالتي تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء، والتي تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

١- مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَايِئ، بياء مكسورة، هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه. ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خَطَائِى بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرِّفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا، فبعد المكسورة أولى، ثم قلَبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدارَى والعذارَى، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطاءًا بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

٢- ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضايي بياءين، أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو: صحائف، فصار قضائِيُ، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفًا، فصار قضاءًا، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياءً لما تقدم، فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

٣- ومثال ما لامه واو قلبت ياء في المفرد: مَطِيّة إذ أصلها مَطِيْوَة من المَطا، وهو الظهر، أو من المَطْو وهو المدّ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سيِّد وميِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطَايِوُ، قلبت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار مَطايِيُ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدّم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءَيُ، ثم الياء ألفًا، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

٤- ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة، وهي العصا، وجمعها هَرَاوَى، أصلها هَرَائِوُ. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل، فصار هرائو، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار هَرَائِيُ، ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هَرَاءَيُ، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراءَا، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واوًا، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هَرَاوَى بعد خمسة أعمال.

وشذّ من هذا الباب قوله: [الطويل]

حَتَّى أُزيروا المَنَائِيا[1]

---

(١) صدره:

فما برحت أقدامنا في مكاننا ....

والقياس المنايا، و «اللهم اغْفِرْ لي خَطَائِيِي » والقياس خطاياي، وهَدَاوَى جمع هَدِية، والقياس هدايا.

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيين في كلمة واحدة، والتي تُعَلّ هي الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى من متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى نحو: آمنت أومن إيمانًا، والأصل أأمنْت أؤمن إئمَانًا، وشذّ قراءة بعضهم: إئْلافِهِمْ، بتحقيق الهمزة الثانية.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدْغمت الأولى في الثانية، نحو: سَأَّال مبالغة في السؤآل، ولأَّال ورأاس، في النسب لبائع اللُّؤلؤ والرؤوس. وإن كانتا في موضع اللام، أبْدلت الثانية ياء مطلقًا، فتقول في مثال قِمَطْر من قرأ قِرَأى، في مثال: سَفَرجَل منه: قَرَأيَأ. وإن كانتا متحركتين فإن كانتا في الطّرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقًا. وإن لم تكن طَرَفًا وكانت مضمومة، أبدلت واوًا مطلقًا، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوًا، وإن انكسر أبدلت ياء.

ويجوز في نحو: رَأْس ولُؤْم وبِئْر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها. وفي نحو: وضوء ومجيء، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

= والبيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في «المقاصد النحوية» (١٨٨/٤) وبلا نسبة في «شرح الأشموني» (٨/٣).

٢- الإعلال في حروف العلة

قلب الألف والواو ياء

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو: مِصباح ومفتاح، تقول فيهما: مصابيح ومفاتيح، ومُصَيْبيح ومُفَيْتِيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام غُلَيِّم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطَّرف، كرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ مبنيًا للمجهول، والغازي والدّاعي؛ أو قبل تاء من التأنيث، كشجِية وأَكْسيَة وغازية وعُرَيْقِيَة: تصغير عَرْقُوَة؛ وشذّ سَوَا سِوَة: جمع سواء، أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِران، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيان.

ثانيهما: أن تقع عينًا لمصدر فعل أعلَّت فيه، وقلبها كسرة، وبعدها ألف، كصيام، وقيام وانقياد واعتياد، فخرج نحو: سِوار وسِواك، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، وَلِواذ وجوار، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذَ وجَاوَرَ، وحال حوَلّا وعاد المريض عوَادًا، لعدم الألف فيهما، وراح رَوَاحًا لعدم الكسر. وقلَّ الإعلال فيما عَدِم الألف، كقراءة بعضهم: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾.

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَت الظَّبية تَنُور نِوَارًا، بكسر النون، أي: نفرت، وشار الدابة شِوارًا بالكسر: راضها ولا ثالث لهما.

ثالثهما: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفرده إما معتلَّة، كدار وديار، وحِيلة وحِيَل، ودِيمة وَدِيَم، وقيمة وقِيَم وشذّ حوج بالواو في حاجة؛ إما شبيهة بالمعلَّة، وهي الساكنة، بشرط أن يليها في الجمع ألف كسوط وسياط، وحوْض وحياض، وروض ورياض. فإن عُدمت الألف صحت الواو.

نحو: كوز وكوزة، وشذّ ثيرة جمع ثور. وكذا إن تحركت في مفرده، كطويل وطوال، وشذّ الإعلال في قول أُنَيْف ابن زَبَّان النَّبْهانيّ الطَّائيّ [الطويل]

تبَيَّن لِي أنَّ القَماءَة ذلَّة   وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجَال طِيَالُها[1]

وتسْلم الواو أيضًا إن أعلَّت لام المفرد، كجمع ريَّان وجوّ، فيقال فيهما: رِوَاء، وجِوَاء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْب العين ياء، وقلبُ اللام همزة.

رابعهما: أن تقطع طَرَفًا، رابعة فصاعدًا بعد فتح، نحو: أَعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ، ومُعْطَيان ومُزَكَّيان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

---

(١) البيت لأنيف بن زبان في «الحماسة البصرية» (١/ ٣٥)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٣٨٥) ولأثال بن عبدة بن الطبيب في «خزانة الأدب»، وبلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/ ٣٨٩)، و«شرح الأشموني» (٤/ ١٠٥)، و«لسان العرب» «طول»، و«مجالس ثعلب» (٢/ ٤١٢)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥٨٨).

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كَسْرة، وهي ساكنة مفردة، كمِيزان، ومِيقات، فخرَج نحو: صِوان، وهو رعاء الشيء، وسِوَار، لتحرّك الواو فيهما، ونحو: اجْلِوَّاذ، وهو إسراع الإبل في السير، واعْلِوَّاط وهو التعلّق بعنق البعير بقصد الركوب، لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لامًا لِفُعْلى «بضم فسكون» وصفًا، نحو: الدُّنيا والعُليا.

وقول الحجازيين القُصْوى شاذٌّ قياسًا، فصحيح استعمالًا، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما اسْتَحْوذ والقَودَ، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصْيَا على القياس. فإن كانت «فُعْلَى» اسمًا لم تُغَيَّر كحُزْوَى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منها متأصل ذاتًا وسكونًا، نحو: سيِّد وميِّت، وطَيٌّ ولَيٌّ، مَصدَرَي طويت ولويت، فخرج نحو: يدعو ياسر، ويرمي واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو: طويل وغيور، لتحرّك السابق.

ونحو: ديوان، إذ أصله دوَّان «بشد الواو»، وبُويع، إذ أصل الواو ألف فاعَلَ، ونحو: قَوْي «بفتح فسكون» مخفف قَوِيَ «بالكسر» للتخفيف.

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط، كَضَيْوَنٍ للسِّنَّور الذكر، ويوم أَيْوَمُ: حصلت فيه شدة، وعَوى الكلب عَوْية و ورجاء بن حَيْوة.

ثامنها: أن تكون الواو لام «مَفْعول» الذي ماضيه على «فَعِل» بكسر العين، نحو: مَرْضِيّ ومَقْوِيّ عليه، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعوّ ومغزو وشذّ الإعلال في قول عبد يغوث الحارثيّ من

الجاهليين: [الطويل]

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّني أنا اللَّيْثُ مَعديا عليَّ وَعَاديا[1]

تاسعها: أن تكون لام «فُعُول» بضم الفاء جمعًا، كعِصِي وَدِلِيّ وَقِفِيّ؛ ويقل فيه التصحيح، نحو: أبُوٌّ وأخُوٌّ جمعي أب وأخ، ونُجو جمع نَجو، وهو السحاب الذي هَراق ماءه. وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كعُلُوّ وعُتُو، ويقلّ فيه الإعلال، نحو: عَتَا الشَّيخ عَتِيًا: إذا كَبر، وقسا قلبه قِسيًا.

عاشرها: أن يكون عينًا «لفُعَّل» بضم الفاء وتشديد العين، جمعًا صحيح اللام غير مفصولة منها، كصُيَّم ونُيَّم، والأكثر تصحيحه، كصُوَّم ونُوَّم. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لئلا يتوالى إعلالان، كشُوَّي، وغوَّى، جمعي شاوٍ وغاوٍ، أو فصلت من العين، نحو: صُوَّام ونُوَّام، وشذّ قول ذي الرُّمَّة [الطويل]

ألاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فما أَرَّق النُّيَّام إلا كَلاَمُها[2]

❊ ❊ ❊

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في «خزانة الأدب» (٢/ ١٠١)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٤٣٣)، وبلا نسبة في «أدب الكاتب» (ص٥٦٩-٦٠٠)، و«شرح الأشموني» (٤/ ١٢٨).

(٢) البيت لذي الرمة في «ديوانه» (ص١٠٠٣)، و«خزانة الأدب» (٣/ ٤١٩، ٤٢٠)، و«شرح الشواهد الشافية» (ص٣٨١)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (٣/ ١٤٣، ١٧٣)، و«شرح الأشموني» (٤/ ١٣٢).

قلب الألف واوًا

تقلب الألف واوًا إذا انضم ما قبلها، كبُويع وضُورِب وضُوَيْرِب.

قلب الياء واوًا

١- وتقلب الياء واوًا إن كانت ساكنة مفردة مضمومة ما قبلها في غير جمع، كمُوقِنٍ وَمُوسِر، ويُوقِنُ وَيُوسِر. فخرج بساكنة نحو: هيام، وبمفردة نحو: حُيَّض جمع حائض، و« بمضموما ما قبلها»: ما إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنًا، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبيض وهِيم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء. ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة.

٢- وكذا تقلب الياء واوًا إذا انضم ما قبلها، وكانت لام «فَعُلَ» بفتح فضم كَنَهُوَ الرجل وقَضُوَ، أو كان ما هي فيه مختومًا بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوغ من الرمي مثل مقْدُرة، فإنك تقول مَرْمُوَة، أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرمْي أيضًا مثل سَبُعَان، بفتح فضم: اسم موضع، فإنك تقول رَمُوان.

٣- وكذا تقلب واوًا إن كانت لامًا «لفَعْلَى»، بفتح الفاء، اسمًا لا صفة، كَتَقْوَى وَشَرْوَى، وهو المِثل، وفَتْوَى. «وشذَّ التصحيح في سعيا: لمكان، وَرَيًّا: للرائحة».

٤- وكذا إن كانت الياء عينًا «لفُعْلَى، بضم الفاء» اسمًا كطوبى، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعل، كطُوبى وَكُوسَى وَخُوْرَى،

مؤنثات أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأخير، فإن كانت «فُعْلَى» صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ أي: جائرة، ومِشْيَة حِيْكَى: أي: يتحرك فيهما المنكبان. وقال بعضهم: إن كانت «فُعْلَى» وصفًا: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واوًا، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فتقول: الطُّوبَى والطِّيبَي، والضُّوقَي والضِّيقي، والكوسَى والكِيسَى.

* * *

قلب الواو والياء ألفًا

تقلب الواو ألفًا بعشر شروط:

الأول: أن يتحركا.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحًا.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما.

الخامس: أن يتحرّك ما بعدهما إن كانت عينين، وألّا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جَيَل وَتَوَم «بفتح أولهما وثانيهما» مخففي جَيْأل وتَوْءَم «بفتح فسكون ففتح فيهما»، الأول اسم للضَّبُع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العِوضَ والحِيَل والسُّور، «بالكسر في الأوَّلَيْن والضم في الثالث»، وبالرابع ضربَ وَاقد وكتبَ ياسر، وبالخامس بَيَان وطويل وَخوَرْنَق: اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدهما، ورَمَيَا وغَزَوَا وفَتَيَان وعَصَوَان، لوجود الألف، وعَلَوِيّ وفَتَوِيّ، لوجود ياء النسب، المشدَّدة.

السادس: «ألا تكونا عينًا لفعل بكسر العين»، الذي الوصف منه على أفعل، كهَيِف فهو أَهْيَف، وعَوِر فهو أَعْور. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعل، فإنه يُعَلّ، كخاف وهاب.

السابع: ألا تكونا عينًا لمصدر هذا الفعل، كالهَيَف وهو ضُمور البطن، والعَوَر، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألّا تكون الواو عينًا لافتعل الدال على التشارك في الفعل كاجْتَوَروا وَاشْتَوَروا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كاخْتَان بمعنى خان، واختار بمعنى خار. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعلّت في استافوا: بمعنى تسايفوا، أي: تضاربوا بالسيوف لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألا تكون إحداهما متلوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال. فإن كانت كذلك صحت الأولى، وأُعّلت الثانية، نحو: الحَيَا والهوَى، وربّما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أيَيَة كقَصبة، تحركت الياء و وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًافصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: [الرجز]

وَإِنْ لَحِرْفَيْنِ ذا الإِعْلَالُ استُحِقّ   صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قد يَحِقّ

العاشر: ألا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث، نحو: الجَوَلان والهَيَمَان مصدرَيْ جَالَ وهَامَ، والصَّوَرَى اسم محل، والحَيَدَى: وصف للحمار الحائد عن ظلّه.

وشذّ الإعلال في ماهان وداران، والأصل: مَوَهان وَدَوران، بفتحات فيهما.

❀ ❀ ❀

فصل في فاء الافتعال وتائه

١- إذا كانت فاء الافتعال واوًا أو ياء أصلية، أبدِلت تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تصرَّف منه، نحو: اتَّعَد واتْصَل واتَّسَر، من الوعد والوصل واليُسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلًا من همزة فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو: إيتَزَر من الإزار، لأن الياء ليست أصلية، ونحو: أوتمن من الأمن، لأن الواو ليست أصلية. وشذّ في «افتعل» من الأكل اتكل.

٢- وإذا كانت فاؤه صادًا، أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في «افتعل» من الصبر: اصطبر، ولا يجوز في الفصيح الإدغام. ومن الضرب، اضطرب، بلا إدغام أيضًا، وجاء قليلًا اصلح واضرب، بقلب الثاني إلى الأوَّل ثم الإدغام، وتقول من الطُّهر «بالطاء المهملة» اطّهَّر، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين، وسكون أولهما. ومن الظلم بالمعجمة اظْطَلم، بمعجمة فمُهْمَلة. ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الظاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اطلم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضًا، فتقول: اظلم بالمعجمة. وقد رُوِي قول زُهَيْر يمدح هَرِمَ بن سنان [البسيط]

هُوَ الجَوَادُ الَّذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ   عفوًا، ويُظْلَمُ أحْيَانًا فَيَظَّلِمُ[1]

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (ص١٥٢)، و«سمط اللآلئ» (ص٤٦٧)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٤٠٣)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٤٩٣) وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (٣/ ١٨٩) و«لسان العرب» «ظنن».

فيطَّلم بتشديد المهملة، ويَظَّلِمُ بتشديد المعجمة، ويَظْطَلَم بالإظهار.

٣- وإذا كانت فاؤه دالًا، أو ذالًا، أو زايًا أبدلت تاؤه دالًا مهملة، فتقول في «افتعل» من دان: ادان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين، وسكون المثلين وسكون أولهما، ومن زجر ازدجر، بلا إدغام، من ذكر اذدكر.

ولك في هذا المثال ثلاثةُ الأوجه المتقدمة في اظطلم، فتقول أذْدَكَر وادَّكَر واذَّكر. وقُرِئ شاذًا ﴿فَهَلْ مِن مُّذَّكِرٍ﴾ بالذال المعجمة والّادغام.

وسمع إبدال تاء الافتعال صادًا مع الإدغام، وعليه قراءة ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ أي: يختصمون.

❊ ❊ ❊

فصل
إبدال الميم من الواو ومن النون

١- تُبْدل الميم من الواو وجوبًا في «فم»، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله ﷺ: **«لخلوفُ فم الصائم أطيبُ عندَ الله من ريحِ المسك»**[١]. وقول رُؤْبَة: [م الرجز]

يُصْبِحُ ظمآنَ وفي البَحْرِ فَمُهُ[٢]

٢- ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ۝١٢﴾ وقوله: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾. وأبدلت الميم من النون شذوذًا في قول رُؤْبة: [م الرجز]

يا هَالَ ذاتَ المنْطِقِ التَّمْتَام وكفِّك المخضَّبِ البَنَام[٣]

أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أَسْودُ قاتِنٌ: أي قاتم، بإبدال الميم نونًا.

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٩٤).
(٢) صدره:

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

والرجز لرؤبة في «ديوانه» (ص١٥٩)، و«الحيوان» (٣/ ٢٦٥)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦٠)، و«الدرر» (١/ ١١٤)، و«المقاصد النحوية» (١/ ١٣٩).
(٣) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (ص١٨٣)، و«شرح التصريح» (٢/ ٣٩٢) و«شرح شافية ابن الحاجب» (٣/ ٢١٦).

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتلّ إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقُولُ ويَبيع، أصلهما يَقْوُل كيَنْصُر، ويَبْيع كيضْرب، وإلا قلبَ حرفًا يجانسها كيَخاف ويُخيف، أصلهما يَخْوَف كيعْلَم، ويُخْوِف كيُكْرم.

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلًا، كبايع، وَعَوَّقَ، وَبَيَّنَ، بالتشديد فيهما كما يمتنع أيضًا إن كان فعل تعجب، نحو: ما أبيَنَه وأقومَه: أو كان مضعَّفًا، نحو: ابيضّ واسودّ، أو معتل اللام نحو: أَحْوَى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: الفعل المعتل عينًا كما مُثِّل.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزنًا فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول كمَقام ومَعاش، أصلهما: مَقْوَم وَمَعْيَش على زنة مَذْهب، فنقلوا وقلبوا. وأما مَدْيَن وَمَرْيَم فشاذَّان، والقياس: مَدَان وَمَرَام؛ وعند المبرد لا شذوذ، لأنّه يُشْترط في مَفْعَل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال. والثاني كأن تَبْني من البيع أو القول اسمًا على زنة «تِحْلِئ» بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشر الذي على الأديم، مما يلي منبِت الشعر، فإنك تقول تِبِيع وتِقِيل، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء، فيهما، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو: أبيض وأسود، أو خالفه فيهما نحو: مِخْيط، وجب التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو: إقوام واستقوام

ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خِلاف، والصحيح أنها الثانية، لقربها من الآخِر، ويُؤتي بالتاء عوضًا عنها، فيقال إقامة واستقامة، وقد تُحْذَف كأجاب إجابًا، وخصوصًا عند الإضافة، نحو: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، ويقتصر فيه على ما سُمع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو: أَعْول إعوالًا، واستحوذ استِحْواذا، وهو إذن سماعيّ أيضًا.

الرابع: صيغة «مفْعُول» كمقُول ومَبِيع، بحذف أحد المدَّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني، لئلا تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائيّ، وبنو تميم تصحح اليائيّ، فيقولون مَبْيوع ومَدْيون ومَخْيوط، وعليه قول العبَّاس بن مِرْداس السُّلَمِيّ: [الكامل]

قد كان قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا ... وَإِخالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ(١)

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مَدْيُون لفلان.

وربما صَحَّح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو، فقد سُمِع ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْوول، ومِسْك مَدْوُوف، أي مبلول.



(١) هو للعباس بن مرداس، في «ديوانه» (ص١٠٨)، و«الحيوان» (١٤٢/٢)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٣٨٧)، وبلا نسبة في «المقتضب» (١٠٢/١).

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسيّ، وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين؛ وغير قياسيّ، وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطًا.

فالقياسيّ يدخل في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثيّ، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن «أَفْعَلَ» فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه ووصْفَيْه، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمل غيره عليه، نحو: أكرَمَ ويُكْرِم ونُكْرِم وتُكْرم ومُكْرم ومُكْرِم؛ وشذّ قولُه: [م الرجز]

فـإنَّـه أَهْـلٌ لأنْ يُـؤَكْـرَمـا[1]

فلو أبْدِلت همزة «أفْعَلَ» هاء، كهَرَاقَ في أراق، أو عينا كعَنْهَلَ الإبلَ: لغة في أنْهَلَهَا، أي: سقاها نَهَلا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» (٢/ ٣١٦)، و«الدرر» (٦/ ٣١٩)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ١٣٩)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٥٨)، و«المقتضب» (٢/ ٩٨)، و«لسان العرب» «رنب».

جميعِ تصاريفهما.

وأما المسألةُ الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجع إليها إن شئت.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عنده إسناده للضمير المتحرك ثلاثةُ أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كظَلِلت بالإتمام، وظِلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وَظَلْت، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعيّن الإتمام، نحو: أقررت، وشذّ أَحَسْتُ في أَحْسَسْتُ، كما يتعيّن الإتمام لو كان ثلاثيًا مفتوح العين، نحو: حلَلْتُ، وشذّ هَمْتُ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأوّلان فقط، نحو: يَقْرِرْنَ وَيَقِرْنَ، واقْرِرْنَ وَقِرْنَ، لأنه لما اجتمع مثلان وأوّلهما مكسور، حسُن الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿وَقِرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾، فإن كان أولُ المثلين مفتوحًا كما في لغة قرِرت أقرُّ بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾.

وأما القسم الثاني من القياسيّ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقلّ إن شاء الله.

وأما غير القياسيّ فكحذف الياء من نحو: يدٍ ودم، أصلهما، يَدَيٌ وَدَمَيٌ، والواو من نحو: اسم وابن وَشَفَة، أصلهما: سِمْوٌ وبَنَوٌ وَشَفَوٌ، والهاء من نحو: است أصله سَتَهٌ، والتاء من نحو: اسْطَاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدّال وشدّها. والأولى عبارة الكُوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عَبَّر سيبويه. وهو لغةً: الإدخال. واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتّحرك، من مَخْرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف، ماعدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١- فمن الممتنع ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني، نحو: ظَلِلْت، أو عُكِس وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿ماليه ۞ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾، لأن الوقف مَنْوِيّ، وقد أدغمهما وَرْش على ضعف، أو كان مَدّة في الآخر، كيدعو واقد، ويعطي ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقرَأْ أحد. والحقُّ أن الإدغام هنا رديء، أو تحركا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كَقَرْدَدٍ وَجَلْبَبَ، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو: دُرَر كما سيأتي.

٢- ويجب إذا سَكَن أولُ المثلين وتحرّك الثاني، ولم يكن الأول مدًّا ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو: جدّ وحظّ وسَأّل ورأّس، بزنة فَعّال وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطًا.

أحدها: أن يكونا في كلمة واحدة كمدّ ومَلّ وحُبَّ، أصلها مَدَدَ بالفتحِ، ومَلَلَ بالكسر، وحَبُبَ بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون

الإدغام جائزًا، نحو: «جَعَل لكم».

ثانيهما: ألا يتصدر أحدهما كدَدَن، وهو: اللهو.

ثالثهما: ألّا يتَّصل بمدغم كَجُسَّسٍ جمع جاسّ.

رابعها: ألّا يكونا في وزن مُلحق بغيره كقَرْدَد: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وجَلْبَبَ فإنه ملحق بدحرجَ، واقعنسَسَ فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألا يكونا في اسم على وَزْنِ «فَعَل» بفتحتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعُلٍ» بضمتين كذُلُل جمع ذَلول: ضد الصعْب، أو «فِعَل» بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» بضم ففتح كدرر جمع درة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقًا، أو كان في اسم على زنة فَعَل، أو فُعُل، أو فِعَل أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألّا تكون حركة إحداهما عارضة، كاخْصُصْ أَبِي واكْفُفِ الشرَّ.

العاشر: ألّا يكونا ياءين لازمًا تحريك ثانيهما، كحيِيَ وَعَيِيَ.

الحادي عشر: ألا يكونا تاءين في «افتعل» كاستتر، واقتتل.

٣- وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك كما يجوز أيضًا في ثلاث أخر:

إحداها: أُولَى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تَتَجَلَّى وتتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق،

خلافًا لابن هشام في توضيحه، حيثُ رَدّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنّهما حُجَّة في اللغة العربيّة، تقول في إدغام نحو: استَتَر واقتتل سَتّر وقَتّل يُسَتّر ستارًا، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسيّ، بخلاف نحو: سَتّر بالتضعيف كفعَّل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو: تَتَجَلّى، وتَتَعلم: أتَّجَلى، وَأَتَّعَلّمُ.

وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذَفْتَ إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، و﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾. وقد تُحْذَفُ النون الثانية من المضارع أيضًا، وعليه قراءة عاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أصله نُنَجِّي بفتح الثاني.

ثانيهما وثالثهما: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنيّ عليه نحو: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ يُقْرَأُ بالفكّ، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو: قوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ قول جرير يهجو الراعيَ التُّميريَّ الشاعر: [الوافر]

فَغُضَّ الطرْفَ إنّك من نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا[1]

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف. والتزموا فكّ «أَفْعَل» في التعجُّب، نحو: أَحْبِبْ بزيد، وأَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجه المُتقِينَ، وَإدغامَ هَلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتحَ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو: رُدَّ وشُدّ، من الضمّ للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء

---

(١) البيت لجرير في «ديوانه» (ص٢١٨)، و«خزانة الأدب» (١/ ٧٢، ٧٤)، (٩/ ٥٤٢)، و«الدرر» (٦/ ٣٢٢)، و«شرح المفصل» (٩/ ١٢٨)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (ص٢٤٤) و«الكتاب» (٣/ ٥٣٣)، و«المقتضب» (١/ ١٨٥).

الساكنين، فهما مُستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة، لأنه في الحقيقة ماض، وفي الثاني على لغة تميم، لأنه عندهم فعل أمر غير متصرِّف تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمُ فِعْلُ أمر لا يحلقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾. ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾.

❀ ❀ ❀

تنبيه

إذا وَلِيَ المدغَمَ حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو: رَدُّوا وَرُدِّي وَرُدَّا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألف وَلِيْتَه، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافًا لثعلب.

وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومي الفاء، نحو: ردَّ القوم. ولم يَغُضَّ الطرْفَ.

فإذا كانا مفتوحي الفاء أو مكسوريها نحو: عَضَّ وَفَرَّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكُوفيين وإذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرِّك وجب فكُّ الإدغام، نحو: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾.

وقد يُفَكُّ شذوذًا في غير ذلك، نحو: أَلِل السِّقاء: أي: تَغيَّرت رائحته، وفي الضرورة، نحو: قول أبي النجم العِجْليّ: [الرّجز]

الحمدُ لله العَلِّي الأجْلَلِ[1]

* * *

(١) الرجز لأبي النجم في «خزانة الأدب» (٢/ ٣٩٠)، و«لسان العرب» «جلل» وبلا نسبة في «الخصائص» (٣/ ٨٧)، و«المقتضب» (١/ ١٤٢).

فصل في إدغام المتقاربين

١- حيث إنّ التقاربَ ينقسم إلى تقارب في المَخْرج، وتقارب في الصفة، لزم أن نُبين أوّلًا مخرج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول: مخارج الحروف أربعةَ عَشَرَ تقريبًا:

١- أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.

٢- ووسَطُه: الحاء، والعين المهملتين.

٣- وأدناه: للخاء والغين المعجمتين.

٤- وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.

٥- ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.

٦- وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.

٧- وما دون طرَفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحَنك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجًا.

٨- وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.

٩- وللنُّون ما يليه من الخَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

١٠- وللطاء والدال المهملتين والتاء المثناة طرفُه، مع أصول الثنايا العليا وهي الأسنان المتقدمة، ثِنْتان من أعلى، وثنتان من أسفل.

١١- وطرفه مع الثنايا للصاد، والزاي، والسين.

١٢- وطرفه مع طرف الثنايا: للظاء، والذال، والثاء المثلثة.

١٣- وباطن الشفة السُّفْلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.

١٤- وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

وصفاتها: جَهْر، وهَمْس، ورَخاوة، وشدّة، وتوسُّطٌ بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستِفال، وذَلاقة، وإصمات، وصَفير، ولِين.

١- فالمجهور: ما ينحصر جَرْي النَّفَس مع تحرّكه لقوَّته، وقوَّة الاعتماد عليه في مَخْرجه، فلا يخرج إلّا بصوت قَوِيّ، يمنع النَّفَس من الجري معه.

٢- والمهموس: بخلافه، وحروفه في قوله: «فَحَثَّهُ شَخص سكَتَ». وما عداها فهو المجهور.

٣- والشديد: ما ينحصر جرْي الصوت عند إسكانه. وأحرفه: «أَجِدُكَ قَطَّبْتَ». ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القَلْقَلة، إذا كانت ساكنة، وهي «قُطْبُ جَدْ».

٤- والرَّخو: ضدّه. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: «لِمَ يروعنا».

٥- والمطبَق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحَنك، وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

٦- والمنفتح: بخلافه.

٧- والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحَنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين المعجمتان، والقاف.

٨- والمُستَفِلُ: ما عداها.

٩- والذَّلاقة: الفصاحة والخِفّة في الكلام. وحروفها «مُرْ بِنَفَل». ولخفة أحرفها لا يخلو رُباعيّ أو خُماسيّ لثقلهما من أحدها إلا نادرًا، كالعسجد وهو الذهب، والزَّهْزَة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضَّحِك.

١٠- والمُصْمَتة: ما عداها.

١١- وأحرف الصَّفِير: الزاي، والسين، والصاد.

١٢- وأحرف اللين: الألف، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قلْب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو: ادَّكَرَ وَاذَّكَر.

ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون، وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء، نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾. وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بِغُنّة: وهي أحرف «ينمو»، واثنان بلا غُنّة، وهما اللام والراء. وتقلب ميمًا مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع البَاقي، فلها خمس حالات:

والامتناع في إدغام أحرف «ضَوِيَ مِشْفَر» فيما يقاربها، لأن استطالة

الضاد، ولين الياء والواو، وغُنة الميم، وتَفَشِّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو: سيِّد ومَهْدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو: إدغام النون المتحركة في حرف من حروف «يرملون»، ونحو: الياء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول سكَت ثَّابِت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبث تاجر أو دارم... الخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.

* * *

التقاء الساكنين

١- إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إمّا بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حدِّه، كما سيأتي: فيجب إن كانا في كلمة حذفُ الأول لفظًا وخطًا إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءًا من الكلمة أو كالجزء منها، نحو: قُلْ، وَبعْ، وَخَفْ، ونحو: أنتم تغزُون وتقضُون، ولَتَرْمُنَّ ولتَغْزُنَّ يا رجال. وأنت ترمِين وتغْزينَ، ولتَرْمِنَّ ولَتَغزِنَّ يا هند ويُحذف لفظًا لا خطًّا إن كانا في كلمتين، وكان الأوّل مدة أيضًا، نحو: يغزو الجيش، ويرمي الرجل، «**وركْعَتا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيا وما فِيها**»، ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين: **أحدهما**: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تحذف إذا وليها ساكن كما تقدّم.

ثانيهما: تنوين العلَم الموصوف بابنٍ مضافٍ إلى علَم، نحو: محمدُ بن عبد الله والتحريك إمّا بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإما بالضم وجوبًا عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضَعَّف المتصل به هاء الغائب، ومضارعُه المجزوم، نحو: رُدَّهُ، ولم يَرُدَّه؛ والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضًا، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾، و﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ ويترجح الضم على الكسر في واو

الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو: اخشوا الله، ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو: بهِمُ اليوم، وفيما ضمُّ التالي لثانيهما أصلي، وإن كسر للمناسبة، نحو: قالتِ اخرج، وقالت اغزي، و﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم﴾.

وإما بالفتح وجوبًا وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو: قالتا، وفي نون من الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو: مِنَ الله، ومن الكتاب، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو: من ابْنِك، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائب، نحو: رُدّها ولم يرُدّها.

وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضًا، كما تقدم في الإدغام. ويترجح الفتح على الكسر في نحو: ﴿الٓمٓ﴾ ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

٢- ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغمًا في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، ومادّة، ودابّة، وخُوَيْصَّة. وتُمُوْدَّ الحبل.

الثاني: ما قصد سرده من الكلمات، نحو: جِيْمْ مِيْمْ، قافْ وَاوْ، وهكذا.

الثالث: ما وُقف عليه من الكلمات، نحو: قالْ، وزيْدْ، وثوْبْ، وبكْرْ، وعَمْرْو، إلّا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهريًا فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلسة جدًّا وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقيّ، لإمكانه وإن ثَقُلَ وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدين، ثم اللَّينان بلا مدّ، كثَوْب، وبيْت.

***

الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح والإضجاع

هي لغةً: مصدر أمَلْت الشيء إمالة: عَدَلْت به إلى غير الجهة التي هو فيها، واصطلاحًا: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك، كنعمِة وبِسَحِر.

أصحابها: بنو تميم، وأسَد، وقَيس، وعامة نجد؛ ولا يميل الحجازيون إلا قليلًا.

ولها أسباب وموانع. فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقية، كالفَتى، واشتَرَى؛ أو تقديرًا، كفتاة لتقدير انفصال تاء التأنيث، لا نحو: باب، لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلُفها في بعض التصاريف، كألف مَلْهًى، وأرْطًى، وحُبْلَى، وغَزَا وتَلاَ، وسَجَى، لقولهم في تثنيتها: ملْهيان، وأرْطَيَان، وحُبْلَيَان، وفي بناء الباقي للمجهول: غُزِيَ، وَتُلِيَ، وَسُجِيَ.

ثالثها: كون الألف مبدلة من غير فِعل يئول عند إسناده للتاء إلى لفظ قلت بالكسر، كباع وكال وهاب وكاد ومات، إذ تقول: بعتُ، وكلت، وهبت، وكدت، ومتُّ، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو: طال.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايَعْته وسايَرْته.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو: عِيان وشَيْبان، ودخلت بيْتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالِم، أو بعدها منفصلةً منها بحرف: ككِتاب، أو بحرفين كلاهما متحرِّك، وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضربَها، دون هو يضربُها، أو أولهما ساكن كشِمْلال، أو بهذين وبالهاء كدِرْهَماك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدِّم كإمالة والضُّحى، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سجى وقَلَى، لأن ألف الضُّحى لا تمال إذ هي منقلبة عن واو.

ويمنعها شيئان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قلبها كراشد، أو بعدها نحو: هذا الْجِدار، وبنيت الْجِدَار، وبعضهم جعل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة. وألا يُجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾.

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألّا يكون مكسورًا. فخرج نحو: طِلاَب وغلاب وخِيَام. وأن يكون متصلًا بالألف، أو منفصلًا عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألّا يكون ساكنًا بعد كسرة، فخرج نحو: مِصباح وإصلاح ومِطواع. وألّا يكون هناك راء مكسورة مجاروة فخرج نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾

ويشترط في المتأخرين الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كساخِر وخاطِب، وكنافخ وناعِق، وكمواثيق ومناشيط.

❀❀❀

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفّها المانع ألّا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفًا مقلبة عن ياء كطاب فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة، والثانية الياء التي انقلبت ألفًا، لأن السبب المقدر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها: نحو غانم وبايع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أُميلَ نحو: طابَ وخافَ، مع تقدُّم حرف الاستعلاء، وحاق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المُمال في كلمة، لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء؛ فلا يمال نحو: لزيد مال، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقًا، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قويّ، فلا تُمال ألف كتاب، من نحو: كتاب قاسم، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلًا.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدَّمت. وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تمال فتحة إلّا، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضي في كلّ، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستَثْنَوْا في ذلك ضميري «ها» و«نا» فقد أمالوها عند سبق الكسرة أو

الياء، لكثرة استعمالها.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء وكونهما متصلين، نحو: مِن الكبر، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: من عمرو بخلاف نحو: أعوذ بالله مِنَ الغِيَر، ومن قبح السِّيَر، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التأنيث في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التأنيث، لاتفاقهما في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطرف، والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكوت نحو: كِتابِيَهْ، ومنعها بعضهم، وهو الأصحّ.

***

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مرَّنه على كذا، مأخوذ من قولهم مَرَنَ على الشيء مُرونًا ومَرَانة: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيرًا ما يقولون: المطلوب أن تَبْنى من كذا لفظًا بزنة كذا، فيجب أن نبحث أوّلًا عن معنى هذه العبارة، حتى يعملَ سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلًا ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس، من القلب، أو الحذف، أو الإدغام مثلًا، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلًا، فلا خلاف في أن يزاد مثله في الفرع إلّا إذا كان الحرف الزائد عوضًا عن حرف في الأصل، كما في نحو: اسم، فإن همزة الوصل فيه عَوض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثالًا بزنة إيَسَ قلنا رَضِبَ.

وإنْ وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلًا، عمل به، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقلَ، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وُجد في الأصل سبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلَب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أقَاتِل.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زِنة شَرَنْبَث، فيقال ضَرَنْبَب مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو: جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم.

❀ ❀ ❀

تطبيق

١- إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلت فيه «بَنْيَع وقَنْوَل» بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت: قَوَّل وبَيَّع، فيلتبسان بمضعَّفي. قال وباع.

٢- وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن «قِنْفَخْرْ بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة» قلت قِنْوَلّ وبِنْيَعّ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذارًا من أن يلتبس بنحو: عِلْكّدّ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى: أهو مثله، أو مثل قِنْفَخْرْ وأدغم: ولا يجوز أن تصوغ من نحو: كَسَرَ وجَعَلَ على وزن جَحَنْفَل، فلا تقول كسَنْرَر ولا جَعَنْلَل، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن أدغمت التبس بنحو: سَفَرْجَل، فيظن أنه خماسيّ الأصول.

٣- وإذا قيل كيف تَبني من نحو: ضرَّب مضعَّف العين على زنة مُحَوِيّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت مُضَرِّبِيّ لا مُضَرَبِيّ. وذلك أن لفظ مُحَوِيّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حَيَّي بثلاث ياءات، أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُحَوِيّ قبل النسب مُحَيِّي بثلاث ياءات، على وزن مُطرِّز فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو: المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واوًا، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُحَوِيًا، وحيث أن هذه الأسباب الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مَضَرِّبِيّ نُطِقَ به

على حاله، أي: على زنة مُحَوِيٍّ لو لم يحصل فيه تغيير.

٤- وإذا قيل: صغ من «آءة» اسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُسطار: اسم للخمر، قلت: مُسْتآة لا مُسْآة، لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله مُسْتَطَار، من «ط ي ر»، ولو قدر أنه من «س ط ر» لقيل مُؤْواء.

٥- وإذا قيل كيف تَبْني من «وَأَيْت» بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففًا مجموعًا جمع سلامة، مضافًا إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه «أَوِيَّ» بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أوَّلًا تبنى من وأى بزنة كوكب فتقول: «وَوْأَي» ثم يعلّ إعلال فتًى، فيقال وَوْأَىً. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: «وَوًى» بزنة فتًى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أوًى، وجوَّز بعضهم القلب عدم القلب فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أَوَوْنَ كفَتَوْنَ. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أَوَوْيَ، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أَوِيَّ.

٦- وإذا قيل كيف تبني من «وأيت» بزنة أُبْلُم، وهو خوص المُقْل، قلت فيه «أُوْءٍ» بضم أوله، وذلك لأن أصله أُوْؤُيٌ، ثم أعل إعلال قاضٍ، فصار أُوْءٍ.

٧- وإذا قيل صُغ من «أَوَيْتَ» بزنة أُبْلُم؟ قلت فيه «أُوٍّ». أصله: «أؤوي» قلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغم المثلان. ثم أعل إعلال قاض فصار أُوٍّ.

٨- وإذا قيل كيف تبنى من «وَأَيْتُ» بزنة إوَزَّة؟ قلت «إيئاة» بهمزة فياء فهمزة. وذلك لأن أصل إوزّة: إِوْزَزَة، فحينئذ يكون أصل إيئاة: إِوْأَيَة

بهمزة مكسورة، فواو ساكنة، فهمزة مفتوحة، فياء مفتوحة. قلبت واوه ياء، لوقوعها إثر كسرة، فصار إِيْأيَة، ثم قلبت الياء ثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارإيئاة كسِعلاة.

٩- وإذا بنيت من «أوَيت» مثل إوزة قلت «إيَّاة» بهمزة مكسورة مشددة وذلك لأن أصله إئْوَيَة. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمتا. وحينئذٍ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيَّاه.

١٠- وإذا قيل كيف تَبْني من: قال وباع بزنة «عَنْكبوت»؟ قلت: بَيْعَمُوت وقَوْلَلوت، لا بَنْيَعُوت وقَنْوَلُوت، لأن الصحيح أن النون لا تزاد ثانية ساكنة إلّا بضَعْف.

١١- وإذا قيل كيف تبنى من «بِعْتُ» على زنة اطمأن؟ قلت «ابيْعَعّ» بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى

١٢- وإذا قيل كيف تبني من قال على زنة «اغْدَوْدَن» مبنيًا للمعلوم؟ قلت «اقْوَوَّلَ»، بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوبًا.

١٣- وإذا قيل كيف تبني من قال وباع بزنة «اغْدُودِنَ» مبنيًا للمجهول؟ قلت اقْوُوول وابْيُويع بلا إدغام وجوبًا، لأن في الواو الثانية في اقْوُوْوِل، والواو في ابيويع حرفا مدّ زائدان، فلا إدغام فيهما.

١٤- وإذا قيل كيف تبني من «قَوِيَ» بزنة «بيقور» وهو اسم جمع البقرة؟ قلت فيه «قَيُّوٌّ» بياء مشددة مضمونة، فواو مشددة. والأصل: «قَيْوُوْوٌ»

قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرًفا، لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مبْيوع، لأن العين لا تعلُّ إذا كانت هي واللام حرْفي علة، سواء أُعلَّت اللام كما في «قَوِيَ» أو لم تعلّ كما في هَوِيَ.

وعلى هذا القياس يكون التمرين.

❀ ❀ ❀

الوقف

١- هو قطع النطق عند آخر الكلمة. ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل. ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر. وهو إما اختياريّ «بالياء المثناة من تحت»، أي: قُصَدَ لذاته، أو اضطراريّ عند قطع النَّفَس، أو اختباريّ «بالموحدة»، أي قُصِد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو: بِمَ و «ألا يا سجدوا، أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين»، أولا؟ والأول إما استثباتي وهو ما وقع في الاستثبات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: مَنُو، وأيُّونْ؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكاريّ لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذُكِر. وحينئذٍ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين، وتعينت الياء مدة نحو: أزَيدُنيه بضم الدال، وأزيدَنيه بفتحها وأزيدِنِيه بكسرها، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيدٌ أو رأيتُ زيدًا، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو: أعُمَروه وأعمرَاه وأحذاميه، لمن قال: جاء عُمَرُ، ورأيتُ عُمَر، ومررت بِحَذَامِ. وإما تذكُّرِيّ، وهو المقصود به تذكري باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمَدّة مجانسة لحركة آخرها، كقالا، ويقولُوا، وفي الدَّاري. وإما ترنميٌّ كالوقوف في قول جَرير: [الوافر]

أقِـلِّـي الـلَّـوْمَ عـاذِلَ والـعـتـابَـنْ[1]

(١) البيت لجرير في «ديوانه»، و«خزانة الأدب» (١/ ٦٩) وهو مهم، و«الدرر» (٥/ ١٧٦)، (٦/ ٢٣٣)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٣٤٩) و«المقاصد النحوية» (١/ =

وأما غير ذلك وهو المقصود هنا.

٢- والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع نظمها بعضهم فقال: [البسيط]

نَقْلٌ وحَذْفٌ وإسْكَانٌ ويَتْبَعُها التَّضْعِيفُ وَالرَّوْمُ والْإشْمَامُ والْبَدَلُ

فيُبدَل تنوين الاسم بعد فتحه ألفًا، كرأيتُ زيدًا، وفتى، ونحو: ويْهًا وإيْهًا بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا، ويردّ ما حُذِفَ لأجلها في الوقف كما تقدّم، وشبّهوا «إذنْ» بالمنوّن، فأبدلوا نونها ألفًا في الوقف مطلقًا، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقًا، لشبهها بأنْ ولنْ، وبعضهم يقف عليها بالألف إن أُلغِيت، وبالنون إن أعْمِلت.

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ومطلقًا عند ربيعة. وأما الأزد فتقبله واوًا بعد الضم، وياء بعد الكسر فيقولون: جاء زيدُو، ومررت بزيدِي، وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته أي: مَدَّته، بعد غير الفتح، نحو: بهْ ولهْ، إلّا في الضرورة كقول رُؤبة: [الرّجز]

وَمَـهْـمَـهٍ مُـغْـبَـرَّةٍ أَرْجَـاؤُهُ كـأَنَّ لَـوْنَ أرْضِـهِ سـمَـاؤُهُ[1]

بخلاف نحو: بِها ومِنْها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: «وبالكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ».

أراد: بها، فحذف الألف، وسكن الهاءَ، بعد نقل حركتها إلى ما

=٩١)، و«لسان العرب»«خنا».

(١) الرجز لرؤبة في «ديوانه»(ص٣) وهما فيه بلفظ:

وبـلـد عـامـيـة أعـمـاؤه كـأن لـون أرضـه سـمـاؤه

قبلها.

وإذا وُقف على المنقوص ثبتت ياؤه، إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سَميت بمضارع نحو: وَفى: تقول هذا يَفي، أو كان محذوف العين، كما إذا سمّيت باسم الفاعل من رأى، فإنك تقول هذا مُري؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافًا وكان إذا منصوبًا منوَّنًا نحو: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا﴾ أو غير منون مقرونًا بأل، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف ولكن يترجح في المنّون الحذف، نحو: هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ وفي غير المنون يترجَّح الإثبات، كهذا القاضِي، ومررت بالمنادِي، وقرأ الجمهور: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾.

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون، نحو: فاطمهْ، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الرَّوْم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفيّ، ومنعه الفَرَّاءُ فيها، أو الإشمام، وهو ضَمُّ الشّفَتين والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوتٍ، ويختص بالمضموم، ولا يُدْركه إلّا البصير؛ أو التّضعيف، نحو: هذا خالدّ، وهو يضربّ، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سَعْدية. وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كرِشاء، ولا ياء كالراعي، ولا واوًا كيغزو، ولا ألفًا كيخشى، ولا واقعًا إثر سكون كزيد وبكر أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾، بكسر الباء و وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكنا غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وألّا تكون الحركة فتحة، وألّا يؤدِّيَ النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو: جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو: إنسان ويشدّ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول ويبيعُ، لاستثقال

الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو: : هذا عِلْم، لأنه لا يوجد فِعُل بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ وإن كانت الحركة فتحة، وفي نحو: هذا رِدُءْ، وإن أدى إلى عدم النظير، لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها.

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف، كَثُمَّتْ وَرُبَّتْ، أو في فعل: كقامت، أو اسم ساكن صحيح، كأخْتْ وَبِنْتْ. وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء، إن كان قبها حركة كَثَمَرَهْ وشَجَرَهْ، أو ساكن معتلّ كصلاهْ ومسلماتْ، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقًا أو تقديرًا، وفي اسمه كمسلمات وَأَذْرِعاتْ وهيْهاتْ، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيَةٍ كقَلْقَلَة، سمِّي بها الفعل، ونحو: أُولاتْ. ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الإخوهْ والأخواهْ، وقولهم: «دَفْنُ البناهْ، من المكْرُماهْ»، وقُرِئَ هَيْهَاهْ. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾ وقوله: [الرّجز]

كانَت نفُوسُ القوم عِنْدَ الغَلْصَمَتْ   وكادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَت[1]

ويُوقف بهاء السكت جَوازًا على الفعل المعلّ لامًا بحذف آخره، نحو: لم يغْزُهْ ولم تَرْمِهْ، ولم يَخْشَهْ. وتجب الهاء إن بقيَ على حرف واحد، نحو: قِهْ، وعِهْ وقال بعضهم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: لم يَقِهْ، ولم يعِه. ورُدَّ بـ ﴿لَمْ أَكُ﴾ و«تق»، بدون هاء عند إرادة الوقف.

---

(١) الرجز لأبي النجم في «مجالس ثعلب» (١/ ٣٢٦)، «خزانة الأدب» (٤/ ١٧٧)، (٧/ ٣٣٣)، و«الدرر» (٦/ ٣٠٥).

ويترجّح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو: لِمَهْ، وعَمَّهْ.

ويجب إن جُرَّتْ باسم، نحو: مَجِيءَ مَهْ. وعلى كلٍّ فيجب حذف ألفها في الجر مطلقًا.

وأما قولُ حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرَابِ[1]

بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبيّ: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مَجِيء مَا جِئْتَ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كلّ كلمة مبينة على حركة بناء لازمًا، وليست فعلًا ماضيًا، نحو: هُوَ وهِيَ وياء المتكلم عند من فتحهن في الوصل، وكيفَ، وثَمّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحَق اسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما قُطِع لفظه عن الإضافة، كقبلُ وبعدُ؛ ولا العددَ المركَّبَ كخمسةَ عشرَ، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لعُروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَهْ، قال حسان: [المتقارب]

إِذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الْغُلَامُ ... فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ[2]

---

(١) البيت لحسان وهو في «ديوانه» (ص٣٢٤)، و«خزانة الأدب» (٥/ ١٣٠)، (٦/ ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤)، و«الدرر» (٦/ ٣١٤) و«شرح شواهد الشافية» (ص٢٢٤)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٢٩٧).

(٢) البيت لحسان وهو في «ديوانه» (ص٣٩٧)، و«خزانة الأدب»، (٢/ ٤٢٨)، =

وفي هِيَ: هِيَهْ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ١٠﴾ وفي كيف وثُمَّ: كيفَهْ، وثُمَّهْ. وفي غلاميَ وكتابيَ: غلاميَهْ، وكتابيَهْ. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف حفظه الله: وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوّال عامَ أحَدَ عشَرَ بعد ثلثمائةٍ وألفٍ هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

* * *

= و«المقاصد النحوية» (٥٦٠/٤) وبلا نسبة في «الحيوان» (٢٣١/٦).

تقاريظ الكتاب

قرَّظ هذا الكتاب بعد الاطلاع عليه بعض العلماء الأفاضل، فأحببنا إثبات تقاريظهم، اعترافًا بفضلهم، وشكرًا لعملهم:

[١]

قال حضرة الأستاذ الجليل، والشاعر الناثر النبيل، رئيس التصحيح بالمطبعة الأميرية سابقًا، المرحوم الشيخ طه قطرية، مقرّظًا ومؤرخًا عام طبعه الأول: [الكامل]

العلم أحسن ما ظفرت به يد ... عظمت عليَّ به لأستاذي يد
روحي فدًا لمعلم تحيا به ... روحي ويحسن مصدري والمورد
ويطبني من داء جهلي بالذي ... يعيا بصنعته الطبيب الأوحد
العلم بيت والمعلم سلم ... من أين ترقى البيت لولا المصعد
فاعرف له حقًا فأتت به عرفـ ... ـت الحق إذ غصن الشبيبة أملد
والعلم إن أنصفت لا تعدل به ... عرضًا من الدنيا يزول وينفد
واعذر به بني الدنيا فإن زيوفها ... جادت بأعينهم وزاف الجيد
لا تطلب الشهوات تقليدًا لهم ... فمن البهائم ما تراه يقلد
يا جامعًا للمال يدعى سيدًا ... من غير بذل أين منك السؤدد
المجد موقوف على كف ند ... من كان يجمد كفه لا يمجد
فانهض إلى كسب العلوم منزهًا ... للنفس عن خلق يشين ويفسد

فإذا فعلت فأنت شهم سيد ... تسعى لخدمته الملوك وتجفد
نمت به أوصافه الغرا كما ... نم «الشذا» فينا بفضلك «أحمد»
هذا الكتاب غنيمة الصرفي من ... زمن به «دار العلوم» تشيد
لم ألق أطيب من «شذا العرف» الـذي ... أهدى إلينا ذا الهمام الأمجد
يا قوم دونكم الشذا فتمسكوا ... بمداده وبه إلى الصرف اهتدوا
وبه افرقوا بين الصحيح وما بدا ... فيه اعتلال وهو منه مجرد
وبه ثقوا، وله اسمعوا قولًا، وعوا ... وإذا قضى أمرًا فلا تترددوا
فمباحث التصريف قد أضحت به ... كالشمس ضاحية عليها فاشهدوا
لا تعجبوا للصرف مجتمعًا به شملًا ... فأضل الجمع هذا المفرد
فارغب إليه وقف على أبوابه ... تصدر أخي عنها وأنت مزود
وكأنني بفتى تعرض سائلًا ... من ذا الذي تثني عليه وتحمد
بالله خبرني، فقلت مؤرخا ... نم فاح طيب شذاه أحمدُ أحمد
سنـــة ١٣١٢ هــ ... ٩٠ ٨٩ ٢١ ١٠٠٦ ٥٣ ٥٣

❋ ❋ ❋

[٢]

وقال التقي النقي، الورع الذكي، محتد الكمال الأستاذ الفاضل الشيخ علي غزال المدرس بالأزهر المعمور، رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه، وجميع أحبابه.

وبعد: فقد اطلعتُ على الكتاب الموسوم «بشذا العرف في فن الصرف»، الذي ألفه العالم الفاضل، والهمام الكامل، الشيخ أحمد الحملاوي، فوجدته كتابًا بديعًا لكثرة فوائده، وتحرير مقاصده، مع سهولة عباراته، ولطف إشاراته، وقد احتوى على مهمات هذا الفن، مع تحرير حسن متقن، فجزى الله مؤلفه أحسن الجزاء، ونفع والتأليف، إنه سميع الدعاء آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

❀ ❀ ❀

[٣]

وقال العلامة الفاضل، العالم العامل، مظهر المجد، الأستاذ الشيخ سليمان العبد، المدرس بالأزهر المعمور، ومدرسة دار العلوم الخديوية سابقًا، رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا مصدر الأسماء والأفعال، سبحانك صححت إيماننا، وخلصته من شوائب الهتلال، ونثني عليك، صرفت قلوبنا إلى التحلي بحلية المعارف، وأسبغت علينا ظل إنعامك الوارف، ونصلي ونسلم على سيد العرب والعجم، أفصح من نطق بالضاد من حروف المعجم، سيدنا ومولانا محمد، المشهور في الصحف الأولى بأحمد، والداعي إلى الصراط المستقيم والمنهج الأحمد، وعلى آله وصحبه ما تحلى جيد الزمان العاطل، بوجود العلماء الأفاضل.

وبعد، فإنه لما زالت عن قلبي الغصص، ونالت بغيتي أجل الفرص، بطالعة الكتاب المسمى «شذا العرف، في فن الصرف»، فوجدته سفرًا كالعروس تشتاق إليه جميع النفوس، ويخجل قس الفصاحة بفصاحته، ويرينا نهج البلاغة ببلاغته، فصرت أستخرج من بحار الدرر، وأشكر فضل جامعه، حيث انتقى فيه أحسن الغرر، فما زال يبدي من برج سعود قرطاس بدورًا وشموسًا، ويدير علينا من خمر لذة معانيه كؤوسًا، فاز من كان جليسًا له، فإنه لم ير في فنه مجموعًا عادله، فلذلك أرخته، ولحسنه قرظته، فقلت: [الطويل]

كتاب كبدر التم حسنا فإنه	يضيء بأنوار عجائب غرائب
ففاق سواه في المحاسن والبها	وسرت به الطلاب من كل جانب
وقلد جيد الدهر جامعه به	قلائد فخر من أجل المناقب
ومن طيب مبناه أقول مؤرخًا	شذا العرف نبراس بديع المطالب
سنة ١٨٩٤ م	١٣٨٢ ٣١٣ ٨٦ ١١٣

فلله در مؤلفه الذي رفعت له بين العلماء الأعلام، وسجدت له طوعًا الأقلام، العالم العامل، الذي هو في الشعر والنثر، وأعمال القلم، أشهر من نار على علم من هو لكل فضل وكمال راوي، حضرة الشيخ أحمد المحلاوي، حفظه الله.

* * *

مصادر التحقيق

١ـ أدب الكاتب عبد الله بن مسلم بن قتيبة - تحقيق محمد الدالي - مؤسسة الرسالة.

٢ـ الأشباه والنظائر السيوطي - تحقيق عبد العال مكرم - مؤسسة الرسالة.

٣ـ أمالي الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف.

٤ـ الأمالي - إسماعيل بن القاسم القالي - دار الكتب المصرية.

٥ـ أمالي المرتضي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي

٦ـ تاج العروس - الزبيدي - تحقيق عبد الستار فراج وآخرون - الكويت.

٧ـ جمهرة الأمثال - أبو هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل.

٨ـ الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن بن القاسم المرادي - تحقيق فخر الدين قباوة.

٩ـ حماسة البحتري - تحقيق لويس شيخو - بيروت.

١٠ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي.

١١ـ الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - أحمد بن أمين الشنقيطي - تحقيق عبد العال مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت.

١٣- ديوان الأعشى - تحقيق محمد محمد حسين - مؤسسة الرسالة.

١٤- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف

١٥- ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة.

١٦- ديوان جرير بن عطية - تحقيق محمد الصاوي - الشركة اللبنانية للكتاب.

١٧- ديوان حسان بن ثابت تحقيق سيد حنفي حسين طبعة دار المعارف.

١٨- ديوان الحطيئة - تحقيق نعمان أمين طه - مكتبة الخانجي.

١٩- ديوان حميد بن ثور الهلالي - تحقيق عبد العزيز الميمني - الدار القومية للطباعة.

٢٠- ديوان ذي الرمة - تحقيق عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة.

٢١- ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة.

٢٢- ديوان العجاج - تحقيق عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس.

٢٣- سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي - تحقيق عبد العزيز الميمني - لجنة التأليف والترجمة.

٢٤- شرح أبيات سيبويه - أبو سعيد السيرافي - دار المأمون للتراث.

٢٥- شرح الأشموني على ألفية بن مالك - تحقيق حسن حمد - دار الكتب العلمية.

٢٦- شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهري - مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٧- شرح شافية ابن الحاجب - الاسترباذي - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه - دار الكتب العلمية.

٢٨- شرح شواهد المغني - السيوطي - مكتبة الحياة.

٢٩- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣٠- لسان العرب - ابن منظور - دار صادر.

٣١- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف.

٣٢- مجمع الأمثال - الميداني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل.

٣٣- المعجم المفصل في شواهد العربية - إميل يعقوب - دار الكتب العلمية.

٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام - تحقيق أميل يعقوب دار الكتب العلمية.

٣٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطي - مكتبة الكليات الأزهرية.

المحتويات

❊ ❊ ❊